

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم الاقتصادية

### العنوان

## دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي -دراسة تجارب: الأردن، فلسطين-

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي و بنك

تحت إشراف:

العبد صوفان

إعداد الطلبة :

➤ أمال قوطاس

➤ أحلام فدسي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: بوحبل عزالدين
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: العبد صوفان
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: بودخدخ كريم

السنة الجامعية 2021/2022



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم الاقتصادية

### العنوان

## دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي -دراسة تجارب: الأردن، فلسطين-

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنك

تحت إشراف:

العيد صوفان

إعداد الطلبة :

➤ أمال قوطاس

➤ أحلام فدسي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: بوحبل عزالدين
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: العيد صوفان
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: بودخدخ كريم

السنة الجامعية 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَكْتَبَةُ





## الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من تعب لأجل تعليمي، إلى من زرع في نفسي قوة الإرادة ودعمني طوال مشواري الدراسي، وإلى من ربطني على حب العلم وذللت لي الصعاب بدعواتها الخالصة، إلى نور عيني والدي الكريمين.

إلى من جادو علي بالغالي والنفيس، إلى من يكتمل بهم بعضي وتسعد برؤيتهم خلجات وجداني إلى إخوتي عدلان وإسماعيل وفاتح ، وأختاي راضية وزهيرة.

إلى من أعتبرهم مصدر ابتسامتي وقوتي في هذه الحياة أبناء أختي آية، أنيس، رحمة، نور الهدى، ودعاء.

إلى نور بيتنا وبركته، إلى جدتي الغالية أطل الله عمرها.

إلى من مشيت معي في طريق العلم منذ الصغر وكانت لي أختا ثالثة إلى صديقتي رقية، وإلى رفيقات دربي خولة، أسماء، سارة، نسبية، مروة، نجية، شهيرة وإلى كل صديقاتي.

إلى من هونت علي تعب هذا العام، وكانت سببا في رفع معنوياتي، وكانت بمثابة الأخت بالنسبة لي، إلى زميلتي وصديقتي أمال.

إلى كل من يسرهم نجاحي.

## أحلام

## الإهداء

بكل الحب والوفاء \*\*\* بخالص البدل والعطاء\*\*\* بجميل الود و الإخاء  
إلى اللذين تزول الصعاب بدعوتهما، وتفتح أبواب الرياض بمرضاتهما، وكانا عوناً و سنداً  
ومازال عطاؤهما فياضاً مدداً، وفضلهما لا يحصى عدداً، البلسم الشافي، ربيع الحياة  
و بهجة العمر أُمي وأبي...حفظهما الله وأطال عمرهما...  
إلى سندي وعوني في الحياة إخوتي ...  
إلى من رافقتني دائماً في مسيرتي العلمية و لم يبخل علي بنصائحه أخي محمد حفظه  
الله...

إلى رفيقة دربي و أختي القلبية هاجر بوزعموش ....  
إلى صديقتي المتميزات بالوفاء و الصبر و العطاء نسرين بوسيس، مروة معوش  
إلى من تقاسمت معي عناء هذا العمل و كانت لي كأخت خلال فترة قصيرة أحلام فدسي.  
إلى مدللات البيت ابنتا أخي أسيل و سيدرا.....

إلى كل من وقع نظره على هذه المذكرة...  
إليكم جميعاً...

أمال

# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	الشكر
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ-هـ	المقدمة
<b>الفصل الأول: مدخل نظري لاختبارات الضغط</b>	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية اختبارات الضغط
8	المطلب الأول: مفهوم اختبارات الضغط (تعريف، خصائص، الأهمية)
10	المطلب الثاني: أنواع اختبارات الضغط
11	المطلب الثالث: أهداف اختبارات الضغط
12	المطلب الرابع: متطلبات اجراءات الضغط
13	المبحث الثاني: الاجراءات المرتبطة باختبارات الضغط
13	المطلب الأول: مكونات برنامج اختبارات الضغط
16	المطلب الثاني: تقنيات اختبارات الضغط
17	المطلب الثالث: خطوات تنفيذ اختبارات الضغط
20	المطلب الرابع: الجهة التي تجري اختبارات الضغط
20	المبحث الثالث: السيناريوهات و النتائج المرتبطة باختبارات الضغط
20	المطلب الأول: أنواع المخاطر التي يتم اخضاعها لاختبارات الضغط و دورها في ادارة المخاطر
26	المطلب الثاني: سيناريوهات المخاطر الخاضعة لاختبارات الضغط
28	المطلب الثالث: تفسير نتائج اختبارات الضغط
29	المطلب الرابع: الاجراءات الواجب اتخاذها في ضوء هذه النتائج
30	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: مدخل نظري للاستقرار المالي والأزمات المالية</b>	
32	تمهيد

33	المبحث الأول: ماهية الاستقرار المالي
33	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي (تعريف، الأهمية)
34	المطلب الثاني: هيئات الاستقرار المالي
41	المطلب الثالث: محددات الاستقرار المالي
45	المطلب الرابع: نماذج قياس و تقييم الاستقرار
48	المبحث الثاني: عناصر الاستقرار المالي و اجراءاته
48	المطلب الأول: الاطار العام للاستقرار المالي
49	المطلب الثاني: التداخل بين الاستقرار المالي، النقدي و الاقتصادي
50	المطلب الثالث: عناصر الاستقرار المالي
52	المطلب الرابع: اجراءات الاستقرار المالي
54	المبحث الثالث: الازمات المالية
54	المطلب الأول: الازمات المالية و المصرفية
55	المطلب الثاني: عدم الاستقرار المالي
57	المطلب الثالث: دور الحكومة و البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي
58	المطلب الرابع: توصيات لجنة بازل لتحقيق الاستقرار المالي
61	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: دراسة تجارب بعض الدول حول اختبارات الضغط</b>	
63	تمهيد
64	المبحث الأول: دراسة تجربة الأردن حول اختبارات الضغط
64	المطلب الأول: النظام المصرفي الأردني
65	المطلب الثاني: اختبارات الأوضاع الضاغطة في الأردن (2012.2018)
65	الفرع الأول: تحليل الحساسية للنظام المصرفي الأردني (2012.2018)
76	الفرع الثاني: تحليل الأوضاع الضاغطة الكلية للنظام المصرفي الأردني (2012.2018)
90	المطلب الثالث: اختبارات الأوضاع الضاغطة في الأردن (2019.2020)
90	الفرع الأول: تحليل الحساسية للنظام المصرفي الأردني (2019.2020)
95	الفرع الثاني: تحليل الأوضاع الضاغطة الكلية للنظام المصرفي الأردني (2019.2020)
102	المبحث الثاني: دراسة تجربة فلسطين حول اختبارات الضغط
102	المطلب الأول: النظام المصرفي الفلسطيني
104	المطلب الثاني: اختبارات الأوضاع الضاغطة في فلسطين (2015.2018)

104	الفرع الأول: تحليل الحساسة للنظام المصرفي الفلسطيني (2018.2015)
111	الفرع الثاني: تحليل الأوضاع الضاغطة الكلية للنظام المصرفي الفلسطيني(2018.2015)
115	المطلب الثالث: اختبارات الاوضاع الضاغطة في فلسطين(2020.2019)
115	الفرع الأول: تحليل الحساسة للنظام المصرفي الفلسطيني (2020.2019)
122	الفرع الثاني: تحليل الاوضاع الضاغطة الكلية للنظام المصرفي الفلسطيني(2020.2019)
126	خلاصة الفصل
128	الخاتمة
132	قائمة المراجع
	الملخص



# قائمة الجداول والأشكال

## 1- فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	نموذج تصنيف الفروع العاملة للبنوك المركزية.	46
02	مصادر عدم الاستقرار المالي.	56
03	تقسيمات رأس المال حسب توصيات بازل 1.	59
04	صدمة ارتفاع خسائر الائتمان (الديون المتعثرة) للأردن.	65
05	افتراضات تغيير نسبة ارتفاع خسائر الائتمان (الديون المتعثرة) خلال الفترة (2012.2018) للأردن.	65
06	تغيير نسبة كفاية رأس المال قبل و بعد صدمة ارتفاع مؤشر القروض المتعثرة خلال (2012.2018) للأردن.	66
07	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل و بعد صدمة ارتفاع الديون المتعثرة خلال (2012.2018) للأردن.	67
08	صدمة تعثر أكبر من مقترضين من البنك للأردن	68
09	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى أو أقل من 12 % قبل و بعد تطبيق صدمة تعثر أكبر 3 مقترضين خلال (2012.2018) للأردن.	68
10	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى أو أقل من 12 % قبل و بعد تطبيق صدمة تعثر أكبر 6 مقترضين خلال (2012.2018) للأردن.	70
11	صدمة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة للأردن.	71
12	نسبة كفاية رأس المال و عدد البنوك قبل و بعد تطبيق صدمة أسعار الفائدة خلال (2012.2018) للأردن.	71
13	صدمة انخفاض أسعار الصرف للأردن.	73
14	تغيرات نسبة كفاية رأس المال و عدد البنوك قبل و بعد تطبيق سيناريو انخفاض سعر الصرف الأردني خلال (2012.2018).	73
15	صدمة مخاطر انخفاض أسعار الأسهم للأردن.	74
16	نسبة كفاية رأس المال و عدد البنوك قبل و بعد تطبيق صدمة أسعار الأسهم خلال (2012.2018) للأردن	75

77	السيناريوهات المفترضة للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة لسنة 2014 للأردن.	17
77	نسبة الديون الغير العاملة المفترضة لسنة 2014 بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للأردن.	18
78	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة لسنة 2015 بعد تطبيق السيناريوهات للأردن.	19
80	السيناريوهات المقترحة للأعوام (2019.2016) للأردن.	20
81	السيناريوهات أسعار الاسهم و اسعار الفائدة لسنتي (2016.2015) للأردن.	21
82	نسبة الديون العاملة بعد تطبيق السيناريوهات للسنوات (2016.2015) للأردن.	22
83	نسبة كفاية رأس المال عند تطبيق السيناريوهات للسنوات (2016.2015).	23
85	السيناريوهات المفترضة لأسعار الفائدة لسنتي(2018.2017) للأردن.	24
86	الافتراضات المستخدمة للسنوات 2018.2017 للأردن.	25
87	نسبة الديون الغير العاملة بعد افتراض السيناريوهات لسنتي 2018.2017 للأردن.	26
88	نسبة كفاية راس المال بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة لسنتي 2018.2017 للأردن.	27
90	تغيير نسبة كفاية رأس المال قبل و بعد صدمة ارتفاع الديون المتعثرة 2020.2019 للأردن.	28
91	صدمة تعثر أكبر 3 مقترضين من البنك خلال 2020.2019 للأردن.	29
91	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية راس المال اعلى من 12% قبل وبعد تطبيق صدمة تعثر أكبر 3 مقترضين 2020.2019 للأردن.	30
92	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية راس المال قبل و بعد تطبيق صدمة تعثر اكبر 6 مقترضين 2020.2019 للأردن.	31
93	صدمة ارتفاع او انخفاض أسعار الفائدة المفترضة 2020.2019 للأردن.	32
93	نسبة كفاية راس المال قبل و بعد تطبيق صدمة أسعار الفائدة 2020.2019 للأردن.	33
94	صدمة أسعار الصرف 2020.2019 للأردن.	34
94	نسبة راس المال و عدد البنوك التي تزيد نسبة راس المال فيها عن 12% قبل	35

	و بعد تطبيق صدمة أسعار الصرف 2020.2019 للأردن.	
94	صدمة انخفاض أسعار الأسهم 2020.2019 للأردن.	36
95	تغيير أسعار الأسهم عند تطبيق الصدمة 2020.2019 للأردن.	37
97	السيناريوهات المفترضة للسنوات 2022.2020 للأردن.	38
98	نسبة الديون غير العاملة ونسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة 2022.2020 للأردن.	39
99	السيناريوهات المفترضة للأعوام 2023.2021 للأردن.	40
100	نسبة الديون غير عاملة و كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة 2023.2021 للأردن.	41
104	نسب الارتفاع في الديون المتعثرة في فلسطين 2018.2015.	42
104	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها كفاية رأس مال بعد تطبيق صدمة الديون المتعثرة 2018.2015	43
105	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر أكبر 3 مقترضين 2018.2015	44
106	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر أكبر 5 مقترضين 2018.2015.	45
107	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تغيير أسعار الفائدة 2018.2015.	46
108	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تغيير أسعار الصرف 2018.2015.	47
108	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة انخفاض أسعار الأسهم داخليا وخارجيا 2018.2015.	48
110	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس المال عند تطبيق صدمة السيولة 2018.2015.	49
112	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال عند تطبيق الصدمة الأولى (السياسية) 2018.2015.	50

114	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق الصدمة الثانية (الاقتصادية) 2018.2015.	51
116	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة الديون المتعثرة 2020.2019.	52
117	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر أكبر مقترض 2020.	53
117	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر أكبر 3 مقترضين 2020.2019.	54
118	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر أكبر 5 مقترضين 2019.	55
119	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تغيير أسعار الفائدة 2020.2019.	56
119	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تغيير أسعار الصرف 2020. 2019.	57
120	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة انخفاض أسعار الأسهم 2020.2019.	58
121	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة السيولة 2019.	59
123	الصدمة السياسية للبنوك الفلسطينية 2019.	60
124	الصدمة الاقتصادية للبنوك الفلسطينية 2019.	61

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	إجراءات تحقق الاستقرار المالي	53
02	نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة ارتفاع مؤشر القروض المتعثرة خلال 2018.2012 للأردن.	66
03	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة ارتفاع الديون المتعثرة خلال 2018.2012 للأردن .	67
04	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى أو أقل من 12 % قبل و بعد تطبيق صدمة تعثر أكبر 3 مقترضين خلال 2018.2012 للأردن.	69
05	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى او أقل من 12 % قبل وبعد تطبيق صدمة تعثر أكبر 6 مقترضين خلال 2018.2012 للأردن.	70
06	نسبة كفاية رأس المال وعدد البنوك قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الفائدة خلال 2018.2012 للأردن.	72
07	تغيرات نسبة كفاية رأس المال وعدد البنوك قبل وبعد تطبيق سيناريو انخفاض سعر الصرف الأردني خلال 2018.2012.	73
08	نسبة كفاية رأس المال وعدد البنوك قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الأسهم خلال 2018.2012 للأردن	75
09	نسبة الديون الغير العاملة المفترضة لسنة 2014 بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للأردن.	78
10	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة لسنة 2015 بعد تطبيق السيناريوهات للأردن.	78
11	نسبة الديون العاملة بعد تطبيق السيناريوهات للسنوات 2016.2015 للأردن.	82
12	نسبة كفاية رأس المال عند تطبيق السيناريوهات للسنوات 2016.2015.	84

87	نسبة الديون الغير العاملة بعد افتراض السيناريوهات لسنتي 2017.2018 للأردن.	13
89	نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة لسنتي 2017.2018 للأردن.	14
90	تغيير نسبة كفاية رأس المال قبل و بعد صدمة ارتفاع الديون المتعثرة 2019.2020 للأردن.	15
91	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال اعلى من 12% قبل و بعد تطبيق السيناريو للأردن.	16
92	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة تعثر اكبر 6 مقترضين 2019.2020 للأردن.	17
93	نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الفائدة 2019.2020	18
98	نسبة الديون غير العاملة ونسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريوهات 2020.2022 للأردن.	19
101	نسبة الديون الغير عاملة و كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة 2021.2023 للأردن.	20
105	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر أكبر 3 مقترضين (2015.2018).	21
106	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر أكبر 5 مقترضين (2015.2018).	22
116	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة الديون المتعثرة (2019.2020)	23
117	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر أكبر مقترض 2020	24
118	عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر أكبر 3 مقترضين (2019.2020)	25

# قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	نمذج اختبار الضغط لاختبارات الحساسة لمخاطر الائتمان
02	نمذج اختبار الضغط لاختبارات الحساسة لمخاطر السوق
03	نمذج اختبار الضغط لاختبارات الحساسة لمخاطر السيولة
04	نمذج اختبارات الضغط لاختبارات السيناريوهات

# مقدمة

يلعب القطاع المالي دورا هاما وفعالا في تنمية الاقتصاد الوطني لأي دولة والاقتصاد العالمي بصفة عامة، كما لا يمكن أن ننكر أن لهذا القطاع مخاطر كبيرة يمكن أن تدخل الاقتصاد في حالة أزمة في أية لحظة ودون تحذيرات سابقة، خاصة فيما يتعلق بالقطاع المصرفي الذي يتعرض لمخاطر متعددة ومتنوعة، فبالرغم من أن التخلص من هذه المخاطر نهائيا يعتبر مستحيلا نظرا لطبيعة العمليات التي تجري في هذا القطاع، إلا أنه من واجب البنوك التعرف على تلك المخاطر ودراستها، فتجاهل المصارف لآثار هذه المخاطر دون قيامهم بدراستها وتوقع نتائجها قد يؤدي إلى انهيار تلك المصارف بشكل خاص وزعزعة استقرار النظام المالي برمته بشكل عام، حيث أن المؤسسات المالية وخاصة المصرفية ترتبط بالنظام الاقتصادي بشكل وثيق ومباشر، فأى مخاطر أو أزمات قد تصيب النظام المصرفي ستؤثر بشكل تلقائي على الاقتصاد العام. لذلك كان لا بد من الاهتمام بهذا القطاع والبحث عن طرق فعالة لتحقيق الاستقرار المالي الذي كان ولازال واحد من الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، حيث أصبح تحقيق الاستقرار المالي في قائمة أولويات كل دول العالم وذلك لأهميته في امتصاص الصدمات ومنع انتشارها. وهذا ما اثبتته أزمة 2008 التي مست القطاع المالي العالمي والتي بدأت بالقطاع المصرفي (انهيار العديد من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث اعتبرت الأكبر من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير، فقد لفتت الانتباه إلى أن طرق الرقابة التقليدية غير كافية للحفاظ على الاستقرار المالي، وذلك لاعتمادها على بيانات السنوات الماضية فقط دون الاهتمام بما قد يحصل في المستقبل، مما استوجب على الحكومات ابتكار حلول تمكن من تخطي وتجاوز الأزمات المستقبلية دون التأثير على الاستقرار المالي.

ولعل من أهم الحلول المبتكرة لتحقيق الاستقرار المالي هي اختبارات الأوضاع الضاغطة (اختبارات التحمل) التي تعتبر أداة هامة وركيزة أساسية لإدارة المخاطر من قبل المصارف وحساب الخسائر المتوقع حدوثها في حالة الأزمة، وبالتالي ابتكار حلول لتجاوزها، ومن أهم أدوات السلامة الاحترازية، حيث أنها تساهم في معرفة مدى قدرة القطاع المصرفي والمالي على تحمل الصدمات والمخاطر الغير مرغوبة والمرتفعة سواء كانت ناشئة من القطاع المالي أو الحقيقي، واكتشاف الاختلالات ونقاط الضعف في هذا النظام. وقد قامت السلطات النقدية للعديد من دول العالم بالاعتماد على اختبارات القدرة على تحمل الضغوط (اختبارات الضغط) ضمن مخططاتها الرقابية من أجل الحفاظ على السلامة المالية وذلك عن طريق اعتماد إجراءاتها بصفة دورية ومنظمة، وقد قمنا في إطار بحثنا بدراسة تجارب دولتين عربيتين تعتمدان على اختبارات الضغط وهما المملكة الأردنية متمثلة في البنك المركزي الأردني، وفلسطين متمثلة في سلطة النقد الفلسطينية، حيث قمنا بالتأكد من

ملاءة رأس المال لدى مصارف هاتين الدولتين، وكذا من كفاية السيولة لديها، ومعرفة قدرتها على مواجهة المخاطر والحفاظ على الاستقرار.

### الإشكالية

انطلاقاً مما سبق، وبما أن الاهتمام الدولي أصبح متزايداً على اختبارات الضغط، سوف نحاول من خلال بحثنا إبراز الدور الذي تلعبه هذه الاختبارات في الحفاظ على الاستقرار المالي. وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة سوف تكون حول العلاقة بين الاستقرار المالي واختبارات الضغط، وسنتكلم فيه عن تجربتين دوليتين هما تجربة الأردن وتجربة فلسطين. وبذلك سوف نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

### كيف تساهم اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي؟

وتتدرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود باختبارات الضغط والاستقرار المالي؟
- ✓ هل أثرت اختبارات الضغط بشكل إيجابي على النظامين المصرفيين الأردني والفلسطيني؟
- ✓ هل تساعد اختبارات الضغط على تفادي الأزمات المصرفية؟

### الفرضيات

قبل الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية سوف ننطلق من الفرضيات التالية:

- اختبارات الضغط تلعب دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار المالي من خلال معرفة مدى قدرة القطاع المصرفي على تحمل الأزمات المستقبلية وبالتالي تحضيره لمواجهتها.
- اختبارات الضغط تعتبر عنصراً ثانوياً في عملية إدارة المخاطر المصرفية ولا تساهم في التصدي للمخاطر المستقبلية التي تواجه هذا القطاع.
- القطاعان المصرفيان الأردني والفلسطيني لهما القدرة على تحمل الصدمات التي تم افتراض حدوثها من خلال اختبارات الضغط.
- اختبارات الضغط في الأردن وفلسطين لم تنجح في تحقيق الاستقرار المالي وبالتالي فإنها ليست ذات أهمية بالنسبة للقطاعين المصرفيين لهاتين الدولتين.

### أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراستنا في:

- التعرف على دور اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المالي من خلال إسقاط الدراسة على المصارف الأردنية والفلسطينية، وذلك لمعرفة كيفية تطبيقها على أرض الواقع بالنسبة لتجربتين مختلفتين.
- توصيات هيئات الإشراف الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي ولجنة بازل حول ضرورة إجراء اختبارات التحمل باعتبارها أداة هامة لإدارة المخاطر المصرفية.
- تحليل لأهم عناصر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بوصفها أداة هامة من أدوات الهندسة المالية.
- إبراز أنواع ونماذج اختبارات الضغط.
- تسليط الضوء على موضوع ذو تأثير كبير على النظام المصرفي كونه يساعد على تجاوز الأزمات المصرفية وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي.
- توسيع قاعدة البيانات حول اختبارات الضغط وعلاقتها بالاستقرار المالي وذلك لمساعدة الطلبة الآخرين في بحوثهم كون هذه المعلومات قليلة ويصعب إيجادها.

### أهداف الدراسة

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:
- التعرف على المفاهيم الأساسية حول اختبارات الضغط والاستقرار المالي.
  - محاولة إبراز الدور الفعال الذي تلعبه اختبارات الضغط للمحافظة على الاستقرار المالي وتجنب الازمات المستقبلية.
  - إبراز دور اختبارات التحمل في إدارة المخاطر البنكية وبالتالي إيجاد حلول مستقبلية لمواجهتها.
  - التعرف على تجارب دولتين عريبتين هما الأردن وفلسطين في تطبيق اختبارات الضغط والنتائج التي حققتها من خلال الاعتماد عليها.

### منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وللإجابة على الأسئلة التي طرحناها سابقاً، والتعرف على هذا الموضوع بشكل مفصل، ولإبراز أهمية اختبارات الضغط ودورها في تحقيق الاستقرار المالي، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كونه هو المنهج الذي يتماشى مع موضوع دراستنا ويمكن من وصف وتحليل مختلف جوانبها، حيث تم إبراز الإطار النظري لاختبارات الضغط والاستقرار المالي وذلك بالاعتماد على مصادر ودراسات مختلفة.

### أسباب اختيار الموضوع

**أولاً: الأسباب الذاتية:** أردنا اختيار هذا الموضوع لأنه يعتبر موضوع جديد نسبياً، كما أنه يمنحنا إضافة علمية كبيرة في مسارنا العلمي خصوصاً أنه لم يتم التطرق لهذا الموضوع بشكل كبير ومفصل من قبل.

**ثانياً: الأسباب الموضوعية:** تحوز اختبارات التحمل على أهمية كبيرة في الوسط العلمي، كما أنها قد جذبت اهتمام العالم في السنوات الأخيرة كون أن استعمالها يمكن أن يحد من العديد من الأزمات التي قد تصيب القطاعات المصرفية وبالتالي القطاعات المالية في العالم. وقد اخترنا هذا الموضوع لإضافة العلمية الكبيرة التي يقدمها وذلك من خلال التعرف على هذه الاختبارات بشكل مفصل وتقديم معلومات أكثر عنها وعن آلية تطبيقها على أرض الواقع من أجل تحقيق الاستقرار في المصارف.

### الدراسات السابقة

- دراسة بن معتوق صابر، دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المصرفي دراسة حالة القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث توصل من خلال هذه الدراسة إلى أن القطاع المصرفي الفلسطيني يعتبر قطاعاً سليماً ومستقراً، قادراً على تحمل مختلف الصدمات والأزمات.

- دراسة بن معتوق صابر، اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي دراسة تجريبية الأردن، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن القطاع المصرفي الأردني يعتبر قطاعاً سليماً ومستقراً وقادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك الأردنية بمستويات مرتفعة من رأس المال، السيولة والريحية.

- عمار حمد خلف، محمد نوري داود، تحليل العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وكفاية رأس المال باستخدام اختبارات الضغط لعينة من المصارف الأهلية في العراق، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن جميع المصارف المختارة استطاعت تجاوز الصدمات المفترضة المختلفة وبنسب متفاوتة، وأن كفاية رأس المال لدى المصارف المختارة لم تنخفض دون النسبة المعيارية البالغة 12%.

- دراسة فايزة شايب وعلي جقريف، اختبارات الضغط أسلوب جديد لقياس قدرة البنوك على تحمل الأزمات، دراسة تجربة قطر خلال أزمة: COVID19، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القطاع المصرفي القطري قادر بشكل عام على تحمل أزمة كورونا.

- دراسة مريم بن شريف، الاستقرار المالي وإشكالية التعثر المصرفي حالة الدول العربية في الفترة 2007\_2011، وتوصلت هذه الدراسة إلى ان مشكلة التعثر المصرفي هي ظاهرة عالمية قدد تتعرض لها البنوك سواء في الدول ذات الأنظمة المالية المتطورة أو تلك السائرة في طريق النمو، حيث أن هذا التأثير يكون متفاوت حسب درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي وحجم الاستثمارات الخارجية.

- دراسة محمد عوض العبيد علي وآخرون، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في السودان، دراسة ميدانية على بنك السودان المركزي للفترة 2018، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر معنوي للدور التنظيمي لبنك السودان المركزي في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، وكذا وجود أثر معنوي للدور الرقابي في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

### صعوبات الدراسة

- حداثة الموضوع المتناول مما أدى إلى عدم توفير مراجع كافية، و صعوبة الوصول الى المصادر المتوفرة.
- محدودية الوثائق التي يمكن دراسة التجارب من خلالها (توفر تقارير الاستقرار المالي فقط)
- وجود عدة مراجع مهمة باللغات الاجنبية فقط و بالتالي صعوبة ترجمتها.

### هيكل البحث

للإجابة على تساؤلات الدراسة فضلنا أن نقسم بحثنا إلى ثلاث فصول، ويحتوي الفصل الأول على ثلاث مباحث كل مبحث يحتوي على أربعة مطالب، حيث ذكرنا فيه المفاهيم الأساسية حول اختبارات الضغط وطريقة تطبيقها، وفي الفصل الثاني قمنا بالتعريف بالاستقرار المالي وأهم جوانبه حيث قسمناه كذلك إلى ثلاث مباحث كل مبحث يحتوي على أربعة مطالب، أما فيما يخص الفصل الثالث والأخير فقد خصصناه لدراسة تجارب دولتين عربيتين، حيث المبحث الأول خاص بدراسة تجربة الأردن في تطبيق اختبارات الضغط، أما المبحث الثاني فخصصناه للتجربة الفلسطينية.

## الفصل الأول :

### مدخل نظري حول اختبارات الضغط

- ❖ المبحث الأول : ماهية اختبارات الضغط
- ❖ المبحث الثاني : اجراءات المرتبطة باختبارات الضغط
- ❖ المبحث الثالث : السيناريوهات و النتائج المرتبطة باختبارات الضغط

## تمهيد

يعد القطاع المصرفي من بين أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها عرضة للتغيرات الفجائية والأزمات المالية وذلك لما تحتويه من مخاطر متعددة يمكن أن تؤثر على الاقتصاد ككل، ومن أجل تفادي تلك الأزمات قامت السلطات في مختلف دول العالم بابتكار وتطوير طرق رقابية متعددة لإدارة تلك المخاطر من خلال تحديد ملاءة البنوك وضمان استمرارها، إلا أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 برهنت للعالم أن تلك الطرق الرقابية التقليدية لا تفي بالغرض المطلوب، وغير كافية لتحقيق الاستقرار المالي، مما استدعى إيجاد حلول وأدوات توفر صورة على ما سيكون عليه وضع المصارف في حالة حدوث أزمة. ومن بين أهم هذه الأدوات "اختبارات الضغط" التي تعتبر من بين أهم تقنيات الهندسة المالية كونها تعمل على قياس قدرة المصارف على تحمل الصدمات والمخاطر محتملة الوقوع، ومن ثم توفير المؤشرات اللازمة لمواجهة تلك المخاطر. وتعتبر اختبارات الضغوط المصرفية ذات أهمية بالغة ومفيدة في الإطار المصرفي كون نتائجها تبين مدى نجاح البنك وقدرته على امتصاص الصدمات المختلفة من خلال إخضاعه لسيناريوهات صعبة لكن ممكنة الحدوث.

## المبحث الأول: ماهية اختبارات الضغط

تعتبر اختبارات الضغط من بين تقنيات الهندسة المالية باعتبار اختبارات الضغط وسيلة حديثة لقياس درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك. حيث عملت البنوك على تطبيقها لمعرفة ملاءتها و قدرتها على تحمل الصدمات .

### المطلب الأول: مفهوم اختبارات الضغط

بدأ صندوق النقد الدولي سنة 1999 استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باعتبارها أداة من أدوات الرقابة، إلا أن هذه الاختبارات لم تكن معروفة لدى الجمهور إلا على نطاق ضيق إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية، أين استخدمت اختبارات الضغط لاستعادة ثقة الأسواق.

### أولاً: تعريف اختبارات الضغط

توجد عدة تعاريف لاختبارات الضغط لعل أهمها ما يلي:

التعريف 1: اختبارات الضغط المصرفي هي اختبارات تجرى على البنوك بهدف التعرف على قدرتها على تحمل الخسائر المستقبلية التي يمكن ان تتعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الاقتصادية في المستقبل، وهذه السيناريوهات تبدأ بما يسمى بالسيناريو الأساسي او سيناريو استمرار الأوضاع الحالية على ماهي عليه و عدة سيناريوهات بديلة تختلف في درجة حدة الفروض القائمة عليها.<sup>1</sup>

التعريف 2: اختبار الضغط هو مجموعة من التقنيات أو الأساليب التي تستخدم لتقييم حساسية محافظ المصارف الاستثمارية للتغيرات الرئيسية في البيئة الاقتصادية الكلية، أو لأحداث استثنائية لكنها ممكنة.<sup>2</sup>

التعريف 3: اختبار الضغط هو تقنية لإدارة المخاطر يقوم مدير المخاطر من خلالها باختبار أداء المحفظة الاستثمارية في ظل ظروف سوق تتضمن مخاطر عالية وارتباطات وثيقة بين الأسواق.<sup>3</sup>

التعريف 4: هو اختبار يتم تطبيقه من أجل الوصول إلى مدى مرونة و قوة القطاع المصرفي في تحمل الصدمات و الهزات الاقتصادية بجانب مدى قدرة تحمل مواجهة المخاطر المتعلقة بالائتمان و الديون السيادية في ظل ظروف معينة و خلال فترة ما<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> حدوش شروق وآخرون، اختبارات الضغط تقنية من تقنيات الهندسة المالية لتحديد درجة الاستقرار المالي في البنوك الإسلامية- دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019، جامعة الشهيد حمه اخضر بالوادي، الجزائر، ص 140.

<sup>2</sup> Winfrid blaschke, matthew t jones , maria soldad martinez peria, (2001) **stress testing of financial systems: an overview of issues, methodologies and FSAP experiences.** IMF working paper NO 1/88, P 04.

<sup>3</sup> Don M. chanee.(2003), **analysist of derivatives for the CFA program**, united book press, INC, USA, P 641.

<sup>4</sup> محمد جلال، اختبارات تحمل البنوك الأوروبية، "فلسفة مادا لو"، bqnk stress test، عن موقع:

<https://alphabeta.argaam.com/article/detail/19494> ، تم الاطلاع عليه يوم 14-03-2022، الساعة 18:29.

التعريف 5: بالنسبة للقطاع المصرفي فإن اختبارات الضغط هي تمارين محاكاة أجريت لتقييم المرونة في مواجهة سيناريو افتراضي لبنك واحد أو للنظام ككل.<sup>1</sup>

التعريف 6: استناداً إلى البنك التسويات الدولي فإن اختبارات الضغط توصف بأنها تقييم الوضع المالي للمصرف تحت سيناريوهات قاسية ولكنها معقولة بهدف مساعدة متخذي القرار في البنوك على اتخاذ القرارات المناسبة ضمن سيناريوهات مختلفة المخاطر التي قد تواجهها خلال عملها.<sup>2</sup>

التعريف 7: تعرف اختبارات الضغط أيضاً بأنها أسلوب لإدارة المخاطر تستخدم لتقييم الآثار المحتملة على الوضع المالي للمؤسسة، نتيجة لتغيرات محددة في عوامل المخاطر لمقابلة أحداث مستقبلية، كما يشار إلى اختبار الضغط على أنه تحليل "ماذا لو What if" الذي يأخذ الحالة بشكل عام ولكنه يفترض تغييرات جوهرية في واحد أو أكثر من المتغيرات لغرض ملاحظة ما هو تأثيرها على المتغيرات الأخرى.<sup>3</sup>

التعريف 8: اختبارات الضغط هي إحدى الأدوات المهمة التي تستخدمها البنوك بهدف تقييم قدرتها على إدارة المخاطر المختلفة في ظل الظروف المتوقعة والاستثنائية وذلك ضمن سيناريوهات تاريخية سابقة أو افتراضية ممكنة الحدوث.<sup>4</sup>

برغم اختلاف طريقة صياغة التعاريف السابقة إلا أنها جميعها تدور حول ذات الفكرة والتي يمكن صياغتها في التعريف الشامل التالي: "اختبارات الضغط هي عبارة عن تقنيات وأساليب لإدارة المخاطر تجري على البنوك من أجل معرفة مدى مرونتها وقوتها وقدرتها على تحمل الخسائر في حالة حدوثها، وما إذا كان لديها موارد رأسمالية كافية لمواجهة الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها، وذلك بدراسة وتحليل أداء البنوك من خلال إخضاعها لسيناريوهات محددة تعتبر قاسية ولكنها معقولة حول الأوضاع الاقتصادية في المستقبل".

### ثانياً: خصائص اختبارات الضغط

من أجل الاستفادة من نتائج اختبارات الجهد بشكل جيد يجب أن تتميز تلك الاختبارات وتقارير نتائجها التي ترفع إلى مجلس الإدارة العليا بالخصائص التالية:<sup>5</sup>

<sup>1</sup>Patrizia Baudino et d'autres, **Stress-testing banks – a comparative analysis**, FSI Insights on policy implementation No12, Financial Stability Institute, bank of international settlements, November 2008, p3.

<sup>2</sup>فايزة شايب، علي جعفر، اختبارات الضغط أسلوب جديد لقياس قدرة البنوك على تحمل الأزمات -دراسة تجريبية قطر خلال أزمة كوفيد 19-، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص159.

<sup>3</sup>عمار حمد خلف، محمد نوري داود، تحليل العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وكفاية رأس المال باستخدام اختبارات الضغط لعينة من المصارف الأهلية في العراق، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العراق، عدد خاص، المؤتمر السنوي الرابع، 10 كانون الأول، 2018، ص3.

<sup>4</sup>نبيلة يحيى الشريف، عيساني عامر، قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام اختبارات الضغط، دراسة تجريبية الأردن، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 1، 2021، ص107.

<sup>5</sup>ديالا جنود، اختبارات الجهد وأهميتها في إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة السورية "دراسة تطبيقية على المصارف السورية الخاصة التقليدية"، رسالة ماجستير في علوم الإدارة، اختصاص علوم مالية ومصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص25.

1. أن تكون مقبولة: لكي تكون اختبارات الجهد مقبولة يجب أن تبني سيناريوهات اختبارات الجهد ضمن الحدود المنطقية، وبناء على مناقشات فعالة وواقعية بين الإدارات المعنية، ان تكون احتمالية حدوث تلك السيناريوهات ممكنة ولكنها غير مؤكدة.
2. أن تكون متينة: بحيث تشمل السيناريوهات تحركات عوامل خطر واقعية وأن تصمم بطرق متشابهة عبر أنشطة المصرف.
3. أن تكون تقارير اختبارات الضغط واضحة وبناءة: يجب أن تكون اختبارات الجهد واضحة وتساعد على اتخاذ قرارات بناءة في الوقت المناسب، وأن تكون متلائمة مع الوضع الحالي للاقتصاد.

### ثالثا: أهمية اختبارات الضغط

يمكن تلخيص أهمية هذه الاختبارات في:<sup>1</sup>

1. توفر اختبارات الضغط المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الإنكشافات المحتملة في أوضاع صعبة و بالتالي تمكنهم من التحوط لمثل هذه الأوضاع من خلال تطوير و اختيار الاستراتيجيات الملائمة لتخفيف تلك المخاطر.
2. تمكن مجالس الإدارة و الإدارات العليا في البنوك من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر في هذه البنوك.
3. تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة و ذلك من حيث قياس الآثار على كل من الربحية و مدى كفاية رأس المال.
4. تحديد الأموال الخاصة اللازمة لامتناس الخسائر عند حدوث صدمات معتبرة.
5. اختبارات الضغط ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر بطرق تتجاوز الأساليب الإحصائية المبنية على معلومات تاريخية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أنواع اختبارات الضغط

يمكن التفرقة بين نوعين اثنين من اختبارات الإجهاد المالي، الأولى هي تلك الموجهة لقياس درجة مقاومة النظام المالي ككل، والثانية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية بشكل فردي. ومن هذا المنطق تم استعمال اختبارات الإجهاد المالي وفق مقاربتين:<sup>3</sup>

<sup>1</sup>فايزة شايب، علي جقريف، مرجع سابق، ص160.

<sup>2</sup> فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة (اختبارات التحمل)، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص7.

<sup>3</sup> ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي - بناء مؤشر تجميحي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003، 2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013، ص، ص145، 146.

\_ TOP DOWN: استقرار النظام المالي بأكمله.

\_ BOTTOM UP: الاستقرار المالي للمؤسسات المالية بشكل وحدوي.

أولاً: المقاربة التنازلية (اختبارات الإجهاد النظامية)

تهدف إلى تقييم الاستقرار المالي للنظام المالي ككل بتشكيلة واسعة من التقنيات والأساليب التي تسمح لها بالإحاطة بخطر العدوى المالية، غير أن هذه المقاربة لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الفردية مثل الخطر التشغيلي القانوني ونوعية الأصول. في حين أنه على المستوى التجميعي فهي تؤمن نتائج تقريبية والتي تبسط النظام المالي الذي هو في الحقيقة أكثر تعقيداً.

ثانياً: المقاربة التصاعدية (اختبارات الإجهاد الفردية)

تهدف إلى التعرف على مصادر عدم الاستقرار والهشاشة التي تهدد المؤسسات المالية بتقييم فردي، استعملت من قبل البنوك العالمية الكبرى في بداية سنوات التسعينات، من خلال بناء اختبارات لقياس درجة مقاومة محافظها المالية للصدمات الخارجية، ثم تم إدراجها ضمن عملية الرقابة المصرفية سنة 1996 ضمن تعديل اتفاقية بازل الأولى بإدخال خطر السوق والسماح للبنوك باستعمال نماذج داخلية لقياس المخاطر، حيث قرر في هذا التعديل قياس مدى فعالية النماذج الداخلية من خلال اختيارين، الاختيار الأول ما يسمى ب: back testing وهو يتم في الظروف العادية، ثم اختبار ثاني stress testing يتم في ظروف الأزمات.

المطلب الثالث: أهداف اختبارات الضغط

تتمثل الأهداف المتوخاة من اختبارات الضغط في:<sup>1</sup>

1. تحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها: تعتبر اختبارات التحمل جزءاً أساسياً من عمليات إدارة المخاطر لدى البنك على مختلف المستويات، وذلك بهدف تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتركز هذه المخاطر والتأثيرات المحتملة لها، حيث تعتبر هذه الاختبارات أداة كمية رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى البنك (Profile Risk) وقدرته على مواجهة مختلف أنواع الصدمات.

2. المساعدة في عملية التخطيط الرأسمالي: تشكل اختبارات التحمل جزءاً هاماً من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP، حيث توفر هذه الاختبارات أدوات لتقييم مدى كفاية رأس المال الداخلي لدى البنك لمواجهة كافة المخاطر ذات الأثر المادي التي تواجهه وأي صدمات مالية محتملة، كما تساعد هذه الاختبارات البنك على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة.

1 تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، أمانة فريق الاستقرار المالي، صندوق النقد العربي، ص، ص118، ص119.

3. المساعدة على إدارة السيولة: تشكل اختبارات التحمل جزءا هاما من عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة.
4. تعتبر اختبارات التحمل أداة مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى مثل القيمة المعرضة للمخاطر (Risk at Value) ورأس المال الاقتصادي والتي تكون مبنية على البيانات التاريخية والعلاقات الإحصائية، ولا تشكل بديلا عنها.
5. توفير بيانات تفصيلية عن كل من: تعرض البنك للمخاطر، نموذج أعمال البنك، منظومة المخاطر لدى البنك، وتقديم تحليل شامل لنقاط الضعف لدى البنك.
6. تعزيز ثقة الرأي العام باستقرار القطاع المصرفي: وذلك من خلال نشر نتائج اختبارات التحمل على مستوى إجمالي القطاع المصرفي وذلك لطمأنة أصحاب المصلحة بأن هذا القطاع قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة.

#### المطلب الرابع: متطلبات إجراء اختبارات الضغط

يتطلب الوصول إلى إطار شامل وفعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة و الاستفادة منها في تطوير خطط وسياسات البنك مراعاة الأمور التالية:<sup>1</sup>

1. ان تشتمل اختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تتدرج من الأقل تأثيرا إلى الأكثر تأثيرا، بما في ذلك السيناريوهات التي تحدد ملاءة البنك وقدرته على الاستمرار وذلك بهدف التعرف على المخاطر الكامنة غير المغطاة، والأخذ بعين الاعتبار مستوى تأثير السيناريوهات المحتملة على الوضع المالي للبنك سواء من خلال حجم الخسارة المتوقعة أو من خلال التأثير على سمعة البنك.
2. استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة وتفعيل استخدام أدوات تخفيف المخاطر مثل التحوط، التقاص للبنود داخل الميزانية و الضمانات المقبولة، كما يجب في الوقت نفسه تقييم فعالية استخدام هذه الأدوات خلال الظروف المالية و الاقتصادية الصعبة.
3. تطوير منهجيات لقياس اثر مخاطر السمعة معبرا عنها بالمخاطر الأخرى.
4. استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة لتحديد و مراقبة و التحكم بمخاطر التركيز.
5. أن تغطي اختبارات الأوضاع الضاغطة جميع المنتجات المالية المعقدة حسب الحاجة كما يجب تجنب ما حدث في الأزمة المالية الأخيرة و المتمثل بقيام البنوك بتقدير مخاطر المنتجات المالية بالاعتماد فقط على التصنيفات الائتمانية الخارجية أو على البيانات التاريخية لمنتجات مالية متشابهة.
6. أن تشمل اختبارات الأوضاع الضاغطة سيناريوهات لتقييم حجم و تأثير الموجودات خارج الميزانية على أنواع المخاطر الأخرى.

1 فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، مرجع سابق، ص، ص13، 14.

7. أن تتناسب الاختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر ( Risk Appetite ) التي حددها البنك لنفسه.
8. الأخذ بعين الاعتبار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في تطوير خطط التعافي لدى البنك و التي تعتبر جزءا من خطة استمرارية العمل.

وحتى يكون اختبار الضغط البنكي اختبارا مثاليا فانه يحتاج إلى تحقيق ما يلي:<sup>1</sup>

1. يجب أن يكون ذات صلة وثيقة بالمحفظة التمويلية والاستثمارية الحالية.
2. يجب أن يتضمن التغييرات ذات العلاقة بمعدلات السوق.
3. يجب أن يشمل تغييرات النظام المحتملة وضعف سيولة السوق.
4. يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات ما بين المخاطر المحتملة كمخاطر السوق ومخاطر الائتمان.

### المبحث الثاني: إجراءات المرتبطة باختبارات الضغط

حيث من أجل الحصول على نتائج صحيحة عند تطبيق اختبارات الضغط لابد من القيام بإجراءات محددة و دقيقة و ذلك لكي لا ينعكس تطبيقها بالسلب في حالة خلل أو نقص في أحد تلك الإجراءات.

#### المطلب الأول: مكونات برنامج اختبارات الجهد:

إن برامج اختبارات الضغط أو التحمل التي تقوم بها البنوك في لتحديد مدى قدرتها على تحمل الظروف الطارئة ينبغي إن تكون متلائمة مع ظروف الاقتصاد الكلي و كذلك مع نقاط الحساسية الخاصة بكل مصرف، و يجب إن تتضمن عملية وضع برنامج اختبارات الضغط الآتي:<sup>2</sup>

**أولاً: مراجعة أنشطة المصرف والبيئة الخارجية:** يتطلب من لبنك مراجعة للأنشطة الأساسية (البيئة الداخلية) والبيئة الخارجية المتمثلة بالبيئة الاقتصادية الكلية التي يعمل بها من اجل تدوين قائمة بعناصر المخاطر التي يجب اختبارها تحت السيناريوهات المختلفة المختارة لأجل اختبارات الضغط.

#### ثانياً: تصميم اختبارات الضغط:

إن تصميم إطار أو نموذج لاختبارات الضغط تستخدمه المؤسسات المالية يجب ان يسهم في تطوير معدل تطبيق تلك الاختبارات على الأعمال ذات الصلة من خلال توفير الأدوات التي تلبى ثلاثة أهداف:

أفخاري فاروق وآخرون، تحليل أهمية استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة الأردن، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد الأول، 2020، ص 277.

2 صباح حسن عبد سلمان العكيلي، تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق أهداف المصرف و قيمته السوقية-تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية و الإماراتية-، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، قسم العلوم المالية و المصرفية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق، 2017، ص، ص50، 51.

1. يجب إن تعمل اختبارات الضغط وفق تصميم يستند على أساس الروابط المالية على المستوى الكلي وتشغيل سيناريوهات متباينة مع افتراضات متنوعة واستخدام مقاييس مختلفة.
2. اختيار تطبيق اختبارات الضغط من بين الاختبارات التي تعتمد النهج الموحد وفقا لمعايير بازل2 وبازل3، وفيما يتعلق بتحديد الملاءة المالية أو اختبارات على مستوى الاقتصاد الكلي.
3. سهولة استخدام أدوات اختبارات الجهد و تحصيل النتائج من خلال توفير إطار يحقق الوصول إلى نتائج سريعة وعالية الدقة وتقديمها إلى صناع القرار.

ويجب أن تصمم اختبارات الجهد بما يتناسب مع أنشطة البنك بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة الوقوع والسيناريوهات الخاصة بذلك، بحيث يطلب من المصاريف وضع سيناريوهات معينة تتعلق بالمخاطر التي تواجهها مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل ومخاطر التركيز ومن ثم قياس اثر حدوث هذه السيناريوهات على قدرة المصارف على مواجهة هذه المخاطر.

وقد أكد تقرير الصندوق الدولي بأن تدرج المخاطر الرئيسية على كل من المدى القصير والمتوسط في عملية اختبارات الجهد المصرفي، وبشكل أكثر تحديدا نقاط الضعف العامة للنظام المالي لبلد ما والتي تمثل الصدمات الناجمة عن عوامل المخاطر المحتملة الحدوث إضافة إلى مراقبة المتغيرات السلوكية للمؤشرات المصرفية.

وأحيانا تطالب البنوك المركزية مصارفها إجراء اختبارات القدرة على التحمل بشكل موحد وفقا لثلاثة أو أربعة سيناريوهات افتراضية لاحتمال نسب متدرجة من السيئ إلى الأسوأ (ضعيف، مناسب جزئيا، مناسب، قوي) حسب طبيعة و حجم التحديات التي تواجه المصارف مثال تداعيات هبوط أسعار النفط والتي قد تؤدي إلى انكماش الإنفاق الحكومي خلال الفترة المقبلة وما يسببه ذلك من تعثر بعض العملاء وتراجع قيم الموجودات والرهونات مقابل القروض.

**ثالثا: توثيق الافتراضات:** تقوم اختبارات الضغط على نسب افتراضية (سعرية أو مئوية) من قبل المختبرين لأجل الوصول إلى استنتاجات يتم من خلالها تحديد إجراءات العلاج المناسبة التي يتعين على المصارف القيام بها في مواجهة المخاطر المحتملة، وينبغي أن تغطي تلك الافتراضات المجالات الآتية:

1. عناصر المخاطر المتنوعة مثل: (معدلات الخسارة والربحية، الإيرادات، ومعدلات الصرف والضرائب، الديون و تكاليف التمويل).
2. التعديلات الجارية في نمط السلوكيات سواء كان في معدل نمو الميزانية، نمو الائتمان و الأرباح).
3. القيام بإدخال تغييرات تنظيمية لجميع المناهج الثلاثة وهي: متطلبات رأس المال، الأصول الموزونة بالمخاطر وتحديد رأس المال المطلوب في ضوء نتائج الاختبار).

**رابعا: تحديد إجراءات اختبارات الضغط:** يقصد بها تحديد المسؤوليات و توزيعها، حيث تضمن المبدأ الأول وهو من بين المبادئ الخاصة بالمصارف ذات العلاقة باختبارات الضغط والداخلة ضمن الإرشادات الصادرة عن

لجنة بازل، يتعين أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية درجة المخاطر المقبولة للمصرف. وتمثل الإجراءات المحددة لتطبيق و تحليل اختبارات الجهد الإطار الفعلي لعمل تلك الاختبارات و الذي يتطلب ثلاث خطوات:<sup>1</sup>

**الخطوة الأولى:** إنشاء سيناريوهات اقتصادية كلية: يتم من خلال إنشاء سيناريوهين للاقتصاد الكلي، الأول يتولد على أساس التنبؤات العالمية المتاحة للجميع أو الناجم عن توقعات الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بمتغيرات محددة تستند إلى بيانات تاريخية تعكس التطورات الاقتصادية المتوقعة للمختبرين على مدى السنتين أو الثلاثة السنوات المقبلة وهذا ما يعرف بالسيناريو الأساسي (Base scenario). أما الثاني يفترض رأي متشائم لوضع اقتصادي لبلد ما والقائم على رأي الخبراء وهو ما يعرف بالسيناريو السلبي (Négative Scenario)، و بعد تحديد السيناريوهات يتم تحديد الافتراضات وتصميم النموذج الأولى ومن ثم تطبيق اختبارات الضغط العكسي أي اختبار حدود قدرة المصارف على التحمل وفق درجات الشدة أو ما يعرف بالنسب الافتراضية، وسيناريوهات الاقتصاد الكلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة على المدى القصير وانعكاس هذه النفقات للمصارف. وبالتالي العمليات التي يتطلب إعدادها إلى جانب السيناريو الكلي:

- تهيئة البيانات الفنية.

- تحديد المعلمات (المقاييس) الاقتصادية.

- التهيئة لتطبيق الاختبار.

**الخطوة الثانية:** من السيناريو الكلي إلى الأثر الجزئي: يتم استخدام معلمات (موجات) الضغط التنبؤية لربط سيناريو الاقتصاد الكلي بالمخاطر المالية (جودة موجات المصرف)، أي تطبيق اختبارات الجهد لإدارة أنواع محددة من المخاطر الأكثر حساسية مثل مخاطر السوق والائتمان باستخدام نماذج معينة تعرف بنماذج الاقتصاد القياسي للبيانات المجمعمة مثل التي تربط بين نسبة نمو القروض المتعثرة ونمو القروض المصرفية الإجمالية، ويطبق سيناريو الاقتصاد الكلي على عوامل المخاطر المتعددة وفقا للنسب الافتراضية للسيناريوهات ومن ثم استخدام تحليل الانحدار للمساعدة في استكمال تصميم النموذج القائم على معايير وثوابت الجهد لتقييم القطاع المالي وهو نموذج يعكس تصورات السوق عن مخاطر كل مصرف ومساهمته في كشف احتمالات وقوع الضائقة المالية المتوقعة.

1 نفس المرجع السابق ص، ص51، 52.

**الخطوة الثالثة: تنفيذ اختبارات الضغط:** التنفيذ الفعلي للاختبارات يحدث حالما يتم تحديد البيانات المختارة واستخدامها وكذلك تنفيذ عمليات الاحتماب بواسطة النماذج القياسية (كنسب السيولة و الربحية و غيرها )بعد ظهور النتائج النهائية لميزانيات المصارف العمومية ورأسمالها النهائي، ولتنفيذ اختبارات الملاءة المالية للمصارف الخاضعة لاختبارات التحمل تتم استنادا إلى منظومة من البيانات المجمعة مثل كفاية رأس المال واحتياجات إعادة التمويل فضلا عن البيانات المتعلقة بمؤشرات السلامة المالية والتي يبين مدى مساهمتها ضد عناصر المخاطر المختلفة كالدخل التشغيلي الذي يخضع تحت اختبارات الضغط. ويمكن لنا إيجاز الخطوة الأخيرة بأنها كلا الخطوتين السابقتين لاستخراج تخفيضات الائتمان العام والمؤشرات المصرفية الأخرى وتلبية احتياجات إعادة الرسملة.

### المطلب الثاني: تقنيات اختبارات الجهد

تقسم تقنيات اختبارات الجهد إلى نوعين أساسيين:<sup>1</sup>

1. اختبار الحساسية.

2. اختبار السيناريوهات.

حيث يحدد اختبار الحساسية تأثير التغيير في احد عوامل الخطر على أداء محفظة المصرف أو أحد نشاطات المصرف وهو أكثر التقنيات شيوعا، أما تحليل السيناريوهات فيحدد تأثير تغيير مجموعة من عوامل الخطر على أداء المصرف والتي تعكس حدث ما تعتقد إدارة مخاطر المصرف انه من الممكن حدوثه مستقبلا.

**أولاً: اختبارات الحساسية:** تستخدم اختبارات الحساسية لدراسة تأثير سلسلة من التحركات قصيرة الأجل أو التاريخية لأحد عوامل الخطر على قيمة محفظة المتاجرة، كما تستخدم اختبارات الحساسية بشكل واسع على مستوى محفظة المتاجرة وأنشطة العمل لقياس اثر التغيير على عوامل الخطر المقبولة على أداء محفظة المتاجرة أو أنشطة المصرف، وعادة ما تلجا المصارف متوسطة وصغيرة الحجم ذات النشاط المصرفي التقليدي الى طريقة تحليل الحساسية والتي تقيس تغير نوع واحد من المخاطر على محفظة معينة و تأثيره على الوضع المالي للمصرف.

<sup>1</sup>ديالا جنود، مرجع سابق، ص30 إلى ص 32.

ثانياً: تحليل السيناريوهات: تعتبر تقنية تحليل السيناريوهات من تقنيات اختبارات الجهد الرائدة حالياً، حيث تهدف لتقييم مدى تأثير مجموعة من الظروف الخطرة والمحتملة الحدوث على أداء المصرف. فتحليل السيناريوهات يختص بالصدمات الخطرة التي يمكن أن تؤثر في مجموعة من عوامل الخطر السوقية في نفس الوقت (على سبيل المثال: سعر السهم، سعر الصرف، سعر الفائدة).، وقد تم تحليل السيناريوهات إما عن طريق الاعتماد على التجارب الماضية للأحداث المهمة وتسمى "بالسيناريوهات التاريخية" أو عن طريق افتراض أحداث معقولة لم تحدث بعد وتسمى "بالسيناريوهات الافتراضية" ومن الشائع أن يتم تطوير سيناريوهات تتضمن أحداثاً أو تغييرات تاريخية ولكنها لا ترتبط بأحداث خاص وتسمى "بالسيناريوهات الافتراضية أو المركبة" وتتجسد أهمية تحليل السيناريوهات عندما يتم تطبيقها خلال فترة دورية تسمح بمتابعة تعرضات المصرف بشكل مستمر.

تعكس السيناريوهات التاريخية الصدمات التي حصلت على أرض الواقع ويمكن تصميم سيناريوهات مناسبة لقياس المخاطر الائتمانية للمحفظة المصرفية بالاعتماد على احد الأسلوبين:

1. الأسلوب المستند إلى أداء المحفظة (Portfolio-driven approach)

2. الأسلوب المستند إلى حدث معين (Event-driven approach)

### المطلب الثالث: خطوات تنفيذ اختبارات الضغط

تتجسد الخطوات التدريجية لتنفيذ اختبارات الضغط في خمس خطوات رئيسية، تتمثل في ما يلي:<sup>1</sup>

1- تحديد نقاط الضعف: الخطوة الأولى في عملية اختبار التحمل هي تحديد نقاط الضعف الأساسية في النظام المالي أو المصرفي وتضييق التركيز على الممارسات لكون من غير الواقعي محاولة تحديد كل عوامل الخطر المحتملة. ويمكن لاختبارات التحمل المركزة على النظام استخدام عدة من المؤشرات العددية للمساعدة في عزل نقاط الضعف المحتملة، المؤشرات الكلية والمؤشرات الهيكلية الواسعة سوية مع مؤشرات المستوى الجزئي، المعلومات النوعية عن الصيغ التشريعية والمؤسسات التي تحكم النشاطات المالية يمكنها كذلك أن تساعد في تفسير التطورات في المؤشرات.

ويمكن التعرف على نقاط الضعف من خلال معرفة البيئة الاقتصادية الكلية لتحديد المصادر للصدمات والأزمات بمعنى فهم ما هو طبيعي للاقتصاد مثل معدلات الاستخدام والنمو للقطاعات الاقتصادية والضغط

1 صلاح الدين محمد الأمين، صادق راشد الشمري، متطلبات نموذج اختبارات التحمل وإمكانية التطبيق في المصارف العراقية-دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي البنك المركزي العراقي-،مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية،المجلد19،العدد71،ص 42 إلى ص45.

التضخمية و قياس المديونية، وقابلية خدمة الدين. ويمكن للقطاع الخارجي أيضا أن يزود بمعلومات مهمة عن نقاط الضعف مثل مؤشرات مقدار العجز في الحساب الجاري، الاحتياطات الرسمية، ومعدل التحوط للعملة (معدل الصرف) وهل هناك ضغوطات عليه.

2- بناء السيناريو: بعد تحديد نقاط الضعف الرئيسية في المرحلة الأولى، يستوجب علينا في الخطوة الثانية بناء السيناريوهات التي تشكل جوهر اختبارات التحمل من الاقتصاد الكلي لكونه يمنح نظرة ثابتة من الداخل لتحليل الترابط الرئيسي بين المصرف والاقتصاد الحقيقي.

إن مرحلة بناء السيناريوهات تهدف إلى اختبار مجموعة من المعايير الموحدة لاختبارات التحمل، وهذه المعايير تشمل على عناصر عديدة تتضمن جودة الموجودات والربحية وسعر الفائدة وكفاية رأس المال والسيولة ويمكن إن يقوم كل مصرف بإجراء اختبار الضغط الخاص به في ضوء محافظة الائتمانية والاستثمارية ومكونات سيولته وطبيعة سلوكه ودائعه وكذلك الأسواق التي يتركز نشاطه فيها. ويتم بناء السيناريوهات بالاستناد إلي مجموع من الفروض تستند إلى متغيرات مصرفية أو مالية أو اقتصادية أو محاسبية، مثل معدلات الفائدة وأسعار الأسهم... الخ.

3- تطبيق الميزانية العمومية: بعدما أنتجت مجموعة من السيناريوهات في إطار الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، الخطوة التالية هو تحويل النتائج أو المخرجات المختلفة إلى قوائم الميزانية العمومية والدخل للمؤسسات المالية. هناك مدخلان أساسيين لنقل وترجمة السيناريوهات إلى الميزانية العمومية، هما:

- مدخل من الأسفل إلى الأعلى والذي تخميناته أو تقديراته تستند على البيانات الفردية لكل عامل محدد.

- مدخل من الأعلى إلى الأسفل الذي يستخدم الإجماليات أو بيانات المستوى الكلي لتقدير التأثير. ومن تحت مدخل من الأسفل إلى الأعلى تقدر الاستجابة للصدمات في السيناريو على مستوى كل متغير وتستخدم البيانات من المؤسسات المالية الفردية إلى حد كبير ونتائج المدخل يمكن ان نقارن لتحليل حساسية القطاع ككل ومجموعة من المؤسسات.

وهذا النوع من الاختبار يعطي معلومات مفيدة أيضا عن حساسية المصارف بشكل منفرد للصدمات المختلفة فضلا عن معلومات تركّزات المخاطر في النظام المالي. أما مدخل من الأعلى إلى الأسفل فهو يستخدم لتقدير استجابة مجموعة المؤسسات لسيناريو محدد، هذا المدخل يقدم معلومات على الحساسية الكلية للنظام

أو المصرف للتطورات في الاقتصاد الكلي الواسع وتحت هذا المدخل تشتق المعالم المألوفة من كل المؤسسات في مجموعة البيانات (باستخدام الانحدار للمعلومات الإجمالية على متغيرات الاقتصاد الكلي) للوصول إلى تخمين التأثير الإجمالي. ومدخل من الأعلى هو غالبا أسهل للتطبيق كونه يتطلب فقط بيانات إجمالية وهو طريقة متناسقة وموحدة لكنه يستند على علاقات تاريخية إجمالية والتي لا تظهر في المستقبل.

4- **التفسير:** إن التحليل والمناقشة لنتائج اختبارات الضغط يمكن إن يسهل تقديم واضح للنتائج من تلك الاختبارات، ويستخدم تلك في ذلك الإحصاءات الوصفية مثلا (الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري) وتحليل مدخل المجموعة يمكن أن تستخدم لنيل كمية التأثير في المستوى الكلي للمصارف. فبعد إجراء الاختبارات تقوم المصارف بتفسير نتائج تلك الاختبارات ويجب أن تمتلك المصارف المهارات والقدرات والدراية بكيفية تفسير نتائج اختبارات التحمل، إذ أن كفاية و فاعلية الاختبارات يعتمد على:

- اختبار المصرف للسيناريوهات الملائمة والصحيحة.

- تفسير نتائج اختبارات التحمل بشكل صحيح وواضح.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل المصرف بصدد تلك النتائج.

5- **نشر النتائج:** النشر العام لنتائج اختبارات التحمل يمكن أن يقدم بعض التحديات لدرجة ثقة وتفسير النتائج، والمؤسسات المالية قد تكون ممانعة لان يكون عندها أي معلومات مكشوفة يمكن ان تميز شركات معينة، مثل هذه المعلومات قد تترجم سلبا بدافع قلق وضع السوق، بعض المحللين قد يفسرون السيناريوهات العامة المختارة كوجهة نظر رسمية لأكثر سيناريو محتمل أو لأكثر قساوة وصعوبة، على الرغم من هذا فان المعلومات عن اختبارات الضغط تنتشر من قبل العديد من الدول .

كما أن كشف السيناريو يمكن ان يزيد وعي المؤسسات المختلفة على الأخطار المختلفة للمؤسسات لأخذها بالاعتبار في برامجها اللاحقة لاختبارات الضغط.

المطلب الرابع: الجهة التي تجري اختبارات الضغط

"يستخدم اختبار الضغط من قبل المصارف والبنوك المركزية لتقييم مرونة المحفظة الاستثمارية لمصرف معين أو للجهاز المصرفي في مواجهة الصدمات المحتملة الناشئة من القطاع المالي أو الحقيقي".<sup>1</sup> "حيث يطلب من المصارف وضع سيناريوهات معينة تتعلق بالمخاطر التي تواجهها مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل ومخاطر التركيز، ومن ثم قياس أثر حدوث هذه السيناريوهات على مدى قدرة المصارف على مواجهة هذه المخاطر".<sup>2</sup> "فاختبارات الضغط يمكن أن تتجزأ داخليا من قبل المصارف كجزء من إدارتها للمخاطر الخاصة بها، كما أنها يمكن أن تطبق من قبل السلطات الرقابية في إطار الرقابة التنظيمية للقطاع المصرفي، والتي تقوم بها هذه السلطات، والغرض من هذه الاختبارات هو اكتشاف نقاط الضعف في النظام المصرفي في وقت مبكر، بحيث يكون بالإمكان اتخاذ إجراءات وقائية من قبل المصارف والسلطات الرقابية لمعالجة نقاط الضعف هذه".<sup>3</sup> وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلطات يجب أن تتابع عملية إجراء اختبارات الضغط كاملة "فاضبط المؤسسي والرقابة السليمة لاختبارات الضغط لا تؤكد أن اختبارات الضغط قد أجريت بطريقة صارمة فحسب، ولكن أيضا تساعد على ضمان خضوع اختبارات الضغط ونتائجها لنظرة نقدية ملائمة".<sup>4</sup>

المبحث الثالث: السيناريوهات والنتائج المرتبطة باختبارات الضغط:

ترتكز عملية تطبيق اختبارات الضغط على تحديد السيناريوهات المختلفة التي يطبق من خلالها الاختبار، من خلال إخضاع كل نوع من المخاطر لسيناريو الخاص به للتحصل على النتائج التي تحدد اذا ما كان البنك قادر على مواجهة تلك المخاطر وان قدرته المالية غير كافية.

المطلب الأول: أنواع المخاطر التي يتم إخضاعها لاختبارات الضغط و دورها في إدارة المخاطر

أولاً: أنواع المخاطر التي يتم إخضاعها لاختبارات الضغط

1: تعريف المخاطر البنكية: لقد اختلفت تعاريف المخاطر البنكية نظرا لكثرة المهتمين بالمجال البنكي وكذا اختلاف الزاوية التي ينظر كل منها للمخاطر البنكية، وفيما يلي عرض لأهم هذه التعاريف:

1 عمار حمد خلف، محمد نوري داود، مرجع سابق، ص1.

2 بن ربيعة حنيفة، بن زابة عبد المالك، اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة جديد الاقتصاد، عدد رقم 9، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2014، ص63.

3 محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص 94.

4 مجلس الخدمات المالية الإسلامية، اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، الملاحظة الفنية رقم 2، ديسمبر 2016، ص9.

تعرف المخاطر البنكية بأنها "احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر متوقعة وغير مخطط لها وقد تؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى أثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه".<sup>1</sup> وتعرف كذلك بأنها "احتمال حصول خسارة بشكل مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وفشل هذه القيود يدل على إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقييم أعماله وممارسة نشاطاته".<sup>2</sup>

كما يمكن تعريف المخاطر البنكية بأنها "وجود فرصة تتحرف فيها الأنشطة عن الخطط يصعب التنبؤ بها بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في المصرف هامش نسبي للسيطرة عليها".<sup>3</sup>

**2: أنواع المخاطر البنكية:** توجد العديد من المخاطر التي تواجه البنوك والتي تكون تأثيراتها سلبية وذلك لتنوع وتعدد أنشطة البنوك لذلك تقوم البنوك بمحاولة التحوط من تلك المخاطر من خلال إجراء اختبارات الضغط لبعض من المخاطر والتي هي:

#### أ. المخاطر الائتمانية

##### 1- تعريف المخاطر الائتمانية: وردت عدة تعاريف لمخاطر الائتمان نذكر منها:

"يقصد بمخاطر الائتمان أنها تلك المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية".<sup>4</sup>

كما تعرف أنها: "المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل في العقد وقدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة في موعدها كما هو منصوص عليه في العقد، وتظهر المخاطر الائتمانية في حالة عجز الطرف الآخر عن الوفاء بشروط القرض الكاملة في موعدها".<sup>5</sup>

وهناك عدة عوامل تساهم في تحقيق المخاطر الائتمانية:<sup>6</sup>

- عدم وفاء الجهة المقابلة على تسديد تعهداتها والتزاماتها.
- تغيرات الأوضاع الاقتصادية كالركود أو الكساد و تغيرات حركة السوق.
- ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية.
- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض.
- عدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة.

1 شوقي بورقية، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع،الأردن،2010،ص94.  
2محمد داود عثمان، إدارة و تحليل الائتمان و المخاطرة، الطبعة الأولى، دار الفكر،عمان،الأردن،2013، ص215.  
3 دريد حامد آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2012، ص232.  
4 حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص174.  
5 عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر و التوزيع، صص67،68.  
6 رقية عبد الحميد شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية و البنوك التجارية، دار وائل للنشر و التوزيع، لطبعة الأولى،2018،ص42.

2. أنواع المخاطر الائتمانية: تتخذ المخاطر الائتمانية عدة صور والتي يمكن أن نحددها فيما يلي:<sup>1</sup>
- المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه: وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه، فكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف أساليب التشغيل والإنتاج لوحدات هذا القطاع.
  - المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: إن هذا النوع من الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، مبلغها ومدى توفير شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.
  - المخاطر المرتبطة بالظروف العامة: تحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.
  - المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكل الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته، نجد مثلا الأخطاء المرتبطة بسوء التسيير (عدم اخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها وتسييلها عند الضرورة، أو السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة قبل تكملة المستندات والوثائق الأزمة، تخصيص نسبة كبيرة من القروض لمتعامل واحد).
- ب. مخاطر السيولة

1. تعريف السيولة: يمكن تعريف السيولة بأنها "قدرة البنك المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب. بمعنى أن العميل يستطيع أن يسحب نقدا باستخدام ودائعه لدى المصرف".<sup>2</sup>
2. مخاطر السيولة: "هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأسماله الناشئة عن عدم مقدرة البنك على مقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافيا لمقابلة الالتزامات، ولا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة سواء بزيادة الالتزامات أو التسييل الفوري للموجودات وبتكلفة معقولة، وهذا سينعكس على ربحيته والحالات

1العونبة بن زكوة ، فاطمة الزهراء سعدي، إدارة المخاطر المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص21.

2 خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2003، ص162.

الشديدة قد تؤدي إلى إفسار المصرف".<sup>1</sup> أي تنشأ مخاطر السيولة من عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند تاريخ استحقاقها".<sup>2</sup>

وتتعرض البنوك لهذا النوع من المخاطر نتيجة لأسباب متعلقة بجانب الالتزامات أو لأسباب متعلقة بجانب الأصول وهي كالتالي:<sup>3</sup>

✓ **الأسباب المتعلقة بجانب الالتزامات:** تتمثل في عدم مقدرة البنك على مواجهة الطلبات الكبيرة وغير المتوقعة لعمليات السحب على الودائع من طرف المودعين، لأنه في الظروف العادية يضع البنك دائماً توقعاته لحجم المسحوبات الممكنة، وبالتالي يكون قادراً على مواجهة مشكلة السيولة، وذلك باستخدام الاحتياطي النقدي أو اللجوء إلى الاقتراض .

✓ **الأسباب المتعلقة بجانب الأصول:** وتتمثل في الطلبات غير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية، وبالتالي تظهر مخاطر السيولة إذا زادت طلبات تنفيذ التعهدات الائتمانية عما تتوقعه هذه البنوك لأنه بمجرد تقديم هذه الطلبات يكون لزاماً على البنك أن يمنح القرض فوراً، الأمر الذي يعرضه لخطر السيولة إذا لم تتوفر لديه النقدية الكافية لمواجهة هذه الطلبات.

### ج. مخاطر أسعار الفائدة

1. **تعريف سعر الفائدة:** "ينظر لسعر الفائدة أو يعتبر عائدة على الأموال المقترضة وتارة أخرى على انه تكلفة لها، فبالنسبة للوحدات الإنفاقية المقرضة يعتبر سعر الفائدة عائداً لها، أما بالنسبة للوحدات الإنفاقية المقترضة يعتبر تكلفة لها، أما بالنسبة للبنوك فيما تقوم بالوساطة بين المقترضين والمقرضين فان سعر الفائدة يعتبر تكلفة عندما يدفع على الودائع المصرفية، ويعتبر إيرادا عندما تحصل عليه البنوك من القروض التي تمنحها".<sup>4</sup>

2. **مخاطر أسعار الفائدة:** تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما تؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق أجال إعادة تسعير كل الالتزامات والأصول، وتتضاعف مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتيح ما يلي:<sup>5</sup>

✓ **الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.**

1 فائزة لعرف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاساته، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص57.

2 محمد احمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون و موزعون، الأردن، عمان، 2012، ص57.

3 السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق و المؤسسات المالية نظرة معاصرة، توزيع دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص321.

4 عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص298.

5 سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة العارف، الإسكندرية، 2005، ص، ص237، 238.

✓ تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملية من حيث إعادة التسعير ومدى حساسية المتغيرات لأسعار الفائدة.

✓ يتوقف مقدار أسعار الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن توقعات التي بنيت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.

د. **مخاطر الصرف الأجنبي:** "وتنشأ عن المخاطر المصاحبة لأنواع معينة من الأدوات المالية التي يتعامل بها البنك مثل الصرف الأجنبي، وعمليات المبادلات، وعمليات الخزنة العامة، أي أنها تنشأ عن التحركات الغير مواتية في أسعار الصرف وكذا عن وجود مركز مفتوح بالعملة الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حدة أو بالنسبة لإجمالي مركز العمولات، ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية".<sup>1</sup>

هـ. **المخاطر التشغيلية:** "هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية".<sup>2</sup> "إن سبب هذا النوع من المخاطر هو حالة عدم التأكد المتعلقة بإيرادات المصرف التجاري التي تنتج بسبب عطل في النظام الحاسوبي للمصرف التجاري أو بسبب أخطاء بشرية أو مشاكل بين العاملين أو إضرابات يقوم بها العاملين والعديد من الأسباب الأخرى. إن تأثير هذه الأحداث السلبي وبشكل غير متوقع على إيرادات المصرف هو الذي يجعلها ضمن المخاطر التي يتعرض لها المصرف".<sup>3</sup>

و. **مخاطر التركيز:** "يمكن تعريفها بأنها المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة جراء عدم التنوع، سواء على صعيد العملاء أو القطاعات أو المناطق الجغرافية أو الأدوات أو الضمانات أو العملات. وفي مجال الإقراض يشير مصطلح -مخاطر التركيز- في سياق المعاملات المصرفية بشكل عام إلى المخاطر الناشئة عن التوزيع غير المتكافئ في الائتمان أو أي علاقات تجارية أخرى أو من التركيز في قطاعات الأعمال أو المناطق الجغرافية القادرة على التسبب في تحقيق خسائر كبيرة بما يكفي لتعريض المؤسسات المصرفية والمالية للخسارة، حيث تنشأ من تركيز توظيفات البنك لدى عميل واحد أو أطراف مرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تركيز للتوظيفات مع مجموعة من الأطراف المقابلة التي من المحتمل إخفاقها أو ارتباطها بعوامل مشتركة من

1 صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010، ص247.

2 شقير نوري موسى، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص302.

3 أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية-مدخل لإدارة المخاطر-، الذاكرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص257.

بينها الموقع الجغرافي، أو طبيعة النشاط، وغيرها من العوامل، مما قد يؤدي إلى خسائر جسيمة تهدد القدرة على القيام بالأنشطة الرئيسية".<sup>1</sup>

ز. **مخاطر العدوى:** تشير مخاطر العدوى إلى أي انتقال للصدمات المالية السلبية من التعرض الفردي للمصارف إلى النظام المالي ككل، وقد دفعت حدة وخطورة الأزمة المالية الأخيرة إلى الحاجة لتحليل مخاطر العدوى، حيث أن هذا هو جوهر المخاطر الشاملة، وعليه يمكن أن يؤدي تعثر البنوك إلى انخفاض بعض المتطلبات التنظيمية مع حدوث آثار غير مباشرة للبنوك الأخرى التي قد تتعثر بدورها".<sup>2</sup>

ح. **مخاطر الأسهم:** "تعتبر الأسهم من بين أهم الأدوات المالية المتداولة فهي تعطي لصاحبها الحق في المشاركة باتخاذ القرار فيها و تداولها من خلال سوق الأوراق المالية".<sup>3</sup> وتعرف مخاطر أسعار الأسهم بأنها "مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة و قيمة الأسهم المعنية ذاتها".<sup>4</sup>

### ثانيا: دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر المصرفية

إن الدور الذي تلعبه اختبارات الضغوط في إدارة المخاطر يأتي بشكل أساسي من المعلومات التي يوفرها عن مصادر المخاطر. وهذا الأمر ذو صلة وثيقة بصناع القرار في جميع المستويات الإدارية في المؤسسات المالية وتتمثل المعلومات التي يوفرها حسب المستوى الإداري بما يلي :

1. **على المستوى التجاري:** توضيح اختبارات الضغط المخاطر المحتملة والمتعلقة بموقف معين أو منتج معين.
2. **على المستوى الإداري:** فإن اختبارات الضغط تمكن من المقارنة بين المخاطر ضمن فئات الأصول المختلفة، والتعرضات وتسهيل الضوء على الحاجة لوضع حدود للمخاطر والتحكم بها.
3. **على المستوى التنفيذي:** فإن تنفيذ الضغط توفر وسيلة لمقارنة أنواع المخاطر البنكية مع استعداد أصحابه لتحمل المخاطر. الأمر الذي يساعد بتوجيه القرارات بشأن التخصص الأمثل لرأس المال داخل البنك. كما أن

1 عصام إسماعيل، مخاطر التركيز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد12، 2021، ص11.  
2 حنان تريعة، دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي-الاتحاد الأوروبي نموذجاً-، الملتقى الدولي الخاص حول انعكاسات تكييف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، جامعة يحيى فارس المدينة،الجزائر،2018،ص6.

3 محمد فرح عيدان، سحر ناجي خلف، تأثير المخاطر الائتمانية على أسعار الأسهم، مجلد الريادة للمال والأعمال، المجلد1، العدد2، 2022، ص121.

4مخاطر أسعار الأسهم، عن موقع: <https://www.albaraka.com/ar/corporate-governance/risk-management/equity-price-risk>، يوم

14 ماي 2022، الساعة 11:45 .

اختبارات الضغط يمكن أن تساعد كافة المستويات الإدارية في تحديد ما إذا كان العائد المتأتي من منتج أو وضع معين متناسب مع مستوى المخاطر المترتب عليه.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: سيناريوهات المخاطر الخاضعة لاختبارات الضغط

يقصد بالسيناريو المنهج الذي تعتمد عليه تطبيقات اختبارات الجهد المصرفي من أجل تقييم قدرة المصارف الكبرى على استيعاب الخسائر في حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية باعتماد نسب افتراضية أكثر سلبية والتي تتميز بكونها أكثر حدة سواء ما تعلق بارتفاع كبير في البطالة أو معدلات الفائدة أو أمدًا أطول في هبوط الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسيناريو الأساسي ومن ثم تقديم خطة مرضية لمعالجة العجز من خلال توفير الأموال اللازمة. وتصنف سيناريوهات اختبارات الضغط إلى نوعين: الأول سيناريوهات ذات متغير واحد والثاني سيناريوهات متعددة المتغيرات، حيث يتم إعداد هذه السيناريوهات بالاعتماد على أحداث تاريخية أو افتراض سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية.

#### أولاً: اختبارات المخاطر ذات المتغير الواحد

باستخدام هذا المنهج يتم دراسة تأثير كل متغير على حدة على الوضع المالي للمصرف مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى:

**1- الاختبارات المتعلقة بمخاطر الائتمان:** تلك السيناريوهات المتضمنة إخضاع مكونات المحفظة الائتمانية للمصرف المحتمل تعرضها للمخاطر إلى اختبارات ضغط عالية الشدة وفق نسب افتراضية تزيد من درجة مخاطرها، تشمل مكونات المحفظة الائتمانية التي ستخضع للسيناريو الأسوأ على المقترض التعثر عن السداد للمصرف، وتطبيق السيناريو يكون من خلال تهيئة بيانات كشف الميزانية المتعلقة بالمصارف، وافتراض نسب سيناريو على الشدة على تعثر المقترضين أو الديون التي يصعب تحصيلها وقياس أثرها المعاكس على المؤشرات المالية والمصرفية ومن ثم اتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة.<sup>2</sup>

**2- الاختبارات المتعلقة بمخاطر التركيزات الائتمانية:** وتشمل على احتمال تعثر سداد أكبر مقترضين للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم أو احتمال تعثر التسهيلات الممنوحة لقطاعات اقتصادية مهمة لقطاع الرهن أو القطاع

1 محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سابق، ص 98.

2 صباح حسن عبد سلمان العكيلي، مرجع سابق، ص، ص 56، 57.

الزراعي أو الصناعي أو الاستثمار بالأسهم، وذلك بتصنيف الائتمان الممنوح لهم أو احتمال خسارة المصرف لأكبر ودائع لديه نتيجة عدم وفاء اكبر المقترضين بالتزاماتهم المالية إزاء المصرف المقرض لهم.

**3- السيناريوهات المتعلقة باختبار مخاطر السوق:** وتشتمل على تخفيض قيمة الأسهم ومؤشر السوق المالي للأسهم بنسب افتراضية تحد السلطات النقدية المشرفة على المصارف الخاضعة للاختبار وكذلك تخفيض أسعار السندات المستثمر بها من قبل المصرف أو تعثر بتوزيع أرباح أسهم يمتلكها المصرف، وتشمل أيضا السيناريوهات المتعلقة باحتمالية تعثر مؤسسة مالية بالخارج يحتفظ بها أرصدة مهمة إضافة إلى سيناريوهات تخفيض أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى بنسب افتراضية متفاوتة الشدة تتناسب مع مستويات الأثر المحتمل الوقوع وكذلك سيناريوهات تقلبات أسعار الفائدة.

**4- السيناريو المتعلقة باختبار مخاطر السيولة:** تعني مخاطر السيولة احتمال حدوث خسائر ناجمة عن فشل المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها حيث عند تطبيق سيناريو مخاطر تدفق والودائع للخارج قد يؤدي التدفق الى تدنى حجم المطلوبات والنقدية والعوائد المتحققة من الفائدة ورأس مال الممتلك ومن ثم انخفاض نسب كفاية رأس المال والربحية والسيولة.

**5- السيناريوهات المتعلقة باختبار مخاطر التشغيل:** هي الناجمة عن احتمال حدوث خسائر مالية غير متوقعة نتيجة لتشكيلة واسعة من العوامل المؤسسية بما في ذلك نظم المعلومات الغير كافية والمشاكل التشغيلية والانتهاكات للضوابط الداخلية أو الاحتيال، الأمر الذي سيؤدي إلى احتمالية تكبد المصرف لمخاطر، وقد تشتمل المخاطر الناجمة عن المخاطر التشغيلية لتعثر المحفظة المالية الائتمانية للقطاع الخاص دون القطاع العام أو سحب ودايع من المصرف، أما السيناريوهات المتعلقة بارتفاع تلك المخاطر فهي المحتسبة باستخدام طريقة المؤشر الأساسي أو أي طريقة أخرى قد تعتمد من قبل السلطة النقدية مستقبلا وفق نسب مئوية متفاوتة الشدة.<sup>1</sup>

**ثانيا: السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة:** تهدف الى تقييم تأثير عدة متغيرات تتعلق بالمخاطر المختلفة التي تواجه المصرف على وضعه المالي بافتراض حدوث هذه المخاطر معا، مثلا: افتراض ارتفاع نسبة

1 نفس المرجع السابق، ص 61\_69.

التسهيلات المباشرة غير العاملة (المتعثرة بالسداد) بالنسبة إلى رصيد التسهيلات المباشرة العاملة وكذلك انخفاض أسعار الأسهم والسندات المستثمر بها من قبل المصرف بنسب مفترضة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تفسير نتائج اختبارات الضغط

يتعين على المصارف أن تكون على دراية كافية بحدود تفسيرها لنتائج اختبارات الضغط نظراً لأن الاختبار يقدر الإنكشافات لاختبار حدث معين دون أن يعطي احتمالية لوقوع ذلك الحدث، كما ينبغي على إدارة المصارف والسلطات النقدية أن تكون شفافة في مدى الحاجة إلى الرساميل الجديدة على ضوء النتائج، ولذلك فإن فعالية الاختبار تعتمد وبصورة خاصة على ثلاثة عوامل أساسية هي:

✓ مدى اختبار المصرف للسيناريوهات الصحيحة .

✓ مدى تفسير نتائج الاختبار بصورة صحيحة.

✓ مدى اتخاذ المصرف للإجراءات الصحيحة حيال ذلك.<sup>2</sup>

فإن كانت النتائج تدل على تجاوز المصارف الخاضعة للاختبار بنجاح وكذلك القطاع المصرفي، فإن هذا سيعطي للعملاء والزبائن تصورات إيجابية عن ملاءمة مقدرة المصارف المالية لمواجهة المخاطر غير المتوقعة في حال تحقق السيناريو الأسوأ للمخاطر الخاضعة للاختبار، وبالتالي سيجعل اتجاه الأسواق ومؤشر أسعار الأسهم يسير نحو الهدوء.

أما إذا كانت نتائج الاختبار للمصارف تعكس فشلها وعدم كفاية أموالها في مواجهة المخاطر غير المتوقعة فهذا سيجعل الأسواق ومؤشر أسعار الأسهم تتجه للقلق وعدم الاستقرار ومن ثم انخفاض القيمة السوقية لأسهمها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنوك التي تفشل في الاختبار لا يعني إنها مصارف مفلسة.

إن من بين أهم النتائج التي سيتم التوصل إليها هو مدى متانة القطاع المصرفي عموماً الذي تم إخضاعه للاختبار وقدرتها على تحمل نتائج السيناريو الأسوأ، وكذلك معرفة المصارف التي فشلت في اجتياز الاختبار، وبحث الحاجة إلى إعادة رسميتها كي تصل إلى الحد الأدنى من الرسطة الذي تفرضه الجهات الرقابية.

1 نفس المرجع السابق، ص، ص69، 70.

2 نفس المرجع السابق، ص58 \_ ص59.

المطلب الرابع: الإجراءات الواجب اتخاذها في ضوء هذه النتائج

بعد ظهور النتائج المتعلقة بتغيرات الموقف المالي والمصرفي للمصارف الخاضعة الى تطبيقات اختبارات سيناريو المخاطر وفق نسب الفروض العالية الشدة سيتبين وضعها المالي سواء كان قويا او ضعيفا و في ضوء ذلك سيتعين على إدارات المصارف اتخاذ الإجراءات اللازمة.

في حالة تحقق السيناريو الأسوأ إذا ظهرت النتائج لبعض المصارف عدم مقدرتها المالية في مواجهة تلك المخاطر. فتشمل تلك العلاجات في:

- ✓ إعادة هيكلة المركز المالي للمصرف.
- ✓ تخفيض حدود المخاطر
- ✓ التشدد في متطلبات التمويل
- ✓ بناء رأسمال إضافي
- ✓ إعادة النظر في تعديل سياسة التسعير
- ✓ اتخاذ ترتيبات معينة لمواجهة نقص السيولة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 69-72.

### خلاصة الفصل

بالرغم من إن اختبارات الأوضاع الضاغطة ذات فائدة للبنوك وللنظام المالي بصفة عامة، بحيث أنها تكشف مدى قدرة البنوك على تجاوز الاضطرابات المتوقعة، إلا أن هذا يمكن أن يؤدي إلى خسارة لدى البنوك، وذلك في حالة عدم قدرة هذه البنوك على تجاوز السيناريوهات المحتملة الحدوث، حيث يؤدي الفشل في تجاوزها إلى تراجع مستوى الثقة في النظام المصرفي. فبما أن المستثمرين يتقون بنتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة فإنهم سيوقفون استثماراتهم لدى البنوك التي فشلت في الاختبار، أي البنوك التي لم تستطيع تجاوز هذه السيناريوهات، أي أن عدم قدرة بنك ما على مواجهة المخاطر التي من المحتمل أن يتعرض لها ستؤدي إلى تراجع مستوى نشاطه وبالتالي التأثير على القيمة السوقية لأسهمه بشكل سلبي.

## الفصل الثاني:

مدخل نظري للاستقرار المالي و الأزمات المالية

- ❖ المبحث الأول: ماهية الاستقرار المالي
- ❖ المبحث الثاني : عناصر الاستقرار المالي و إجراءاته
- ❖ المبحث الثالث : الأزمات المالية

## تمهيد

يشهد العالم حالياً تطور واتساع كبير في ظاهرة العولمة مما أدى إلى تطور الأنظمة المالية والمصرفية بشكل كبير، حيث أدت المبتكرات المصرفية والمشتقات المالية التي ظهرت مؤخراً إلى اللجوء للاستثمار فيها، وبالتالي الابتعاد عن الاقتصاد الحقيقي مما يوحي بحتمية حدوث أزمات مالية مستقبلية. فمن الواضح أنه كلما زاد اتساع القطاع المالي زادت المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقراره كما أن العالم قد أخذ دروسه من الأزمات المالية المتعددة والمتكررة التي أصابته في السنوات الماضية.

وبعد الأزمات المالية المتعددة التي شهدتها العالم، جذب موضوع الاستقرار المالي اهتمام أغلب الدول، فأصبحت بذلك المؤسسات المالية العالمية تبذل جهودها وتسعى لإيجاد معايير لتقييم النظام المالي، من أجل مواجهة الصدمات التي قد تواجهه، ومنعها من الانتشار، وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي.

وقد حاز هذا الموضوع على اهتمام كل الجهات الحكومية والمالية والاقتصادية وكل الدول سواء كانت متقدمة أو لا فأصبح تحقيق الاستقرار والأمان المالي من أهم التحديات التي تواجه القطاع المالي العام، والقطاع المصرفي بصفة خاصة.

## المبحث الأول: ماهية الاستقرار المالي

يعتبر الاستقرار المالي من أهم الأولويات لدى مختلف دول العالم، والهدف الأسمى لمختلف السياسات التي تتخذها هذه الدول، ولذلك فمن الواجب التعرف على المفاهيم الأساسية حوله، وذلك من خلال المبحث التالي:

### المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي

#### أولاً: تعريف الاستقرار المالي

لقد شهد موضوع الاستقرار المالي اهتماما كبيرا من قبل المختصين والباحثين بالإضافة إلى كل الجهات الحكومية والمالية والاقتصادية سواء على المستوى الدولي أو المحلي كونه من أهم أهداف السياسة الكلية التي تسعى جميع الدول لتحقيقها. ولذلك تعددت تعاريف الاستقرار المالي. ولعل أهمها ما يلي :

**التعريف 01:** يعرف الاستقرار المالي بأنه: " الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادرا على تسهيل عملية تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة مع القدرة على إدارة المخاطر".<sup>1</sup>

**التعريف 02:** يعرف بأنه: " قدرة النظام المالي على مقاومة الأزمة اثر حدوث صدمة بالنظام المالي. والمقصود بالصدمة هو وقوع حدث معين يلحق خسائر بالاقتصاد أو فقد الثقة في كفاءة وجدية النظام المالي".<sup>2</sup>

**التعريف 03:** لقد عرف بنك التسويات الدولي الاستقرار المالي بأنه: " حالة ينتفي فيها وجود عوامل تؤثر على تقلبات فجائية وغير مبررة لأسعار الأصول ومقدرة المؤسسات المالية على مواجهة الالتزامات التعاقدية".<sup>3</sup>

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن الاستقرار المالي هو: الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادرا على التحوط من الأزمات بالإضافة إلى أن الاستقرار المالي يستند في الأساس إلى تحصين النظام المالي ضد المخاطر والأزمات.

1 محمد عوض وآخرون، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في السودان، -دراسة ميدانية على البنك السودان المركزي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ملحق 1، 2018، ص41.

2 أشواق بن قدير، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، الطبعة الأولى، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص120.

3 أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي -دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه ل.م.د، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص146.

ولكي يتحقق الاستقرار المالي يجب توفر مجموعة من الأسس منها<sup>1</sup>:

- ✓ توزيع الموارد الاقتصادية على المناطق الجغرافية توزيعاً متكافئاً.
- ✓ معرفة المخاطر التي تتعرض لها المعاملات المالية وتحديدّها ومحاولة التخلص منها أو تقليلها.
- ✓ القيام بالعمليات المالية والاقتصادية (الادخار، الاستثمار، الإقراض، خلق السيولة، تحديد أسعار الأصول وتراكم الثروة ونمو الناتج).

### ثانياً : أهمية الاستقرار المالي

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الآثار العالمية التي أفرزتها الأزمات المالية على القطاع المالي والاقتصادي ككل:

- إن عدم الاستقرار المالي انعكس سلباً على النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش في الاقتصاد وبالتالي فإن ذلك يرفع من معدلات البطالة.
- إن غياب الاستقرار المالي أثر في النمو الاقتصادي، ففي مراجعة لصندوق النقد الدولي ذكر انه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي.
- تعرض العديد من البنوك في العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة الأمر الذي أدى إلي انتشار مخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة الأزمة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: هيئات الاستقرار المالي

إن تزايد الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي على المستوى العالمي أو المحلي أدى بالمنظمات الدولية والحكومات بإدراجه ضمن أهدافها وبرامجها. ومن أهم تلك الهيئات ما يلي:

#### الفرع الأول: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

**أولاً: صندوق النقد الدولي:** تم إنشائه بموافقة 30 دولة اجتمعت في بريتون وودز سنة 1945 وبدأ في ممارسة أعماله في عام 1947. وتم إنشائه من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تصحيح الاختلال في موازين

أفاضل موسى حسن، إسراء نظام الدين حسين الطائي، ضوابط الاستقرار المالي في البنوك الإسلامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، كلية الإدارة والاقتصاد، ص، ص 182، 183.

2 نسرين رجال، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي-دراسة تحليلية الجزائر خلال 2011-2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2020-2021، ص13 إلى ص24.

المدفوعات"<sup>1</sup>، "أما الهدف الرئيسي من إنشاء صندوق النقد الدولي هو وضع أسس النظام النقدي الدولي لكي لا يقع العالم في كوارث عالمية جديدة كالتي وقعت في القرن العشرين، وألا يقع العالم في اضطرابات نقدية أخرى مع تطبيق نظام سعر الصرف الثابت للعمولات مع تطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية والتبادل التجاري الدولي".<sup>2</sup>

**ثانيا : البنك الدولي:** "هو المؤسسة الثانية التي انبثقت من اتفاقية بريتون وودز سنة 1945، وتسمى بالمؤسسة التوأمة لصندوق النقد الدولي، وقد بدأ ممارسة أعماله في 17 جانفي 1946. وكان الهدف الأساسي من إنشائه هو إعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى تقديم قروض إلى الدول النامية".<sup>3</sup>

وهناك بعض المؤسسات التي انبثقت عن البنك الدولي ويطلق عليها سويا مع البنك الدولي (مجموعة البنك الدولي) وهي كالاتي:

**1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** تم إنشائه بموجب اتفاقية مؤتمر بريتون وودز يعرف بأنه: "المؤسسة العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للدول الأعضاء عن طريق توفير الائتمان الطويل والمتوسط الأمد والمشورة الفنية للمشروعات التنموية".<sup>4</sup>

وتتمثل أهم أهداف البنك في تقديم المساعدات المالية لإعمار البنى التحتية التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، كما يسعى البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى تشجيع حركة الاستثمارات الدولية".<sup>5</sup>

**2. هيئة التنمية الدولية:** أنشئت عام 1960 بهدف منح الدول الأكثر فقرا قروضا بشروط أكثر يسرا من شروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تستمد هذه الهيئة مواردها من تحويلات صافي أرباح البنك الدولي، والمساهمات التي تقدمها بعض الدول الأعضاء.

1 عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، 2006، ص 458.

2 أحمد حسن صالح قادر، ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 131.

3 عبد الله الطاهر، مرجع سابق، ص 461.

4 عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل -دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء-، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس - سطيف- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 55.

5 برياص الطاهر، اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر -بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009، ص 33.

3. مؤسسة التمويل الدولية : أنشئت عام 1956 وذلك للقيام بمهمة التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة النامية وخاصة في القطاع الخاص ويشترط أن يكون العضو في مؤسسة التمويل الدولية عضواً في البنك الدولي كما، تقدم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة".<sup>1</sup>

4- الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار: تشجع على الاستثمار الأجنبي في المجالات الاستثمارية المختلفة وخاصة الاستثمار الخاص، ذلك عن طريق إزالة أو تقليل العوائق غير التجارية التي تعوق الاستثمارات الدولية.<sup>2</sup>

ثالثاً: التعاون بين الهيئتين من أجل الاستقرار المالي:

أطلق صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي سنة 1999 في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية مبادرة عرفت باسم "برنامج تقييم القطاع المالي " بهدف توفير إطار لإجراء تقييمات شاملة ومتعمقة للقطاع المالي للدول الأعضاء. وظل البرنامج أداة رئيسية تحليلية لمواطن الضعف والقوة في النظم المالية لبلدان أعضاء صندوق النقد الدولي حتى يمكن التقليل من أثار الأزمات أو إنقاص احتمالات حدوثها، ومنذ انطلاقه إلى غاية سنة 2010 تطوع أكثر من ثلاث أرباع الدول الأعضاء لإجراء تقييمات الاستقرار المالي في ظل البرنامج وشارك بعضها أكثر من مرة. ويتضمن البرنامج:

- ✓ تقييماً للأهمية النسبية لمختلف المؤسسات المالية في النظام.
- ✓ مدى حساسية النظام للصدمات في ظل مختلف السيناريوهات.
- ✓ مؤشر السلامة المالية.
- ✓ تقييم تطورات وسياسة السيولة، وإطار إدارة الأزمات والتنظيم اللائحي والإشراف في القطاع المالي، ومدى الالتزام بالمعايير والقواعد المقبولة دولياً لعمل القطاع المالي.
- ✓ متطلبات تنمية وتطوير في القطاع المالي.

ويتولى فريق مشترك من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإجراء التقييمات في ظل "برنامج تقييم القطاع المالي " في البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة، بينما يتولى فريق من الصندوق لوحده إجراء التقييمات في الدول المتقدمة وتتضمن جميعها تقييماً للاستقرار المالي، وهو مسؤولية صندوق النقد الدولي. بينما

1 علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، ص 481.

2 نفس المرجع السابق، ص 481.

تقييمات البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة فتتضمن أيضا تقييما للتطور المالي وهو مسؤولية البنك الدولي.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : بنك التسويات الدولية ولجنة بازل

أولا : بنك التسويات الدولية : "انشئ بنك التسويات الدولية في 17 ماي 1930 بموجب اتفاق حكومي دولي من ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، بريطانيا العظمى ايرلندا الشمالية، ايطاليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ويمثل أقدم هيئة مالية دولية مقره يقع بمدينة بازل السويسرية له مكتب تمثيل بهونغ كونغ وآخر في المكسيك".<sup>2</sup>

وبنك التسويات الدولية هو هيئة تهتم بالتعاون النقدي والمالي على المستوى الدولي ويتخذ شكل بنك البنوك المركزية. وللبنك ثلاث هيئات لاتخاذ القرار وهي:

✓ الجمعية العامة للبنوك المركزية الأعضاء.

✓ مجلس الإدارة.

✓ لجنة الإدارة.<sup>3</sup>

وتتمثل أهم مهام بنك التسويات الدولية في خدمة البنوك المركزية في سعيها لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي وذلك من خلال:<sup>4</sup>

✓ تعزيز المناقشة وتسيير التعاون بين البنوك المركزية.

✓ دعم الحوار مع السلطات الأخرى المسؤولة عن تعزيز الاستقرار.

✓ إجراء البحوث وتحليل السياسات بشأن القضايا ذات الصلة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي اذ يعتبر مركزا للبحوث الاقتصادية والنقدية .

✓ يتدخل كطرف مقابل رئيسي للبنوك المركزية في معاملاتهم المالية اليومية (بنك مركزي للبنوك المركزية).

1 مخلفي كوثر سارة، تقييم اثر منتجات الهندسة المالية على الاستقرار المالي -دراسة حالة مبادلات التعثر الائتماني CDS-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة 2- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016، ص 48.

2 نفس المرجع السابق، ص 49.

3 عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2005، ص 44.

4 مخلفي كوثر سارة، مرجع سابق، ص 49.

ثانيا: لجنة بازل

### 1. بازل1:

في نهاية عام 1974 و تحت إشراف بنك التسويات الدولية (Bank of International Settlement) بمدينة بازل بسويسرا، تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الاثني عشر الصناعية المتقدمة، والتقارير الأول للجنة استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال، وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل جمع المعلومات حول تلك الأساليب. ومن أهم سمات اتفاقية بازل 01:

- ربط احتياجات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة بغض النظر إن كانت تلك الأنشطة متضمنة في ميزانية البنك أو خارج البنك.
- تقسيم رأس المال إلى فئتين هما: رأس المال الأساسي ورأس المال المساند أو الإضافي<sup>1</sup>.

### 2. بازل2:

في عام 1999 بدأت لجنة بازل مشاورات أدت إلى إصدار اتفاق جديد هو مقرات بازل الثانية، من المفروض أن يكون أكثر انسجاما مع التعقيبات التي عرفها العالم المالي، وتهدف اتفاقية بازل 2 إلى توفير نظم أكثر شمولاً لقياس المخاطر المصرفية، وبحلول 2006 تم الانتهاء من صياغة اتفاقية بازل 2، وتتمثل احد الجوانب المهمة لهذا الاتفاق زيادة استخدام الأنظمة الداخلية للمصارف كمدخل لتقييم المخاطر وحساب رأس المال، بالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال كما تضمنت ركيزتين إضافيتين هما: عملية المراجعة الإشرافية وانضباط السوق.

تسعى لجنة بازل 2 للمحافظة على الاستقرار المصرفي العالمي وتحقيق فرص المنافسة العادلة بين المصارف الناشطة دولياً. وفي سعيها لتحقيق هذه الغاية سطرت اللجنة مجموعة من الأهداف هي:

- ✓ تطوير طرق قياس المخاطر وإدارتها.
- ✓ توفير مجموعة من الخيارات لتحديد متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل.
- ✓ الحث على الالتزام بالحدود الدنيا لرأس المال من أجل ضمان الاستقرار و سلامة النظام المالي العالمي.
- ✓ الموازنة قدر المستطاع بين حجم رأس المال المطلوب و حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عصام الدين احمد أباطة ،العولمة المصرفية، دار النهضة العربية،2010، ص83.

<sup>2</sup> حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2021، ص29.

3. بازل3:

تلك المقررات لم تحل دون وقوع أزمة مالية جديدة لذلك جاءت معايير لجنة بازل 3 كرد فعل للأزمة المالية العالمية. خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك. حيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاثة لاتفاقية بازل2، نتج عن هذه التعديلات إصدار قواعد ومعايير جديدة تضمنتها اتفاقية بازل3. حيث تلتزم المصارف بموجبها بتحسين أنفسها جيداً ضد ما ستواجهه من أزمات مالية محتملة في المستقبل وتدعيم مركزها المالي بحيث تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية.

أهم الإصلاحات والتعديلات الواردة في مقررات بازل 3:

- 1 - تعزيز متطلبات رأس المال من حيث جودة المكونات ورفع الحد الأدنى.
- 2\_ تدعيم السيولة: وذلك لتحسين قدرة القطاع المصرفي على مراقبة الأزمات وتحسين إدارة المخاطر.
- 3\_ توسيع و تعزيز تغطية المخاطر: قامت اتفاقية بازل 3 بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية المخاطر الناجمة عن عمليات التوريق .
- 4\_ انضباط السوق والرقابة الاحترازية الكلية<sup>1</sup>.

الفرع الثالث: محفل الاستقرار العالمي

في 20 فيفري1999، أقر وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول السبعة(G7) المجتمعون في بون، إنشاء "محفل الاستقرار المالي (Forum sur la Stabilité)، وقد تم إنشاء هذا المحفل بناء على توصيات الرئيس السابق للبنك المركزي الألماني السيد "هانز تتماير" حيث تتكفل الهيئة الجديدة بتقوية تبادل المعلومات والإشراف على النظام المالي الدولي وتحديد الفجوات التشريعية والتنظيمية في النظام المالي الدولي، لتقوية وترقية الاستقرار المالي العالمي، وتحسين وظائف ومهام الأسواق والتقليل من أخطار النظام، واختير رئيس بنك التسويات الدولية كأول رئيس لهذا المحفل.<sup>2</sup>

1 محمد قلي، سماعلي نبيلة، مقررات بازل3 وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي و إدارة الأزمات المصرفية، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، جوان 2020،ص22.

2 مخلفي سارة كوثر، مرجع سابق، ص، ص54، 55.

يقوم المحفل بدور الهيئة الاستشارية في المساعدة على البناء السليم لتكامل نمو أسواق راس المال والحد من عدم التوافق الحاصل حول قواعد العمل على المستوى الدولي بين مختلف الهيئات الفاعلة ووضع الأسس التي تسمح بمركزية المعلومات، ولا يعمل على التوصية بمعايير جديدة فهذه تبقى مهمة الهيئات الدولية التي تمثل السلطات التنظيمية في كل قطاع.

ويضم المنتدى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لإحدى عشر دولة من الدول الأكثر تأثيرا في الحياة المالية والدولية، ويشارك في محفل الاستقرار المالي عدد متزايد من البلدان، لذلك فإن المحفل يعتمد بشدة في عمله على مساهمات البلدان الأعضاء.

كانت أولى اجتماعات المحفل في أبريل 1999 بواشنطن وقد تقرر إنشاء ثلاثة فرق عمل لبحث ، الموضوعات التالية:

- ✓ تحركات وتدفقات رؤوس الأموال.
- ✓ أثر المراكز المالية وهيئات الرقابة الخارجة على النظام المالي.

يعقد محفل الإستقرار المالي اجتماعات منتظمة لتبادل وجهات النظر وتنسيق العمل بين الوكالات الإشرافية الوطنية والمنظمات الدولية والهيئات المعنية بوضع المعايير وينتظر أن يكون مؤسسة دولية فاعلة في الاقتصاد العالمي في الجوانب المتعلقة بتحسين تبادل الآراء حول الرقابة على النظام المالي الدولي ومصدر من المصادر الأساسية لمتابعة تطور ونشر المعلومات عن المعايير الدولية لأداء، القطاع المالي. ويقوم حاليا وبشكل منتظم بنشر أهم المعايير الدولية في المجال والمسماة المعايير الأساسية لصلابة النظام المالي، وهو يضعها ضمن تقسيم ثلاثي يميز بين ثلاث ميادين:

- ✓ سياسات الاقتصاد الكلي وشفافية البيانات.
- ✓ الجوانب المؤسسة و البنية الأساسية للأسواق.
- ✓ التنظيم المالي و الرقابة على المؤسسات المالية.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: مجموعة العشرين

أنشئت مجموعة الدول (G7) في عام 1976 وهي منظمة تتكون من أكبر سبع دول صناعية على المستوى العالم (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة الأمريكية، كندا)، يجتمع فيها وزراء المالية ومحافظو البنك المركزي «لمناقشة وتبادل الأفكار والحلول المحتملة لقضايا الاقتصاد العالمي مع تركيزها على القضايا السياسية». وفي عام 1997 أنظمت روسيا إلى المجموعة بمبادرة مع الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون

1 نفس المرجع السابق، ص56.

"و رئيس الوزراء البريطاني" توني بلير"، لتعرف من ذلك الحين بمجموعة (G8) وفي 25 سبتمبر 1999 أعلنت المجموعة رغبتها في توسيع الحوار حول القضايا السياسية والاقتصادية والمالية الرئيسية لتشمل اقتصاديات الدول ذات الأهمية النظامية.<sup>1</sup>

هذا الإعلان كان بمثابة الولادة الرسمية لمجموعة دول العشرين (G20) والتي عقدت جلستها الافتتاحية في 15 و 16 ديسمبر من العام نفسه. في مدينة برلين الألمانية.

تعتبر مجموعة العشرين المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي و تضم قادة من جميع القارات ويمثلون دولا متقدمة ونامية، يعود الهدف الرئيسي لإنشائها هو الأزمات المالية خاصة الأزمات في جنوب شرق آسيا وأزمة دولة المكسيك، إضافة إلى التغيرات الكبيرة في المشهد الاقتصادي الدولي. بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- ✓ تعزيز و تطوير الاقتصاد العالمي.
- ✓ إصلاح المؤسسات المالية الدولية و تحسين النظام المالي و تعزيز الرقابة عليه.
- ✓ التركيز على دعم النمو الاقتصادي العالمي و توفير و تطوير فرص العمل.
- ✓ تعزيز استقرار الاقتصاد الدولي من خلال الحوار البناء بين الدول الصناعية والدول النامية.
- ✓ تعزيز دور المجموعة حاليا حيث تعمل على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام في جميع أنحاء العالم.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: محددات الاستقرار المالي

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية وعدم الاستقرار المالي إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية، و يمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي:

**أولا: عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي:** تتنوع مصادر الأزمات التي يكون سببها اختلال و تدبب الاقتصاد الكلي إلى مصادر خارجية وأخرى داخلية :

#### 1. المصادر الخارجية: لعل أهمها ما يلي:

التقلبات في شروط التبادل التجاري: فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على العملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون. وتشير بيانات البنك الدولي إلى حوالي 75 % من الدول النامية التي حدث بها أزمة مالية، شهدت انخفاضا في شروط التبادل التجاري

1 تقرير مجموعة العشرين، مركز التواصل والمعرفة المالية، السعودية، 2020، ص، ص 4، 5 .

2 نفس المرجع السابق، ص، ص 6، 7.

بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة. وشكل انخفاض شروط التبادل سببا رئيسيا للأزمة المالية في حالة كل من فنزويلا والأكوادور حيث الاعتماد الكبير على الصادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه.

تعد أسعار الفائدة سببا أساسيا في حدوث الأزمات المالية، فهي من أهم محددات الطلب على الاستثمار، حيث يزيد هذا الأخير في فترات الفائدة المنخفضة خاصة أثناء الازدهار الاقتصادي، وارتفاع العوائد، مما يشجع البنوك على التوسع في منح الائتمان ودخول متعاملين لا يتمتعون بالملاءة المالية. فيدفع البنوك لرفع أسعار الفائدة كأسلوب لمواجهة المخاطر الائتمانية الأمر الذي يزيد من إمكانية تعسر المتعاملين، فتزداد الهشاشة المالية وعدم قدرتها على السداد، وبالتالي حدوث أزمة أما على المستوى الدولي فتذبذب أسعار الفائدة يزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ويصبح الخطر ممكنا عند الاتجاه العكسي لهذه التدفقات.

التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على المستوى الاقتصادي الكلي، والتي كانت سببا مباشر أو غير مباشر لحدوث الأزمات المالية. وأكدت دراسات مختلفة على هذه الحقيقة وأظهرت أن 22 دولة نامية في أمريكا الجنوبية قد عانت من اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية بمعدل اعلي من أي إقليم في العالم. بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا. وذكرت الدراسة انه عند وثوق الأزمات المالية، حدث ارتفاع حاد في أسعار الصرف الحقيقية، كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية، أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.<sup>1</sup>

## 2. المصادر الداخلية : وهي متغيرات الاقتصاد الكلي المحلية وأهمها:

- التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية و خصوصا منح الائتمان و توفير السيولة.<sup>2</sup>
- الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي.<sup>3</sup>

**ثانيا: اضطرابات القطاع المالي:** شكل التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة في رؤوس الأموال من الخارج، وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات مالية مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير المحذر بعد سنوات من الانغلاق، ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول النامية حصول انكماش كبير في منح القروض، فلم تقتصر هذه الظاهرة على الدول

1 سحنون محمود و نصيرة، دور معدل الفائدة في أحداث الأزمات، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 34، المجلس العام للبنوك الإسلامية، البحرين، ص 30.

2 احمد بن السيلت، محددات الاستقرار المالي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 2000-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة بجلي فارس بالمدينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017، ص 70.

3 نفس المرجع السابق، ص 70

النامية فحسب بل شملت أيضا الدول الصناعية مثل فلندا والنرويج والسويد واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ومن الدلالات الظاهرة التي تسبق حدوث الأزمات المالية انهيار سوق الأوراق المالية بصورة متكررة، أما مصادر مسببات الأزمات المالية و اضطرابات القطاع المالي نلخصها في ما يلي:<sup>1</sup>

**1. عدم تلائم أصول و خصوم المصارف :** يقصد به عدم كفاية الأصول لتغطية مخاطر الالتزامات التي يمكن إن تتعرض لها المؤسسات المالية. خاصة طويلة الأجل منها، وتكون معرضة للتعرثر بسبب التوسع في منح القروض، وإتاحة البنوك سحب الودائع في أي وقت، وعدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة. كما يحدث عدم المتلائم عند ارتفاع نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي ، مقارنة مع انخفاض كبير في الاحتياطي من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة (حالة المكسيك، البرازيل، التشيلي).

**2. تحرر مالي غير وقائي:** إن مكامن الضعف في القطاع المالي عند انتهاج سياسة التحرر المالي، هي عدم تهيئته من جانب الأطر القانوني أو المؤسساتية أو التنظيمية، فترك أسعار الفائدة تحدد بحرية من طرف البنوك مثلا، يؤدي إلى زيادتها دون المراعاة لمخاطر ارتفاعها، بالإضافة إلى زيادة منح الائتمان لأنواع كثيرة من القروض (استهلاكية، عقارية...)، مما يزيد خطر تعثرها والوقوع في أزمات مصرفية حادة (كوريا الجنوبية، تايلندا)، كما أن حالة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، يتحول الاتجاه إلى البنوك الأجنبية للحصول على تمويلات للأنشطة المحلية، مما سيرفع من مستويات الخطر (أزمة آسيا) الذي ممكن إن يتعرض له القطاع المالي ككل، لذا لا بد من ان ترافق سياسات التحرير المالي إجراءات وقائية، وآليات لحماية القطاع المالي والحقيقي.

**3. تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان:** من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول النامية، الدور الكبير في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية. وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية بعينها، في إطار خطة لتنمية تلك الأقاليم والقطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى، وليست اقتصادية، ودون النظر إلى الجدارة الائتمانية، مما يعرضها إلى خسائر كبيرة، لكونها تتمتع بوضع احتكاري لا يخضع لقواعد القطاع المالي.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى حصول الأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة مع الحكومة على القروض والائتمان، دون الأخذ بعين الاعتبار سلامة المشروع الاستثماري، أو القدرة المالية للمقترض.

**4 . ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي:** تكتسي فعالية ونجاعة الأنظمة المحاسبية وأجهزة الرقابة أهمية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح على الديون المتعثرة والمعدومة للمحافظ الائتمانية للبنوك العاملة، هذا

1 ناجي التونسي، الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، العدد 29، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 4.

<sup>2</sup> احمد بن السيلت، مرجع سابق، ص 23\_ ص 72.

بالإضافة إلى درجة التزام البنوك بالقوانين سواء منها المحلية أو التي لها علاقة بتوصيات دولية من الهيئات العالمية، فتجارب الأزمات السابقة بينت إن معظم الدول التي تعرضت للازمات مالية كانت بسبب نقص الرقابة المصرفية وعدم مراعاتها للمخاطر بشكل دقيق، وإن الإصلاحات التي تأتي دائما بعد الأزمة هي إصلاحات وتعديلات في القوانين والتشريعات، دون متابعة واستمرارية في التنفيذ مما أدى إلى تكرار الأزمات فيها.

**5. تشوه نظام الحوافز:** للقائمين على إدارة البنك وملاكها دور مهم في قيام العديد من الأزمات المالية، وهذا من خلال سعيهم لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، عن طريق التوسع في منح القروض دون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يمكن أن تتعرض إليها البنوك، هذا بالإضافة إلى محاولة الإدارات العليا حجب الديون المعدومة والقروض المتعثرة لسنوات، نتيجة لضعف الرقابة المصرفية والإجراءات المحاسبية، مما عطل جهاز الإنذار المبكر لديها في التوقع بوقوع الأزمات.

#### 6 المشكلات المصرفية: وهي من أهم أسباب عدم الاستقرار في النظام المالي:

**البيئة المصرفية المتغيرة:** في العقد الماضي حدثت تطورات سريعة في الأسواق المالية، فالنقد التكنولوجي والتحرر من القيود التشريعية قد أديا إلى ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك والمنشآت غير البنكية على حد سواء وقد تجاوزت البنوك مع التحديات الجديدة بنشاط، وقد أتاح نمو الأسواق المالية الدولية، والتنوع الكبير في الأدوات المالية للبنوك الحصول على المزيد من الأموال وفي نفس الوقت اتسعت فرص تصميم منتجات جديدة وتقديم خدمات أكثر، وبينما يبدو أن خطى هذه التغيرات أسرع في بعض الدول عنها في الدول الأخرى إلا أنه يبدو أن البنوك في كل مكان قد صارت مهتمة بإيجاد أدوات وأساليب فنية جديدة.

**الأزمات المالية المصرفية المتلاحقة:** إن الأزمات المالية حتى سنة 2008 أظهرت الحساسية الزائدة والتقلب الذي يحدث في القطاع المصرفي، هذه الأخيرة أدت إلى انهيار العديد من البنوك في العديد من الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. حيث بدأت الأزمة في صيف 2007 عندما تراكمت الخسائر الأمريكية جراء قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني الرديء، والتي أدت إلى اضطرابات واسعة النطاق في النظام المالي العالمي.

**ضعف حوكمة البنوك:** إن حوكمة البنوك تمثل عاملا مهما في بناء الثقة في النظام المالي وضمان حقوق المودعين وحاملي السندات وصغار المساهمين بحيث يتقوا بان الأموال يعهد بها إلى إدارة كفوة ونزيهة<sup>1</sup>. كما أن ضعف حوكمة البنوك يحدث تأثير مشوه على قواعد تلك البنوك، إذ يؤدي إلى إقراض بطريقة خاطئة وبكميات مفرطة، كما يؤدي إلى تحويل المدخرات النادرة من مجتمع الدولة إلى المقترضين وحرمان الشركات من الائتمان، وبالتالي يشكل عبئا على النمو الاقتصادي.

1 نفس المرجع السابق، ص، ص 73، 74.

تخضع البنوك لقدر كبير من التنظيمات واللوائح: والتي تهدف إلى لحماية الاستقرار في القطاع المالي، هذه السمة كثيرا ما تعرقل آليات الحوكمة، وعلى سبيل المثال تامين الودائع يخضع للرقابة من قبل المدعيين المؤمن على ودائعهم، ويخفض من رغبة البنوك في زيادة رأس المال من كبار المودعين غير المؤمن عليهم، وزيادة الحوافز البنك إلى أصول أكثر مخاطرة.

**ضعف المنافسة بين البنوك:** على الرغم من الاتجاه نحو التحرر وإلغاء القيود التنظيمية المالية الا ان ضعف المنافسة يرجع بشكل كبير إلى التعليمات الحكومية المختلفة الهادفة إلى استقرار السوق المالية، مثل موانع الدخول، وتقييد الخدمات والملكية الحكومية للبنوك في بعض الدول.

**الابتكارات المالية:** والتي جابت مخاطر أعلى للمؤسسات المالية عامة وللبنوك خاصة حيث دخلت المؤسسات المالية في أنشطة جديدة وتعاملت مع عملاء جدد وأدوات مالية معقدة.<sup>1</sup>

**ثالثا: سياسات سعر الصرف:** يلاحظ إن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية. ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية إن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدث أزمة العملة مثال حالة المكسيك والأرجنتين، وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي، وفي المقابل عند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن، فان حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فورا إلى تخفيض قيمة العملة، وزيادة في الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقا مع متطلبات الأمان المصرفي.<sup>2</sup>

#### المطلب الرابع: نماذج قياس و تقييم الاستقرار المالي

لجأت الكثير من الدول إلى بناء نماذج تدل على استقرار أنظمتها المالية. حيث تعمل هذه النماذج على قياس و التنبؤ بالاضطرابات والصدمات في النظام المالي. ومن بين هذه النماذج لتقييم الاستقرار المالي نجد:

#### 1- نظام تصنيف المراتب المعروف بنظام CAMELS:

بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980 من طرف البنك الفيدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها. يعرف نظام CAMELS بأنه: "عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 74.

<sup>2</sup> ناجي التونسي، مرجع سابق، ص 8.

ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد احد الوسائل الرقابية التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويتم تصنيف البنوك كما يلي :

**الجدول رقم 1: نموذج تصنيف الفروع العاملة للمصارف المركزية.**

التصنيف رقم 01	قوي
التصنيف رقم 02	مرضي
التصنيف رقم 03	معقول
التصنيف رقم 04	هامش (خطر)
التصنيف رقم 05	غير مرضي

**المصدر:** تمیسة سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مباح -ورقلة- ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014، ص9.

حيث تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور ويعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة عن المصارف ولكل مصرف على حدة وفق المجموعة التي ينتمي إليها<sup>1</sup>.

كما يعتمد نموذج CAMELS على ستة مؤشرات أساسية لتحليل وهي:

**1. كفاية رأس المال Capital Adequacy:** يعتبر مؤشر كفاية رأس المال مؤشرا عن الصلابة المالية للمؤسسة المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية والسوق و المصرف وغيرها والغير متوقعة إلى جانب اهتمام هذا المؤشر بالمخاطر خارج الميزانية العمومية للبنك.

**2. الأصول Assetsquality:** يتم تقييم جودة الأصول من خلال مؤشرات مستوى إقراض المؤسسة ومستوى إقراضها وتعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها جزء حاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات<sup>2</sup>.

1تمیسة سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مباح -ورقلة- ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014، ص9.

2 أسماء سلمان عبد الحميد سليمان ،قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية -دراسة مقارنة -،المجلد الحادي عشر ،العدد الرابع،2020،ص11.

**3. سلامة الإدارة Management:** يختلف هذا العنصر عن غيره في كون معظم مؤشرات نوعية وليست كمية وتتعلق في الغالب بمخاطر العمليات ومنها أنها تعطي صورة عن سلامة الإجراءات الإدارية لتمكين المساهمين والجهات الوصية<sup>1</sup>.

**4. الربحية Earnings:** تنظر إدارة البنوك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على المتوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح. وعادة ما يتم تحديد نسب الربحية لأغراض التصنيف بالاستناد إلى أداء البنوك ذات الصفات المتشابهة، إلا أن التركيز عليها بمعزل عن العوامل الأخرى يؤدي إلى نتائج مضللة.

**5. السيولة Liquidity:** مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالاقتراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:

✓ نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية .

✓ هيكل استحقاق الأصول و الخصوم.

✓ نسبة الودائع إلي البنوك .

✓ التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية<sup>2</sup>.

**6. الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to market:** يعتبر تحليل الحساسية حديثا نسبيا مقارنة مع مكونات نظام CAMELS حيث أنجز هذا المكون سنة 1997، وذلك في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي، مما أدى إلي التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي الأرباح البنك للمتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي وفي أسعار الأوراق المالية<sup>3</sup>.

**2\_ نظام باسيك:** قد طورته الأرجنتين اثر أزمة المكسيك كم 1994-1995. وأحد السمات الخاصة لهذا النظام هي التأكيد الشديد على الكشف عن المعلومات التي تتعلق بكافة القروض في النظام المالي وخلق مكتب ائتمان لتوفير المعلومات لعامة الناس. وبالطبع إن المنفعة الناجمة عن المعلومات تعتمد على دقتها وموثوقيتها. وسيمة

1 نفس المرجع السابق، ص 16.

2 أسماء سلمان عبد الحميد ، مرجع سابق، ص15.

3 إيمان زغود، الإنذار المبكر باستخدام نموذج CAMELS لتقييم البنوك التجارية، -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري- مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي -،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، 2015، ص70.

أخرى لهذا النظام تتعلق بالطلب من المصرف الحصول على مرتبة ائتمانية والإعلان عنها وعلاوة على ذلك يتعين على المصارف إصدار ديون تابعة ما يخضعها للنظام الذي يفرضه السوق.

ومن بين المؤشرات أيضا، مؤشر انحراف الأسهم، ومؤشر الأسعار الحقيقية للأسهم. ويستدل على الاستقرار المالي، مقارنة مؤشر الأسعار الحالية للأسهم مع معدل الفائدة الحقيقي، حيث أن معدل الأرباح للأصل هو معدل الخصم الذي يعادل المدفوعات المستقبلية المتوقعة لهذا الأصل وسعره الحالي<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: عناصر الاستقرار المالي و إجراءاته:

تختلف السياسات المتخذة لتحقيق الاستقرار وتتعدد، سواء كان الاستقرار المالي أو الاقتصادي أو النقدي، ولذلك تسعى كل دولة لتطوير طرق وآليات لتحقيق الاستقرار وخاصة الاستقرار المالي.

#### المطلب الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

من المعلوم أن الأزمات المالية معدية، فعلى سبيل المثال فإن أزمة 2008 بالرغم من أنها بدأت في دولة واحدة إلا أنها انتقلت إلى دول أخرى، ولذلك فقد قامت المؤسسات والمنظمات الدولية باقتراح أطر لتحقيق الاستقرار المالي من أجل استدلال الدول بها ووضع إطار عام للاستقرار المالي الخاص بكل دولة.

#### أولاً: مفهوم الإطار العام للاستقرار المالي

"يشير مفهوم الإطار العام للاستقرار المالي إلى مجموعة الآليات والأطر والنظم التي تعمل جميعها في ضوء استراتيجية محددة لتعزيز قدرة القطاع المالي على مواجهة تداعيات الأزمات وتقليص فرص انتقال هذه التداعيات للاقتصاد الحقيقي، كما أنه من الضروري تضمين هذا الإطار مجموعة من المعايير والمؤشرات لاكتشاف مواطن الضعف والقوة بالنظام المالي، وبحيث يتم مراقبتها ومتابعتها بصورة دورية، من خلال جهات محددة، لديها سلطة تحديد الإجراءات التصحيحية لمواطن الضعف في الأوضاع العادية وكذلك سلطة توجيه القطاع المالي نحو مواجهة تداعيات الأزمة عند حدوثها لتمكينه من الاستمرار في أداء وظيفته كوسيط مالي"<sup>2</sup>.

#### ثانياً: أهداف وضع إطار عام للاستقرار المالي

يستهدف صانعي السياسات من خلال وضع إطار عام للاستقرار المالي تصميم آليات للحيلولة دون تحول المشكلات المالية إلى مشكلات نظامية، أو تهديدها لاستقرار الاقتصاد الحقيقي، حيث يتم مراعاة الموازنة بين هدف تحقيق الاستقرار المالي وهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو. ولا يعني السعي نحو تحقيق

<sup>1</sup> بويكر مصطفى، الاستقرار المالي في إطار مقارنة الاحتراز الكلي . حالة النظام المصرفي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015، ص، ص 54، 58.

<sup>2</sup> أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص 41.

الاستقرار المالي بالضرورة منع نشوء كافة المشكلات المالية، فمن غير الطبيعي أو المنطقي افتراض وجود نظام مالي فعال وديناميكي لا يشهد تقلبات أو اضطرابات سوقية بشكل مطلق، وأن جميع مؤسساته المالية ستكون قادرة في كل الأوقات على التعامل بكفاءة مع كل جوانب عدم اليقين، والمخاطر التي تنطوي عليها على تقديم الخدمات المالية، كما أنه من غير المحبذ وضع آليات توفر الحماية المفرطة لاستقرار السوق وتحد من الإقدام على المخاطر، وعلى ذلك فإنه عند الشروع في استحداث إطار عام لاستقرار المالي يتم مراعاة قدرة هذا الإطار على تحقيق الأهداف التالية:

1. الوصول إلى قطاع مالي فعال يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، وتتناسب مؤشرات الأداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعمل فيه الأسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها، وتتحقق من خلال الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية، ويتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين.
2. تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر.
3. تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التداخل بين الاستقرار المالي، النقدي، والاقتصادي

تسعى الدولة إلى التشغيل التام للموارد الاقتصادية مع المحافظة على استقرار الأسعار، وذلك يعني التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الدخل الحقيقي في ظل استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بأعلى قدر ممكن وخاصة منها اليد العاملة مع المحافظة على قيمة النقود لمنع حدوث التضخم، وبعبارة أشمل فإن هدف الاستقرار الاقتصادي يعني تجنب المجتمع الآثار السيئة لكل من الانكماش أو الكساد أو التضخم، وعليه فإن الاستقرار الاقتصادي يتحقق من خلال أمرين هما: التشغيل التام للموارد الاقتصادية، والثبات النسبي في المستوى العام للأسعار. وتسعى السياسة الاقتصادية لتحقيق ذلك من خلال استخدام سياساتها المختلفة وخاصة السياسة النقدية والسياسة المالية، مع ضرورة التنسيق بينهما لتحقيق التكامل المطلوب.<sup>2</sup>

1) الاستقرار النقدي ينسب إلى الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ومن أسباب حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي نجد الأسباب النقدية، حيث يؤدي تغير كمية النقود على تغير مستور النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود فيحدث الراج، ثم تتوسع النقود في الائتمان مما يؤدي إلى زيادة الكتلة المتداولة من النقود، فترتفع الأسعار ويزيد حجم النشاط الاقتصادي بزيادة الاستثمار والعمالة ومن ثم الإنتاج، فترتفع مرة

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص، ص41، 42.

<sup>2</sup> عبد الرحمن بن شيخ، متطلبات تكيف إدارة السياسة النقدية في الجزائر مع معايير الاستقرار المالي العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018، ص 153.

أخرى الأسعار إلى أن يحدث التضخم وتبدأ مرحلة الأزمة. ويحد الكساد بتضييق حجم الائتمان مما يؤدي إلى تدهور حجم النشاط الاقتصادي.

(2) سلامة النظام النقدي واستقراره هو الأساس الأول لاستقرار وتقدم الاقتصاد، وبالتالي فإن تدهور هذا النظام يؤدي إلى اختلال المبادلات، إذا علمنا أن النقود هي أداة التبادل ومقياس القيمة، وبدون نقود جيدة ومستقرة فإن أساس اتخاذ القرار الاقتصادي ينهار تماما.

(3) أدرك المجتمع الدولي أهمية العمل على ضمان استقرار النظم النقدية في مختلف البلدان حماية لاقتصادها، ثم أضيف هدف آخر لهذا الاستقرار النقدي والاقتصادي في كل دولة، وهو ضمان الاستقرار المالي الدولي.

(4) هناك علاقة متكاملة بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي والنقدي، حيث أن انضباط إحداها يوفر فرصة للآخر مشمولة بسياسات نقدية ومالية جيدة، مع تخصيص شفاف للموارد المالية، غير أنه من الملاحظ في الكثير من الدول النامية أن انضباط البيئة الاقتصادية الكلية يسهم في تحقيق الاستقرار المالي وسلامة أداء المؤسسات المالية لتعزيز السيولة والربحية، مع توظيف المدخرات المحلية، مما يساعد على تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف والفائدة، والذي يؤمن بدوره استقرار المدفوعات الخارجية للمؤسسات المالية خاصة البنوك.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: عناصر الاستقرار المالي

يكون النظام المالي في حالة استقرار إذا توفرت العناصر التالية:

1. **الاستقرار النقدي:** يعرف الاستقرار النقدي بأنه: "ضرورة توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية صارمة و تحديد الإطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحياته". كما يعبر عن الاستقرار النقدي عن: الأسعار (أسعار المنتجات و أسعار الفائدة و أسعار الصرف) وعليه يمكن القول إن الاستقرار النقدي يتحقق من خلال إدارة سياسة نقدية قادرة على ضبط معدل السيولة المحلية وإعادة الاستقرار لسوق الصرف الأجنبي و تقليص الهامش بين سعر الصرف الرسمي و الحر<sup>2</sup>. ويعتبر استقرار الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي سواء (تضخم أو انكماش) إلى أضرار بالغة على الاقتصاد. ويمكن للاستقرار في مستوى الأسعار أن يساهم في الاستقرار المالي بحيث يمنع التشوهات في الأسواق المالية ويقلل من عدم اليقين المرتبط بتقلبات الأسعار.
2. **ثقة المؤسسات والأسواق:** تعتبر ذات أهمية كبيرة في النظام المالي، سواء بين المؤسسات المالية وعملائها، أو فيما بين المؤسسات المالية نفسها.

1 نفس المرجع السابق، ص، ص 156، 157.

2 سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، قسم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2009، ص106.

أ. الثقة بين المؤسسات المالية وعملائها: مما لا شك فيه أن الثقة العامة في المؤسسات المالية وفي السلطات التي تعمل على تنظيمها أمراً مهماً جداً للاستقرار المالي وذلك لأن كل اضطراب مالي عادة يرتبط بأزمة ثقة.

تنشأ أزمة الثقة في المؤسسات المالية لسببين: الأول يتعلق بانعدام الوضوح والشفافية بينها وبين المتعاملين معها، والثاني نتيجة وجود شك في قدرة المؤسسات المالية في أداء وظائفها والوفاء بالتزاماتها. وحسب (MICHAL FOOT) لا يمكن أن يكون هناك استقرار مالي في فترة إفلاس البنوك، أو إذا كانت القنوات الطبيعية للادخار تعاني من خلل، وهذا الخلل في قنوات الادخار والإقراض ينشأ بسبب فقدان الثقة من قبل المؤسسات غير المالية والأفراد في المؤسسات المالية، إذ أن هذه الأخيرة ستعاني بسبب فقدان الثقة من صعوبة في تعبئة المدخرات وبالتالي في تمويل الاقتصاد. فالثقة في المؤسسات المالية من شأنها أن تشجع العملاء على تحمل المزيد من المخاطر وبالتالي إنجاز مستويات أعلى من الاستثمار، وهذا أمر مفيد للنمو<sup>1</sup>.

ب. الثقة بين المؤسسات المالية: هناك ترابط كبير بين البنوك، حيث إن جزء كبير من عملياتها هي فيما بينها فالسوق بين البنوك توفر الائتمان قصير الأجل بين البنوك وتضمن استمرارية عمل القطاع البنكي ومن ثم النظام المالي ككل. ففقدان الثقة بين البنوك يدفعها إلى عدم تقديم الائتمان فيما بينها حيث إن البنوك تعتمد على سوق الائتمان قصير الأجل في نشاطاتها اليومية في الأوضاع العادية.

إن الشك في قدرة المؤسسات المالية عامة والبنوك خاصة على تأدية التزاماتها هو ما يفقد الثقة فيها وعدم مقدرة المؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها يعود إلى اختلالات ناجمة عن التطور الطبيعي للبنك والمرتبطة بطبيعة نشاط الوساطة المالية ومختلف المخاطر المحيطة بها (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، عدم تقديم الائتمان فيما بينها ويؤدي إلى تعطل هذه السوق ويهدد النظام المالي ككل وذلك كون البنوك تعتمد على سوق الائتمان مخاطر تشغيلية، مخاطر سعر الفائدة.....)<sup>2</sup>.

كل تلك المخاطر قد تكون مصدر لاختلال ميزانية البنك مما يؤثر على قدرته على الوفاء بالتزامات أي تعرضه لازمة سيولة وذلك بسبب فقدان الثقة واندفاع المودعين لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس وكلما كان البنك ذو نشاط أوسع كلما كان اثر فشله أكبر.

3. استقرار أسعار الأصول: تؤثر التقلبات في أسعار الأصول المالية على القطاع المالي ومن ثم الاقتصاد الحقيقي عبر أربعة قنوات:

✓ تغيير في ثروة الأسر وبالتالي الاستهلاك بفعل اثر الثروة.

1أقدي عبد المجيد، ضوابط و آليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد2، العدد2016، ص15، ص10، ص11.  
2موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي مالي، جامعة 20 اوت 1955. سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013، ص14.

- ✓ تغيير أسعار الأسهم، حيث يؤثر على القيمة السوقية لأصول قطاع الشركات نسبة إلى تكلفة الفرصة البديلة، مما يؤثر في الشهية للاستثمار.
- ✓ التأثير في ميزانيات الشركات مما يؤثر على حجم إنفاقها.
- ✓ التأثير على تدفقات رؤوس الأموال دخولا وخروجا.

إن تسعير الأصول المالية يعتمد على قانون العرض والطلب والذي بدوره يخضع لمجموعة من العوامل تؤثر على قرارات الفاعلين في السوق، وبالرغم من إن السوق المالي الكفاء يساعد على نشر المعلومات فإن التقليد قد يؤدي إلى تحكم الفاعلين الأقل إعلاما في السوق، مما يؤدي إلى سوء تسعير الأصول المالية ونشوء الفقاعة. ويمكن القول بوجود فقاعة سعرية إذا تجاوزت أسعار الأصول المالية بشكل كبير القيمة الأساسية المقدرة لهذه الأصول. ولكن ليس من السهل تحديد وجود فقاعة سعرية، فإذا أمكن ذلك كان من الممكن تفادي انفجارها، وانفجار الفقاعة المالية يعني انهيار أسعار الأصول المالية مما يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال القنوات الأربعة.<sup>1</sup>

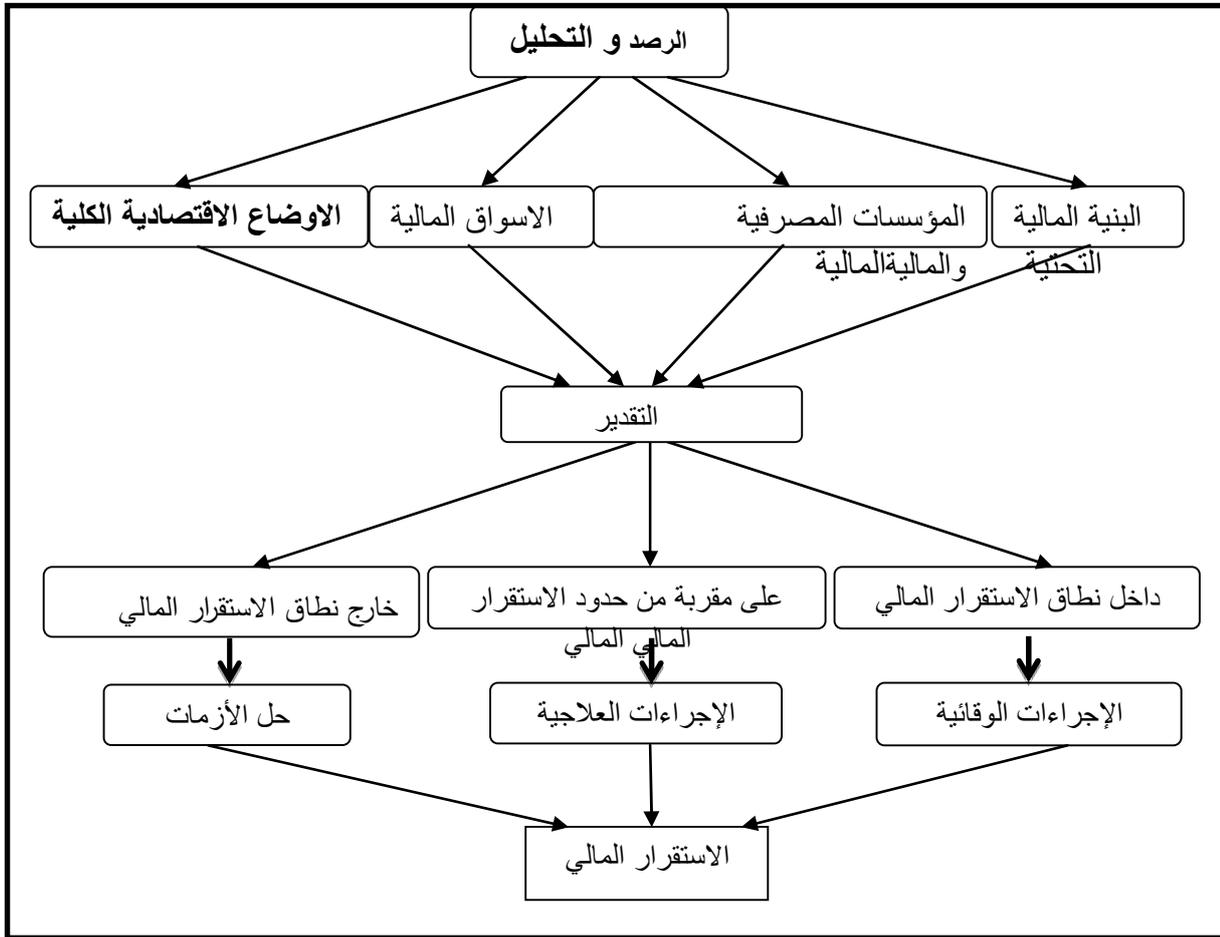
#### المطلب الرابع: إجراءات تحقق الاستقرار المالي

إن تحقق الاستقرار المالي يتطلب في البداية القيام بإجراءات رصد وتحليل شامل دقيق ومستمر للمخاطر، ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي، سواء تلك المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع كالمؤسسات المصرفية والمالية والأسواق المالية أو المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية كأنظمة الدفع والتسوية والمقاصة أو المخاطر الاقتصادية الكلية، سواء المحلية أو الخارجية ذات الصلة بالنظام المالي.<sup>2</sup> كما يوضحه الشكل الموالي:

1 نفس المرجع السابق، ص 150، 149.

2 صابر بن معتوق، اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي. دراسة تجرية الاردن. مجلة ابحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 37.

الشكل رقم 1: إجراءات تحقق الاستقرار المالي



**المصدر:** غاري شيلناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2005، ص 13.

وفي ظل التقدير للمخاطر يتم الاعتماد الإجراءات المناسبة على صعيد السياسات المنتهجة، والتي يتم تحديدها حسب ما يلي:

. إذا كان النظام المالي ضمن حدود الاستقرار ويحتمل أن يبقى كذلك في المستقبل القريب فإن السياسة الوقائية هي السياسة الملائمة له، بهدف مواصلة الاستقرار من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق وعمليات الإشراف والرقابة الرسمية، وتتمثل الأدوات الرئيسية في ظل النظام المالي السليم والمستقر في تلك الأدوات التي تساهم في عدم تراكم الاختلالات التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع أزمة، وترتبط بتعزيز درجة الانضباط في الأسواق، ومراجعة عمليات التنظيم والإشراف والرقابة.

. إذا كان النظام المالي على مقربة من نطاق الاستقرار، وحدثت تطورات تشير إلى اتجاه النظام المالي لتجاوز حدود هذا النطاق، فإن يتعين اتخاذ إجراءات علاجية لحماية استقرار النظام، وتمثل مرحلة تنفيذ

الإجراءات العلاجية أصعب مرحلة في مراحل الاستقرار المالي، وهذا نظرا لصعوبة تقدير المخاطر المحتملة، وبالتالي صعوبة تحديد الأدوات العلاجية المناسبة لمواجهة هذه المخاطر.

. إذا كان النظام المالي خارج نطاق الاستقرار، أي حالة عدم الاستقرار، سواء نتيجة لحدوث أزمات مالية خارجية أو لأسباب داخلية تتعلق بانتهاء احد المكونات الرئيسية لهذا النظام أو عجز البنية المالية التحتية عن القيام بتنفيذ مختلف المعاملات، أو عندما يعجز النظام المالي جزئيا أو كليا عن القيام بوظائفه بصورة جيدة، مما يتطلب تدخل السلطات المعنية بإدارة الأزمات، والتعجيل بتنفيذ سياساتها<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: مدخل للأزمات المالية و المصرفية

كما سبق وذكرنا فقد مر القطاع المالي والمصرفي بعدة أزمات ضربت استقراره، لذلك كان لابد من إيجاد أسباب عدم الاستقرار المالي وتفسيره أولا ومن ثم إيجاد حلول لتعزيز الاستقرار المالي مستقبلا والحفاظ عليه.

#### المطلب الأول: الأزمات المالية والمصرفية

مما لا شك فيه أن هناك علاقة بين الأزمات المالية والأزمات المصرفية حيث يفسر الكثير من الاقتصاديين الأزمة المالية بالعوامل النقدية وبصورة خاصة سوء استعمال الائتمان، كما أنه من المؤكد أن الاستقرار المالي لا يتحقق إلا بتحقيق الاستقرار المصرفي والعكس صحيح.

**أولا: الأزمات المالية:** الأزمة المالية هي تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية: حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتماد الودائع المصرفية ومعدل الصرف، هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض سيستلزم فترة طويلة لتفسيرها<sup>2</sup>.

كما يمكن القول أن الأزمة المالية هي أزمة تمس أسواق المال وأسواق الائتمان في بلاد معينة وقد تنتشر لتتحول إلى أزمة إقليمية أو أزمة عالمية وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بتلك الأسواق فإن تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي (تضييق الائتمان وبالتالي انخفاض الاستثمار مما يجر إلى أزمة اقتصادية بل حتى إلى ركود اقتصادي)<sup>3</sup>.

**ثانيا: الأزمات المصرفية:** هي أزمات تحدث بسبب اندفاع المودعين على سحب ودائعهم من البنوك، أو بسبب إخفاق أحد البنوك في القيام بالتزاماته اتجاه أحد المتعاملين، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع

1 نفس المرجع السابق ص 38.

2 عبد الله خبابة، فائزة العراف، الأزمات المالية والمصرفية العالمية\_ السمات والخصائص المشتركة\_ دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013، ص 66.

3 مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، الأزمة المالية العالمية\_ أسباب وحلول من منظور إسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، مركز النشر العالمي، الطبعة الأولى، 2009، ص 19.

ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول مقارنة بأزمة النق الأجنبي أو العملة ولها آثار كبيرة على النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

أي أن الأزمة المصرفية قد تظهر عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فإذا كان البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا امتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: عدم الاستقرار المالي

**أولاً: تعريف عدم الاستقرار المالي:** "أن عدم الاستقرار المالي ما هو إلا مسار لا يقتصر على الأزمات المالية فقط بل هو تراكم لحساسية الاقتصاد في ظروف معينة. وفي حقيقة الأمر لا يوجد تعريف دقيق للاستقرار المالي ولكن يمكن الفهم بأنه غياب الاستقرار المالي".<sup>3</sup>

كما أن هناك من يعرف الاستقرار المالي بأنه يحدث عندما يتعرض النظام المالي للصدمات مع تدفق المعلومات، بحيث لا يعود هذا النظام قادراً على القيام بوظيفته التقليدية المنوطة به، والتي تتمثل في حشد الادخارات وتوجيهها إلى من لديهم القدرة على استثمار الفرص بشكل صحيح. كما قد يؤدي عدم الاستقرار المالي إلى تزايد خطر وقوع أزمة مالية والتي تعني شللاً وتصدعاً في النظام المالي وعدم القدرة على توفير خدمات المدفوعات، أو توفير الائتمان بشروط عادلة لتشجيع الاستثمار المنتج.<sup>4</sup>

**ثانياً: مصادر عدم الاستقرار المالي:** قد تنشأ المخاطر ومواطن الضعف إما داخلياً من داخل النظام أو خارجياً في الاقتصاد الحقيقي على سبيل المثال، وتختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات باختلاف طبيعة هذه المخاطر.<sup>5</sup> ويمكن تلخيص مصادر عدم الاستقرار المالي في الجدول التالي:

1 عبد القادر بودي، بحوصي مجذوب، محاضرة بعنوان: مفهوم الأزمة المالية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة بشار، الجزائر، ص8.

2 عبد الله خبابة، فائزة العراف، مرجع سابق، ص67.

3 أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص 120.

4 ياسمينه عمامرة، هادفي تركية، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي بضمان السلامة المالية\_ دراسة حالة الجزائر\_ مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد4، العدد2، 2020، ص38.

5 ذهبي ريمة، مرجع سابق، ص 23

الجدول رقم 2: مصادر عدم الاستقرار المالي

المخاطر الخارجية	المخاطر الداخلية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• اضطرابات اقتصادية كلية                             <ul style="list-style-type: none"> <li>- مخاطر قائمة على البيئة الاقتصادية</li> <li>- اختلالات سياسية</li> </ul> </li> <li>• الإحداث                             <ul style="list-style-type: none"> <li>- الكوارث الطبيعية</li> <li>- التطورات السياسية</li> <li>- انهيار الشركات الكبرى</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مخاطر على أساس المؤسسات                             <ul style="list-style-type: none"> <li>- المخاطر المالية                                     <ul style="list-style-type: none"> <li>○ الائتمان</li> <li>○ السوق</li> <li>○ السيولة</li> <li>○ سعر الفائدة</li> <li>○ العملة</li> </ul> </li> <li>- المخاطر التشغيلية                                     <ul style="list-style-type: none"> <li>○ جوانب الضعف في تكنولوجيا المعلومات</li> <li>○ المخاطر القانونية/المتعلقة بالنزاهة</li> <li>○ مخاطر السمعة</li> <li>○ مخاطر إستراتيجية الأعمال</li> <li>○ تركيز المخاطر</li> <li>○ مخاطر كفاية رأس المال</li> </ul> </li> </ul> </li> <li>• مخاطر على أساس الأسواق                             <ul style="list-style-type: none"> <li>- مخاطر الطرف المقابل</li> <li>- عدم اتساق أسعار الأصول                                     <ul style="list-style-type: none"> <li>○ الائتمان</li> <li>○ السيولة</li> </ul> </li> <li>- العدوى</li> </ul> </li> <li>• مخاطر على أساس البنية التحتية                             <ul style="list-style-type: none"> <li>- مخاطر نظم المقاصة والدفع والتسوية</li> <li>- مواطن الهشاشة في البنية التحتية                                     <ul style="list-style-type: none"> <li>○ القانونية</li> <li>○ التنظيمية</li> <li>○ المحاسبية</li> <li>○ الرقابية</li> </ul> </li> <li>- انهيار الثقة المؤدي الى موجات السحب</li> <li>- سلسلة الآثار التعاقبية</li> </ul> </li> </ul>

المصدر: ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003\_2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2012/2013، ص 26

ثالثا: النظريات المفسرة لعدم الاستقرار المالي: "استعملت عدة نظريات لتفسير عدم الاستقرار المالي منها:

- نظرية الهشاشة المالية: وهي قابلية النظام المالي للدخول في أزمات مالية واسعة النطاق نتيجة صدمات اقتصادية صغيرة ودورية.

- نظرية عدم اليقين: وهي قلة الثقة وصعوبة التنبؤ بالصدمات التي تصيب النظام.

- نظرية قصور النظر الكارثي: تقوم على أن الآليات التنافسية و القائمة على الحوافز التنافسية النفسية تقود المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية إلى الاستهزاء بمخاطر عدم الاستقرار.
- نظرية المعلومات غير المتكافئة وتكاليف الوكالة.
- نظرية سلوك القطيع: وهو الانقياد خلف اختيارات البنوك الأخرى بغض دون الأخذ بعين الاعتبار الصدمات الممكنة.
- نظرية الصناعة المالية
- نظرية فشل التنظيم.<sup>1</sup>

ويمكن القول أن أهم نظرية بين النظريات السابقة هي نظرية الهشاشة المالية، أو فرضية عدم الاستقرار لمينسكي. فرضية عدم الاستقرار المالي هي نظرية توفر إطاراً لقراءة وفهم الأزمات المالية، من أهم خصائصها أنها تعتبر خاصية لصيقة بالنظام الرأسمالي. ركز صاحبها مينسكي على أهم ما جاء به كينز وهو تحليله للديناميكية أو الطبيعة المالية للنظام الرأسمالي وتحليله لسلوك المتعاملين عند اتخاذ قرار الاستثمار في ظل حالة عدم التأكد لذلك فهو يركز كثيراً على الجانب المالي للنظام الرأسمالي الذي أصبح يتسم أكثر فأكثر بالتعقيد. ونتيجة لذلك فإن تحليل عدم الاستقرار المالي يمر أولاً بتحليل دور الوسطاء الماليين والابتكارات المالية لأنها هي التي تسمح بتمويل النشاط الاقتصادي وتوفير توظيفات متنوعة في الوقت نفسه. ويرى مينسكي أن عدم الاستقرار المالي ينشأ ويتغذى خلال فترة النمو أو الازدهار الاقتصادي عندما يكون المتعاملون الاقتصاديون في غفلة عن تزايد المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى أزمة مالية أو أنهم على دراية بها ويتجاهلون، وهذا ما يطلق عليه " مفارقة الهدوء " le paradoxe de tranquillité، وعليه فهو يركز على فكرة الأزمات المالية التي هي ذات طابع داخلي (أي داخلية المنشأ لا يتطلب حدوثها وقوع صدمة خارجية).<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: دور الحكومة والبنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي

يعد الحفاظ على الاستقرار المالي من أولويات الحكومة والبنك المركزي، وخاصة بعد انتشار الأزمات المالية التي تمس القطاع الاقتصادي ككل.

فبالنسبة للحكومة يرجع الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي إلى ارتباطه الوثيق بالموازنة العامة للدولة، والتي ينظر لها باعتبارها برنامجاً لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وكذلك باعتبارها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية، وذلك في إطار خطة عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالموازنة العامة للدولة يمكن

<sup>1</sup> E Philip Davis, THEORIES OF FINANCIAL INSTABILITY AND THE ROLE OF INCENTIVES <http://www.ephilipdavis.com/central%20banking%202005a.pdf>, 5/6/2022, 21:45.

<sup>2</sup> مخلفي سارة كوثر، مرجع سابق، ص41.

أن تؤدي دورا إيجابيا في العمل على ترشيد الإنفاق العام بالإضافة إلى دورها الأساسي الهام كأداة للرقابة المالية ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي.<sup>1</sup>

أما بالنسبة للبنوك المركزية فإن الإطار الجديد لعملها يتضمن مجموعة من الضوابط والإجراءات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي والحد من تداعيات الأزمة على الاقتصاد، كما يتضمن هذا الإطار تنظيم عمليات منح الائتمان والرافعة المالية وأسعار الأصول، علاوة على مجموعة من الأدوات الاحترازية المستحدثة في إطار الاستقرار المالي أو ما يعرف بـ: **macro prudential tools** والتي يمكن استخدامها للحد من انتقال تداعيات الأزمة المالية من القطاع المالي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك من خلال خلق إطار عام يوضح طبيعة التأثير المتبادل بين القطاع المالي وباقي قطاعات الاقتصاد.<sup>2</sup>

#### المطلب الرابع: توصيات لجنة بازل لتحقيق الاستقرار المالي

تشغل البنوك مكانة هامة بالنسبة للنظام المالي، كما أنها تؤثر كذلك على النشاط الاقتصادي، لذلك فقد حرصت جميع الدول على إخضاع هذه البنوك أو المؤسسات لرقابة دقيقة من أجهزة الرقابة والإشراف على أنشطة البنوك بغرض التأكد كفاءة العمل المصرفي وانضباط الأسواق... ولقد توسعت مهمات الرقابة والإشراف بشكل كبير، فمنذ عام 1988 بدأت لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية وضع قواعد ومعايير للبنوك وبالتالي لنشاط الرقابة والإشراف عليها.<sup>3</sup>

**أولاً: توصيات بازل 1:** لقد أرسلت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من التدابير بهدف زيادة متانة القطاع المصرفي والمالي وجعله قادرا على الصمود أمام الأزمات العرضية والنظامية. وتتمثل أهم الجوانب التي ركزت عليها لجنة بازل في:<sup>4</sup>

- (1) **التركيز على المخاطر الائتمانية:** حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال، أخذاً في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما.
- (2) **تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:** حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول، ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول، أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات.

1 الحارون علي السيد علي، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في مصر، عن الموقع

<http://repository.inp.edu.eg/xmlui/handle/123456789/4466> ، يوم 2022/04/03، الساعة 21:00.

2 أحمد شفيق الشادلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص 50.

3 عب المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، بدون طبعة،

ص 379.

4 أحمد بن السيليت، مرجع سابق، ص 90.

3) تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان مخاطر الائتمان: حيث المجموعة الأولى متدنية المخاطر وتضم:

✓ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الدولي الاقتصادي والتنمية (ocde) يضاف إليها دولتان هما سويسرا والمملكة العربية السعودية.

✓ الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الاقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، فنلندا، نيوزيلاندا، أيسلندا، الدانيمارك، اليونان، وتركيا.

وقد قامت اللجنة بتعديل هذا المفهوم في جويلية 1994، وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي. أما المجموعة الثانية فهي مرتفعة المخاطر وتشمل كل دول

العالم ماعدا الدول المدرجة في المجموعة الأولى. أما فيما يتعلق برأس المال فقد أوصت بازل 2 ب:

✓ ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.

✓ تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين حسب الجدول التالي:

### الجدول رقم 3: تقسيمات رأس المال حسب توصيات بازل 1

الأموال الخاصة وفق بازل I	
الشريحة 1: الأموال الخاصة الأساسية	الشريحة 2: الأموال الخاصة التكميلية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• رأس المال الاجتماعي المدفوع</li> <li>• الأدوات الرأسمالية الهجينة الدائمة</li> <li>• ترحيل من جديد</li> <li>• أرباح محتجزة</li> <li>• الاحتياطات المعلنة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاحتياطات غير المعلنة</li> <li>• فرق إعادة تقييم الأصول</li> <li>• مخصصات عامة ذات طابع احتياطي</li> <li>• أدوات مالية هجينة</li> <li>• ديون تابعة لأجل (القروض المساندة)</li> </ul>

المصدر: أحمد بن السيليت، محددات الاستقرار المالي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 2000-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحلي فارس بالمدينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017 ص 90.

ثانيا: توصيات بازل 2: هدفت هذه الاتفاقية إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>1</sup>

- الرفع من معدلات الأمان وسالمة ومتانة النظام المالي العالمي.
- إدراج العديد من المخاطر التي لم تكن مدرجة من قبل، وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة المستويات.

<sup>1</sup> سمية أحمد ميلي، انعكاسات اتفاقية بازل 2 و 3 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد 2 (خاص)، 2020، ص، ص، 31، 32.

- تدعيم صلاية النظام البنكي الدولي من خلال ضمان أن قياس متطلبات رأس المال لا تمثل مصدرا لعدم التوازن في المنافسة بين البنوك العالمية الكبيرة، كما أنها تشجع على إدارة المخاطر من خلال متطلبات رأس المال الحساسة للمخاطر التي تواجهها.
  - إنشاء طريقة أكثر شمولية في معالجة المخاطر.
- وتقوم هذه الاتفاقية على ثلاث ركائز أساسية هي:

- (1) الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: فقد حددت المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، أي حجم رأس المال الذي يجب على البنوك تأمينه لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8 % من مجمل الموجودات الموزونة بالمخاطر. إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولاً في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بحيث يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لأساليب قياس المخاطر.
- (2) المراجعة الإشرافية: وهذه الركيزة خاصة بمتابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال والرقابة عليها.
- (3) انضباط السوق: يهدف انضباط السوق إلى التزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقاً لظروف السوق، مما يؤكد دور السوق في تقدير المخاطر.

ثالثاً: توصيات بازل 3: بعد الأزمة المالية العالمية وحالات الإفلاس والتعثر التي تعرضت لها كبريات البنوك العالمية خلال الأعوام 2007\_2010 ظهرت الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في القوانين والقواعد المصرفية التي نظمتها بازل 2، حيث جاءت مجموعة من الإصلاحات ضمن مجموعة مقترحات والتي وضعت قيد التشاور في أبريل 2010، ثم تمت الموافقة عليها في سبتمبر 2010، لتصبح تحت مسمى بازل الثالثة. والتي تهدف إلى تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي والمالي أي كان مصدره، ولهذا فإن معايير بازل 3 أكثر تشدداً من بازل 2، وأهم ما تتضمنه بازل 3 ما يلي:

- ✓ تعزيز نوعية رأس المال.
- ✓ استخدام نسبة الرافعة المالية بعد إجراء بعض التعديلات عليها.
- ✓ إضافة هامش تحفظي وهامش دورة الأعمال لتعزيز رأس المال.
- ✓ استخدام نسب معيارية لمراقبة سيولة البنك.
- ✓ رفع أوزان المخاطر للأدوات الاستثمارية المعقدة (مرتفعة المخاطر).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أماني عزوزة، عوامل استقرار النظام المصرفي دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية \_دراسة حالة ماليزيا\_ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، ص، 137، 138.

### خلاصة الفصل

نستخلص من هذا الفصل أن النظام المالي يواجه العديد من التحديات والعقبات التي تعرض تحقيق الاستقرار المالي، لذلك أصبح من المهم جدا الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي كونه يعكس سلامة النظام المالي والتي بدورها تلعب دور كبير في تعزيز الثقة في استقرار الاقتصاد.

حيث تزايد الاهتمام بهذا الموضوع بعد تعرض النظام المالي إلى أزمات مالية عنيفة والتي تزايدت بسبب التقدم التكنولوجي والعولمة المالية، ومن أهمها الأزمة المالية العالمية 2008 والتي أثبتت للعالم هشاشة النظام المالي العالمي وكبدته خسائر ضخمة على مختلف الأصعدة. هذا ما دفع بالهيئات الدولية إلى تسليط الضوء حول الاستقرار المالي وسعت إلى تطبيق سياسات تؤدي إلى تحقيقه على المستوى المحلي والعالمي، وذلك بوضع أسس ومؤشرات احترازية تقيس قدرة النظام على تحمل الصدمات والمخاطر المستقبلية التي قد تواجهه.

ولكي يتم بلوغ الاستقرار المالي انتهجت المؤسسات المالية عامة و البنوك خاصة تدابير احترازية التي تجعلها أكثر تنبؤا بحدوث الأزمات من خلال مجموعة من المؤشرات كراس المال، وجودة الأصول....، كما أن أغلب دول العالم باتت تتبع سياسات احترازية من بينها اختبارات القدرة على تحمل المخاطر.

وبالرغم من جميع الجهود المبذولة من طرف البنوك أو كذا الهيئات الدولية، لم يتم التوصل إلى طرق يتم من خلالها التنبؤ بالأزمات وحدتها بشكل دقيق مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي الذي بدوره قد يؤدي إلى انهيار النظام المالي.

## الفصل الثالث:

دراسة تجارب بعض الدول حول اختبارات الضغط

❖ المبحث الأول : دراسة تجربة الأردن حول اختبارات الضغط

❖ المبحث الثاني : دراسة تجربة فلسطين حول اختبارات الضغط

### تمهيد

بدأت العديد من دول العالم بما في ذلك الدول العربية بالاعتماد على اختبارات الضغط وذلك لرغبتها في تجربة طرق جديدة وحلول مبتكرة في إطار سعيها لتحقيق الاستقرار المالي. ومن بين الدول العديدة التي قامت بتجربة اختبارات الضغط لدينا المملكة الأردنية من خلال البنك المركزي الأردني وفلسطين من خلال سلطة النقد الفلسطينية. حيث تطبقان هاتاه الاختبارات عن طريق اختبارات الحساسية: لمخاطر الائتمان، التركزات الائتمانية، مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، وكذلك عن طريق تحليل سيناريوهات مختلفة، وذلك لمعرفة مدى متانة نظامها المصرفي وقدرته على مواجهة مختلف الصدمات الممكنة الحدوث، وبذلك لضمان سلامة نظامها المالي مستقبلا وتحقيق استقراره.

وسنتناول في هذا الفصل الاختبارات التي تقوم بها كل من هاتين الدولتين والآليات والطرق التي تعتمد عليها كل دولة لإجراء هذه الاختبارات وكذلك النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الاختبارات.

### المبحث الأول: دراسة تجربة الأردن

بدأت الأردن بتطبيق اختبارات الضغط سنة 2011، "وقد قام البنك المركزي الأردني خلال سنة 2013 بتطوير منهجية اختبارات التي طورت من قبل صندوق النقد الدولي خلال عام 2011 والمسماة (Nextgenerationblancesheetstresstesting) والتي تعتبر من أفضل المنهجيات المستخدمة بهذا الخصوص بحيث يتيح استخدامها إجراء مجموعة كبيرة من الاختبارات بما فيها اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (Macro Stress testing) والتي تقيس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدل النمو الاقتصادي على نوعية أصول البنوك".<sup>1</sup>

#### المطلب الأول: النظام المصرفي الأردني

يتمتع القطاع المصرفي الأردني بمؤسسات منانة تدل على تحمل الصدمات على أنواعها ولاسيما لعبارته على مستويات مرتفعة من رأس المال تعد من أعلى النسب الأول في المنطقة العربية، فقد بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال للمصاريف الأردنية حوالي 16,9 في نهاية سنة 2018 وحوالي 17 في نهاية النصف الأول من العام 2019 وهي أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والمبالغة 10,5 بحسب مقررات بازل<sup>2</sup>

#### أولاً: البنك المركزي الأردني: (Central Bank of Jordan)

باشر البنك المركزي الأردني: مزاولة أعماله مند مطلع تشرين الأول عام 1964. ويمثل البنك المركزي الأردني السلطة النقدية في المملكة، ويتمتع بشخصيته اعتبارية مستقلة ماليا وإداريا، ويعتبر البنك المركزي الجهة المسؤولة حصرا عن إدارة السياسة النقدية ومن الإشراف على القطاع النقدي المصرفي.<sup>3</sup>

#### ثانياً: القطاع المصرفي الأردني:

يتكون القطاع المصرفي الأردني من البنوك الأردنية المرخصة والبنوك غير الأردنية المرخصة، وحتى سنة 2010 ارتفع عددها إلى 25 بنكا بما 16 بنكا أردنيا منها ثلاثة بنوك إسلامية و9 بنوك غير أردنية منها 3 أجنبية و6 بنوك عربية. وبلغ عدد فروع البنوك المرخصة 619 داخل الأردن و144 بنك خارج الأردن وبلغت الكثافة المصرفية في الأردن 9661. وتأتي الأهمية الكبيرة للقطاع المصرفي الأردني من خلال قيامه بالمحافظة على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دوره البارز من ناحية تجميع المدخرات وتوزيعها إلى الاستثمارات.<sup>4</sup>

1 البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي 2012، ص59.

2 اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الأردني: نجاح وصمود في وجه التحديات العدد 476- تموز/ يو ليو 2020 عن موقع: <http://uabonline.org/ar/>، يوم 2022/04/27 الساعة 00: 40

3 خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص31.

4 دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ط1، 2015، ص ص 47، 48.

المطلب الثاني: اختبارات الضغط في الأردن خلال السنوات (2012-2018)

الفرع الأول: تحليل الحساسية في النظام المصرفي الأردني

استعملت اختبارات تحليل الحساسية ضمن اختبارات الضغط التي خضعت لها المصارف في الأردن خلال الفترة 2012-2018، وفيما يلي تحليل لاختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان، ولمخاطر التركزات الائتمانية ولمخاطر السوق خلال هذه الفترة.

أولاً: اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان:

سنقوم بدراسة استجابة النظام المصرفي لصدمة ارتفاع الديون المتغيرة حسب السيناريوهات التالية:

الجدول رقم (4): صدمة ارتفاع خسائر الائتمان (الديون المتغيرة)

الفرضية	نسبة الارتفاع
الأقل شدة (Moderate)	50%
متوسطة الشدة (Medium)	100%
الأكثر شدة (Severe)	150%

المصدر: البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من لبنوك الأردنية، 2016، ص2.

فكانت الافتراضات التي قدمها البنك المركزي للبنوك خلال هذه السنوات هي كالتالي:

الجدول رقم (5): افتراضات تغير نسبة ارتفاع خسائر الائتمان (الديون المتعثرة) خلال الفترة (2012-

2018)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة ارتفاع الديون المتعثرة	تضاعف	تضاعف	تضاعف	50%	100%	100%	100%
خسائر الائتمان	خسائر الائتمان	خسائر الائتمان	خسائر الائتمان				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني السنوات

2012-2018

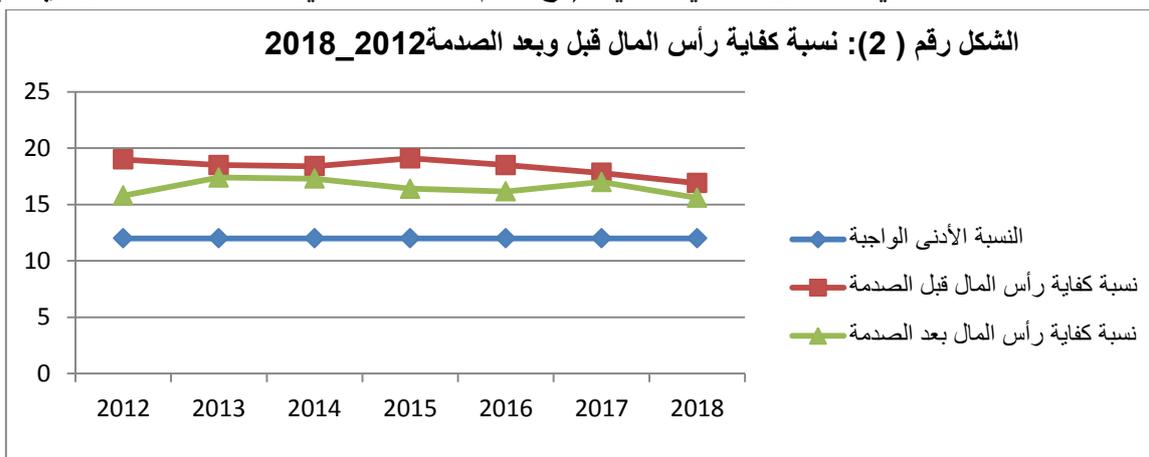
فكانت نتائج هذه الافتراضات على نسبة كافية رأس المال كالتالي:

الجدول رقم (6): تغير نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة ارتفاع مؤشر القروض المتعثرة خلال  
2018-2012.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة	19%	18.5%	18.4%	19.1%	18.5%	17.8%	16.9%
نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة	15.8%	17.4%	17.3%	16.6%	17%	17%	15.6%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني خلال السنوات  
2018-2012

ويمكن تمثيل هذا الجول في المنحنى البياني التالي: (مع العلم أن النسبة التي يطالبها البنك المركزي هي 12%).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للأردن (2018\_2012)

نلاحظ من خلال ما سبق أنه وبعد أن تم اقتراض تضاعف خسائر الائتمان للسنوات 2012.2013.2014 ستنخفض نسبة كفاية رأس المال سنة 2012 من 19% إلى 15.8% وسنة 2013 من 18.5% إلى 17.4% ومن 18.4% إلى 17.3% سنة 2014 أما سنة 2015 فقد تم اقتراض ارتفاع نسبة الديون المتعثرة بنسبة 50% (السيناريو الأقل شدة) فانخفضت نسبة كفاية رأس المال من 19.1% إلى 16.4%.

أما في السنوات (2016 إلى 2018) فقد تم اقتراض السيناريو متوسط الشدة وهو 100% فانخفضت كفاية رأس المال من نسبة 18.5% سنة 2016، ومن 17.8% إلى 17% سنة 2017 ومن 16.9% إلى 15.6% سنة 2018.

وإذا اخذنا بالحسبان أن الحد الأدنى لكفاية رأس المال المطبق في الأردن هو 12% فإنه وبالرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك في هذه السنوات إلا أنها مازالت أعلى من هذا الحد. مما يعني أن القطاع المصرفي بشكل عام قادر على تحمل الصدمات ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن والتي تعتبر الأعلى في المنطقة. وكذلك إلى زيادة ربحية البنوك خلال هذه السنوات وبالتالي زيادة قدرتها على استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية في حال حدوث أزمة مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك.<sup>1</sup>

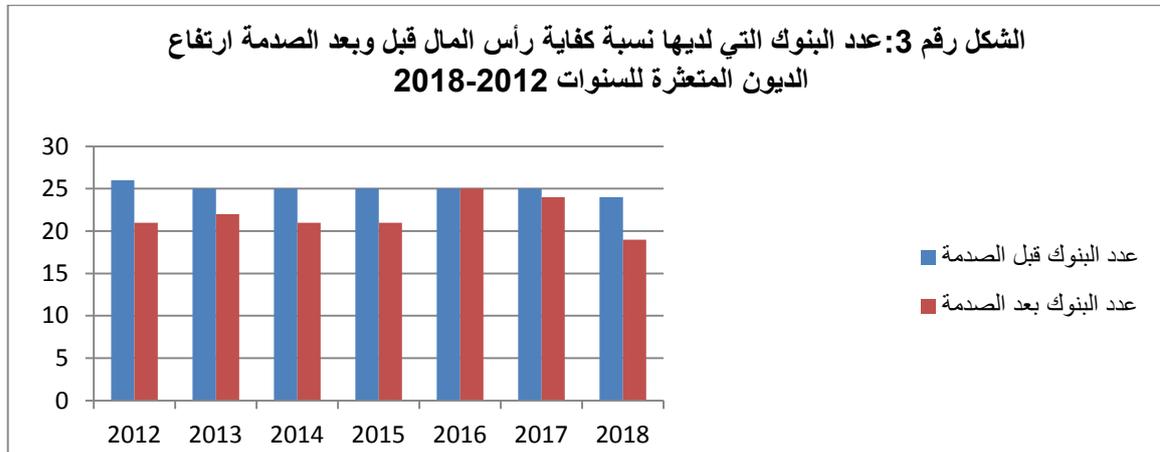
أما بالنسبة لأعداد البنوك التي تمتلك نسبة كفاية رأس مال أعلى 12% فيمكن صياغتها في الجدول التالي:  
الجدول رقم (7): عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة ارتفاع الديون المتعثرة

للسنوات 2012-2018

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد البنوك قبل الصدمة	26	25	25	25	25	25	24
عدد البنوك بعد الصدمة	21	22	21	21	25	24	19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي في الأردن للسنوات 2012-2018

ويمكن صياغة الجدول السابق في مخطط أعمدة كالتالي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي في الأردن للسنوات 2012\_2018

نلاحظ من خلال ما سبق أن عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12 قد انخفض من 26 قبل الصدمة إلى 21 بعد الصدمة سنة 2012 ومن 25 إلى 26 سنة 2013 ومن 25 إلى 22 سنة 2013 ومن 26 إلى 21 سنة 2014 ومن 25 إلى 21 سنة 2015 وبقي 25 سنة 2016 ومن 25 إلى 24 سنة 2013

1 تقارير الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني للسنوات 2012-2019 (بالتصرف).

سنة 2017 ومن 24 إلى 19 سنة 2018.

وبالرغم من هذا الانخفاض إلى أن أغلب البنوك تبقى تمتلك نسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً وهو 8% وهذا يدل على قدرة البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة، وذلك بسبب السياسة الاحترازية الكلية المتخذة من قبل الحكومة بغرض القضاء على المخاطر المصرفية.<sup>1</sup>

ثانياً: اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركزات الائتمانية

بالاعتماد على تطبيق السيناريوهات المتعلقة بمخاطر التركزات الائتمانية على الاختبارات التالية:

الجدول رقم (8): صدمة تعثر أكبر مقترضين من البنك

التعثر	الفرضية
تعثر أكبر مقترض	الأقل شدة (Moderate)
تعثر أكبر 3 مقترضين	متوسط الشدة (Medium)
تعثر أكبر 6 مقترضين	أكثر شدة (Severe)

المصدر: البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، الأردن، 2017 ص.

تم تطبيق اختبارات تحليل الحساسية للتركيزات الائتمانية وفق الحالات التالية:

#### الحالة 01:

تعثر أكبر 3 مقترضين (باستثناء التسهيلات الحكومية الأردني والتسهيلات المكفولة من قبلها)، ويمكن

تلخيص تلك الاختبارات من خلال:

الجدول رقم (9): عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى وأقل من 12% قبل وبعد تطبيق

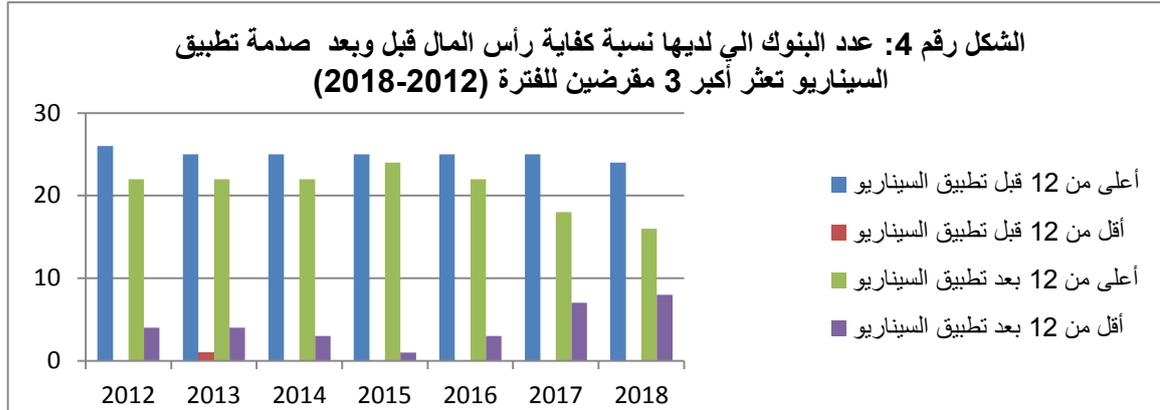
#### السيناريو 2012-2018

عدد البنوك السنوات	عدد البنوك التي لديها كفاية رأس المال قبل تطبيق السيناريو		عدد البنوك التي لديها كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو	
	أعلى من 12	أقل من 12	أعلى من 12	أقل من 12
2012	26	-	22	4
2013	25	1	22	4
2014	25	-	22	3
2015	25	-	24	1
2016	25	-	22	3
2017	25	-	18	7
2018	24	-	16	8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للأردن للسنوات 2012-2018

1 نفس المرجع السابق بالتصرف.

ويمكن ترجمة هذا الجدول إلى مخطط الأعمدة التالي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للأردن للفترة 2012\_2018

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أنه خلال الفترة 2012-2018 عند تطبيق صدمة تعثر أكبر 3 مقرضين بأن نسبة كفاية رأس المال تبقى أعلى من الحد الأدنى الذي يطلبه البنك المركزي الأردني وبالدرجة 12% عند 22 بنكاً، وباقي البنوك تكون أقل من 12% لكنها أعلى الحد الأدنى المطلوب من لجنة بنك وهو 8%، حيث في سنة 2015 فقبل تطبيق الصدمة يكون عدد البنوك 25 لديها نسبة أعلى من 12% ولكن بعد تطبيق السيناريو متوسط الشدة فستبقى أعلى من 12% لدى 24 بنك وستتخفض عن 12% لدى بنك واحد والتي بلغت نسبه 11.7% أي أعلى من 8%.

أما في سنتي (2016-2017) فقبل تطبيق سيناريو متوسط الشدة فإن عدد البنوك التي تزيد نسبة كفاية رأس المال لديها عن 12% هي 25 بنكاً ولكن بعد تطبيق الصدمة فإنها ستتخفض على 18-22 بنكاً على التوالي، كما ستتخفض نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي من 18 إلى 15.2 في سنة 2016 ومن 17.8 إلى 14.4 في سنة 2017، وفي 2018 ستبقى نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12% لدى 16 بنكاً من أصل 24 بنكاً وستتخفض لدى 8 بنوك، 6 بنوك منهم أقل من 8% و 2 أعلى من 10.5%.

ويعود سبب محافظة البنوك على نسبة كافية من كفاية رأس المال إلى تطوير البنوك لأعمالها ومنتجاتها وذلك لزيادة قدرتها التنافسية. وكذلك إلى كون البنوك تتمتع بمستويات عالية من رأس المال.

## الحالة 02

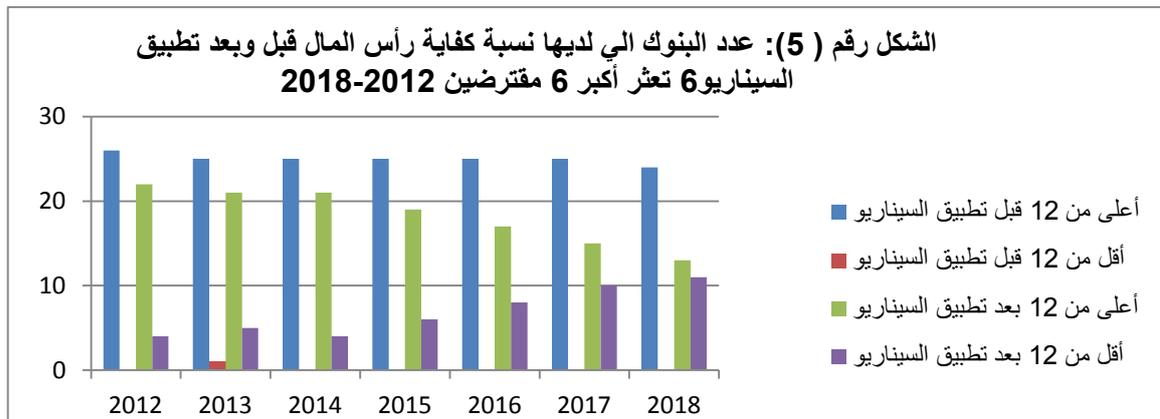
تعثر أكبر 6 مقرضين على مستوى كل بنك باستثناء التسهيلات الحكومية الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها، حيث يمكن توضيح لك من خلال:

الجدول رقم(10): عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد الصدمة للفترة 2012-2018.

عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو		عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل تطبيق السيناريو		عدد البنوك السنوات
أقل من 12	أعلى من 12	أقل من 12	أعلى من 12	
4	22	-	26	2012
5	21	1	25	2013
4	21	-	25	2014
6	19	-	25	2015
8	17	-	25	2016
10	15	-	25	2017
11	13	-	24	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للأردن 2012\_2018

ويمكن ترجمة هذا الجدول في مخطط الأعمدة كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للأردن للسنوات 2012\_2018

من خلال الشكل والجدول السابقين يمكننا ملاحظة أنه سنة 2012 وقبل تطبيق السيناريو أ سبة كفاية رأس المال تزيد عن 12% لدى 26 بنكا لكن بعد تطبيق سيناريو الأكثر شدة ستخفيض لدى 4 بنوك لكنها أعلى من الحد الأدنى المطلوب من اللجنة بازل وهو 8%، في سنة 2013 كانت كافة البنوك نسبتها أعلى من الحد الأدنى ماعدا بنك واحد وهذا قبل تطبيق سيناريو ولكن بعد تطبيق سيناريو ستخفيض عدد البنوك إلى 21 بنكا ذو كفاية رأس مال أعلى من 12%.

في الفترة (2018/2014) وقبل تطبيق صدمة عشر أكبر 6 مقترضين أن كافة البنوك لديها سبة كفاية رأس المال أعلى من 12% وهو الحد الأدنى المطبق في الأردن. ولكن بعد تطبيق سيناريو تنخفض

عدد البنوك ذات كفاية رأس مال أعلى من 12% ومع ذلك تبقى أعلى من الحد الأدنى المطلوب من اللجنة بازل. وذلك بسبب المستويات العالية التي تمتلكها من رأس المال.

**ثالثا: اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق:**

تم إجراء بعض اختبارات للتحقق من حساسية مخاطر السوق وأثرها على كفاية رأس المال، وقد تم اقتصاد تحليل على ثلاث أنواع ممن الصدمات مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

**1- صدمة أسعار الفائدة**

لتطبيق اختبارات الحساسية فيما يتعلق بأسعار الفائدة يتم إجراء الاختبارات الخاصة بتحليل الفجوات وتكون كما يلي:

**الجدول رقم (11): صدمة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة**

الارتفاع/الانخفاض	الفرضية
ارتفاع/انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس.	الأقل شدة (Moderate)
ارتفاع/انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس.	متوسط الشدة (Medium)
ارتفاع/انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس.	أكثر شدة (Severe)

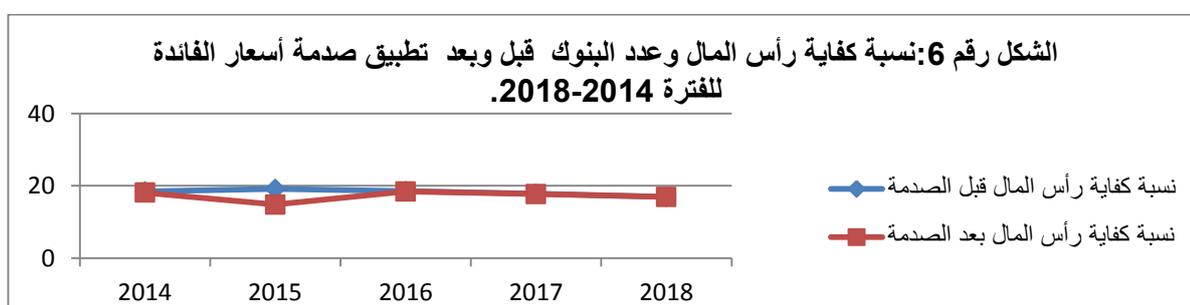
المصدر: البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنك، الأردن 2018 ص4. حيث يتم القيام باختبارات الحساسية لأسعار الفائدة خلال السنوات 2012\_2018 والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (12): نسبة كفاية رأس المال وعدد البنوك قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الفائدة للفترة 2012-2018.**

عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12%	نسبة كفاية رأس المال		التعبير في أسعار الفائدة	السنوات
	قبل الصدمة	بعد الصدمة		
	بعد الصدمة	قبل الصدمة		
	–	–	–	2012
	–	–	–	2013
25	25	18.1%	18.4%	2014 انخفاض بمقدار 200 نقطة أساس
20	25	14.8%	19.1%	2015 ارتفاع بمقدار 100 نقطة أساس

25	25	%18.4	%18.5	ارتفاع بمقدار 200 قطة أساس	2016
25	25	%17.7	%17.8	ارتفاع بمقدار 200 قطة أساس	2017
24	24	%16.9	%16.9	ارتفاع بمقدار 200 قطة أساس	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني 2012-2018 ملاحظة: في سنتي 2012 و 2013 لم يتم إجراء تحليل الحساسية لأسعار الفائدة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 12

من خلال ما سبق نلاحظ أن في سنة 2014 تم تطبيق السيناريو الأكثر شدة من قبل البنوك وذلك بافتراض انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس فإن نسبة كفاية رأس المال لن تنخفض بمقدار كبير حيث انخفض من %18.4 إلى %18.1 مع بقاء عدد البنوك التي لديها كفاية رأس مال أعلى من %12 بنكاً.

في حين سنة 2015 تم استعمال السيناريو الأقل شدة حيث نلاحظ انخفاض حاد في نسبة كفاية رأس المال حيث انخفضت من %19.1 قبل الصدمة إلى %14.8 بعد الصدمة وكذلك شهد عدد البنوك انخفاض حيث كانت عدد البنوك من 25 إلى 20 بنكا بعد الصدمة، أما في الفترة من 2016 إلى 2017 وبعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال من %18.5 و %17.8 على التوالي إلى %18.4 و %17.7 على التوالي. مع بقاء عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12 هو 25 بنكاً، أما في سنة 2018 نلاحظ أنه قد تم تطبيق السيناريو الأكثر شدة من قبل البنوك الأردنية، حيث بقيت نسبة كفاية رأس المال ثابتة وهي %16.9. ويعود سبب الانخفاض إلى توسع البنوك في منح التسهيلات مما أدى إلى ارتفاع هامش الفائدة.

- صدمة سعر الصرف:

حيث يتم الافتراض بأن سعر الصرف الدينار الأردني ينخفض وذلك بتطبيق السيناريوهات التالية:

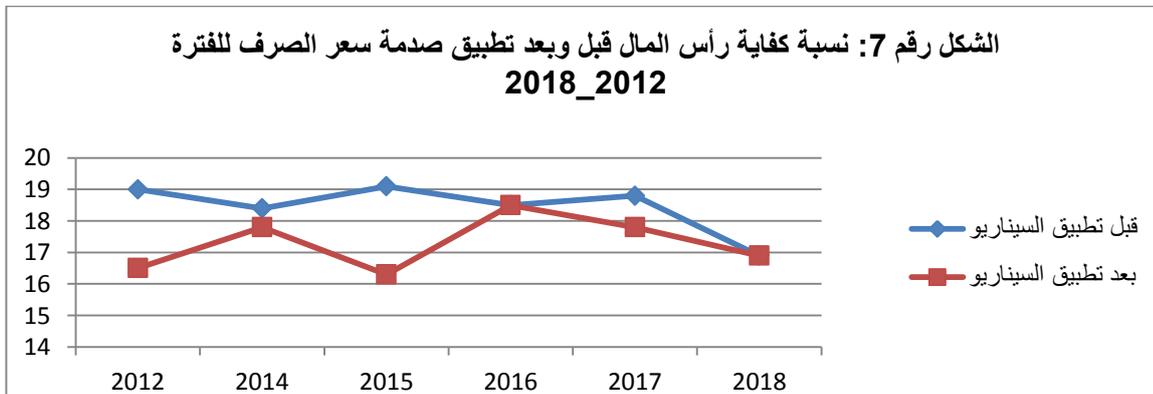
الجدول رقم (13): صدمة انخفاض أسعار الصرف

الانخفاض	الفرضية
انخفاض سعر صرف الأردني بنسبة 15% مقابل العملات الأخرى	الأقل شدة (Moderate)
انخفاض سعر صرف الأردني بنسبة 20% مقابل العملات الأخرى	متوسط الشدة (Medium)
انخفاض سعر صرف الأردني بنسبة 25% مقابل العملات الأخرى	أكثر شدة (Severe)

المصدر: البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك الأردن 2018 ص 3. حيث كانت افتراضات انخفاض سعر الصرف الأردني ونتائجها خلال السنوات 2012-2018 كالتالي: الجدول رقم (14): تغيرات نسبة كفاية رأس المال وعدد البنوك قبل وبعد التطبيق سيناريو انخفاض سعر الصرف الأردني مقابل العملات الأخرى خلال الفترة 2018-2012.

عدد البنوك التي لديها كفاية رأس المال اعلى من 12	نسبة كفاية رأس المال		نسبة الانخفاض	السنوات	
	قبل تطبيق السيناريو	بعد تطبيق السيناريو			
24	26	16.5	19	50	2012
-	-	-	-	-	2013
25	25	17.8	18.4	50	2014
20	25	16.3	19.1	20	2015
25	25	18.5	18.5	25	2016
25	25	17.8	17.8	25	2017
24	24	16.9	16.9	25	2018

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي للسنوات 2012-2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 14

نلاحظ انه في سنتي 2012 و 2014 تم الافتراض سعر الصرف الاردني مقابل العملات الاخرى بنسبة 50 حيث نتج عن ذلك انخفاض نسبة كفاية راس المال الى 16.5 و 17.8 على التوالي. فقد تم ارتفاع التداول الإجمالي لقطاع البنوك نهاية 2014. مما يعني ان النظام المصرفي الاردني قادر على تمل هذه الصدمة.

في حين سنة 2015 وبعد تطبيق السيناريو متوسط الشدة فقد انخفضت نسبة كفاية راس المال من 19.1 الى 16.3 كما انخفض عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية راس المال اعلى من الحد الادنى 12 الى 20 بنكا من أصل 25 بنكا.

اما في الفترة (2016-2018) فقد تم تطبيق السيناريو الاكثر شدة فتلاحظ ان نسبة كفاية راس المال لم تتأثر حيث ستنبقى عند مستواها البالغ 18.5، 17.8، 16.9، على التوالي مع ثبات عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية راس المال قبل وبعد تطبيق المصدر. فقد تمت تغطية الموجودات بالعملة الأجنبية وبهامش مريح لمطلوبات البنوك بالعملة الأجنبية أي وجود مراكز بالعملة الأجنبية لدى معظم البنوك.

### 3\_صدمة اسعار الاسهم

يتم اعداد السيناريوهات المتعلقة بأسعار الاسهم وفق الاختبارات التالية:

الجدول رقم(15): صدمة مخاطر انخفاض اسعار الاسهم.

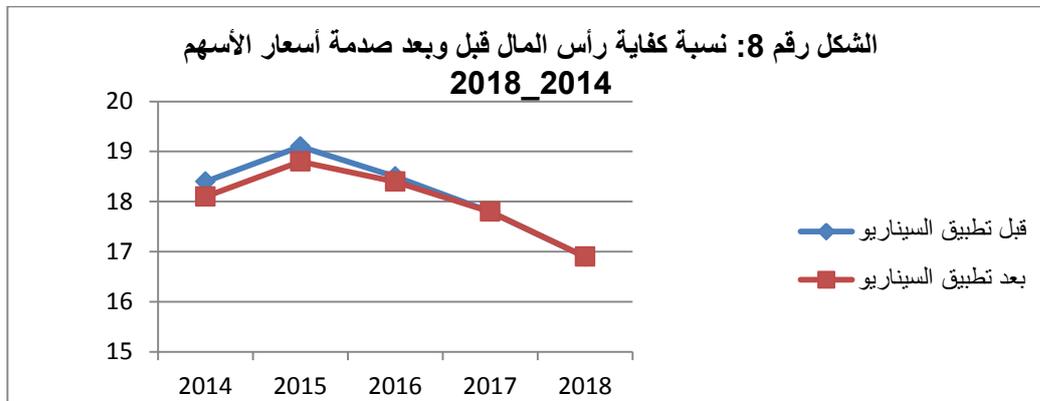
الانخفاض	الفرضية
انخفاض اسعار الاسهم المستثمر بها من قبل البنك بنسبة 10%	الأقل شدة (Moderate)
انخفاض اسعار الاسهم المستثمر بها من قبل البنك بنسبة 20%	متوسط الشدة (Medium)
انخفاض اسعار الاسهم المستثمر بها من قبل البنك بنسبة 30%	أكثر شدة (Severe)

المصدر: البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك الأردن 2017 ص4.  
-لقد تم افتراض انخفاض اسعار الاسهم في السنوات 2014-2018 على خلاف سنتي 2012 و 2013 التي لم يتم فيها اجراء تحاليل الحساسية لمخاطر اسعار الاسهم وكات الافتراضات والنتائج كالاتي:

الجدول رقم (16): نسبة كفاية رأس المال وعدد البنوك قبل وبعد التطبيق صدمة اسعار الاسهم للفترة 2012-2018-

السنوات	نسبة الانخفاض %	نسبة كفاية رأس المال %		عدد البنوك التي لديها كفاية رأس المال اعلى من 12	
		قبل تطبيق السيناريو	بعد تطبيق السيناريو	قبل تطبيق السيناريو	بعد تطبيق السيناريو
2012	-	-	-	-	-
2013	-	-	-	-	-
2014	50	18.4	18.1	25	25
2015	25	19.1	18.8	25	20
2016	30	18.5	18.4	25	25
2017	30	17.8	17.8	25	25
2018	30	16.9	16.9	24	24

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي للسنوات 2012\_2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 16

- نلاحظ من خلال الشكل والجدول ان في سنة 2014 تم افتراض انخفاض اسعار الاسهم المستثمر بها بنسبة 50% مما ادي الى انخفاض نسبة كفاية رأس المال من 18.4% الى 18.1%، أما على المستوى الافرادي فان النسبة سوف تبقى اعلى من 12% لادي جميع البنوك، ويعود ذلك انخفاض حجم التداول بسبب الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة وتأثيراتها على الأردن بالإضافة إلى صغر حجم استثمارات البنوك في الأسهم وانخفاض حجم التسهيلات الممنوحة لغايات شراء أسهم. حيث في سنة 2015 تم افتراض انخفاض الاسهم ب25% حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال من 19.1% الى 18.8% مع بقاء كافة البنوك لديها نسبة كفاية

راس المال اعلى من 12% أما في الفترة من (2017-2018) ويعد تطبيق السيناريو الاكثر شدة سوف تبقى نسبة كفاية راس المال اعلى من 12% لدى جميع البنوك.

## الفرع 2: تحليل السيناريوهات في النظام الاردني 2012-2013-2014

تهدف السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة الى قياس أثر أكثر من وع من انواع المخاطر على البنوك لذلك قام البنك المركزي الاردني بإجراء اختبارات تحليل السيناريوهات على البنوك العاملة في الاردن وذلك تم وفق ما يلي:

ملاحظة: سنة 2012 لم يتم اجراء الاختبارات الأوضاع الضاغطة.

### أولاً: اختبارات لأوضاع الضاغطة الكلية لسنة (2013-2014)

#### 1- اختبارات الاوضاع الضاغطة لسنة 2013

تم افتراض تغيرات أكثر من نوع امن انواع مخاطر لقياس أثرها على نسبة كفاية راس المال حيث كانت تلك الافتراضات كالتالي:

1-التضاعف خسائر الائتمان لدى البنوك.

2-انخفاض سعر الصرف الديار الاردني مقابل العملات الاخرى بنسبة 50

3-ارتفاع اسعار الفائدة في السوق بمقدار 100 نقطة اساس

في هذه الحالة فان نسبة كفاية راس المال لدى الجهاز المصرفي سوف تخفض من 18.5 الى 16.9 مما يعني ان الجهاز المصرفي قادر على تحمل هذه الصدمة، وذلك يعود إلى ارتفاع أرباح البنوك بشكل ملحوظ عام 2013 وتمتعها بمستويات عالية من رأس المال والتي تعتبر من الأعلى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.<sup>1</sup>

#### 2-اختبارات الاوضاع الضاغطة الكلية لسنة 2014

تعتبر مخاطر الائتمان من اهم الخاطر التي تواجهها البنوك لذلك تم توظيف النموذج الناقل ( Satellite Model) للتنبؤ بنسبة الديون غير عاملة لعام 2015 حيث تم استخدام نسبة النمو الناتج المحلي الاجماع (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الرئيسية التي يؤثر على الديون غير العاملة لدى البنوك حيث تتضمن منهجية اختبارات الاوضاع الضاغطة باستخدام النموذج الناقل افتراض(3)سيناريوهات لتوقع نسبة الديون غير العاملة NPLS ودراسة اثرها على نسبة الديون كفاية راس المال للعام لقادم، وهذه السيناريوهات تتدرج بالشدة كما يلي:

-السيناريو الكلي الأول: هو السيناريو الاقل شدة.

- السيناريو الكلي الثاني: هو السيناريو متوسط شدة.

- السيناريو الكلي الثالث: هو السيناريو الاكثر شدة.<sup>2</sup>

1البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، الأردن، 2013، ص58.

2البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، الأردن، 2014، ص110.

الافتراضات: تم الافتراض 3 سيناريوهات للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة وهي كالتالي  
الجدول رقم (17): السيناريوهات المفترضة للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة لسنة 2014

السيناريوهات	معدل النمو الاقتصادي GDP (2014) 3.1%
السيناريوهات الاقل شدة	-انخفاض معدل النمو الاقتصادي الى 2.1% وانخفاض سعار الاسهم بنسبة 50 وارتفاع اسعار الفائدة 150 قطة أساس
السيناريوهات متوسط شدة	-انخفاض معدل النمو الاقتصادي الى 1 وانخفاض سعار الاسهم بنسبة 75 % وارتفاع اسعار الفائدة 100 قطة أساس
السيناريوهات الاكثر شدة	-انخفاض معدل النمو الاقتصادي الى صفر وانخفاض سعار الاسهم بنسبة 100% وارتفاع اسعار الفائدة 200 قطة أساس

المصدر البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2014، الاردن ص 111

تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية:

- السيناريو الاقل شدة معدل النمو الاقتصادي لعام 2014 مطروحا منه اقل انحراف عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في فترة الدراسة
- السيناريو متوسط شدة معدل النمو الاقتصادي لعام 2014 مطروحا منه وسط انحرافات عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في فترة الدراسة
- السيناريو الاكثر شدة معدل النمو الاقتصادي لعام 2014 مطروحا منه أكبر انحراف عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في فترة الدراسة.<sup>1</sup>

نتائج الافتراضات

### 1-نتائج الديون غير عاملة

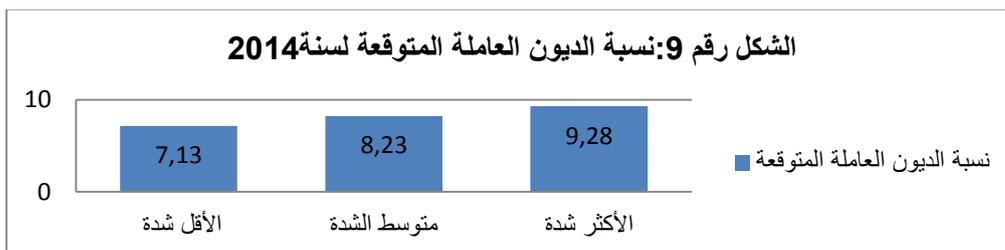
بعد تطبيق السيناريوهات الثلاثة السابقة تم التوصل الى الناتج الموضحة في الجدول ادناه مع العلم ان نسبة الديون غير العاملة لسنة 2014 بلغت 5.6%

الجدول رقم (18): نسبة الديون غير العاملة المفترضة لسنة 2014 بعد التطبيق.

السيناريوهات	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة لـ 2014
اقل شدة	7.13%
متوسط الشدة	8.23%
الاكثر شدة	9.28%

المصدر: البنك المركزي تقرير الاستقرار المالي 2014

1 نفس المرجع السابق، ص 110.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 18

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه بانه وعند تطبيق السيناريوهات المفترضة للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة لسنة 2015 وذلك بناء على التغير المفترض في المعدل النمو الاقتصادي وأسعار الأسهم والفائدة فتم التواصل الى ان نسبة الديون المتعثرة سوف ترتفع الى 7.13% وذلك عند تطبيق السيناريو الأقل شدة مع العلم نسبة الديون غير العاملة لسنة 2014 بلغت 5.6%، في حين عند افتراض السيناريو متوسط الشدة ستصل النسبة الى 8.23% كما انها سترتفع أكثر عند تطبيق السيناريو الاكثر شدة لتصل الى 9.28%.

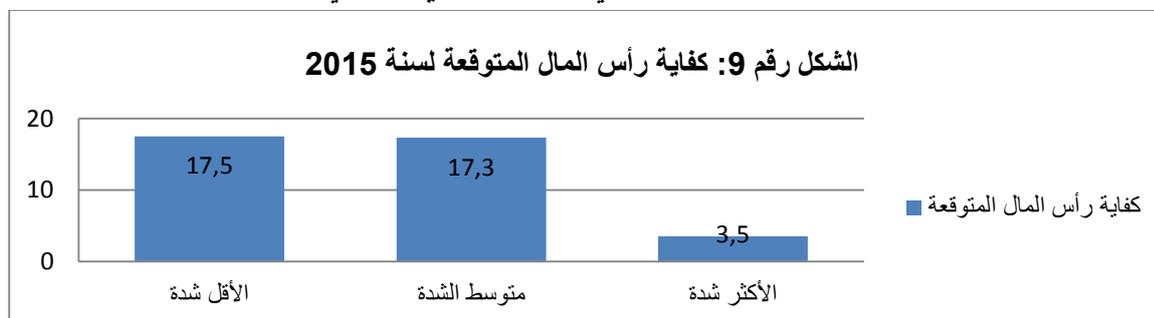
2- نتائج كفاية رأس المال:

بعد تطبيق السيناريوهات السابقة تم التوصل الى النتائج التالية مع العلم ان نسبة كفاية رأس العام سنة 2014 بلغت 18.4%.

الجدول رقم (19): نسبة كفاية رأس المال المتوقعة لسنة 2015 بعد تطبيق السيناريوهات

السيناريوهات	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة 2015
اقل شدة	17.5%
متوسط الشدة	17.3%
الاكثر شدة	17.1%

المصدر: تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني 2014.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 19

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة كفاية رأس المال تأثرت بسبب الزيادة في نسبة الديون المعتمدة حيث بلغت عند تطبيق السيناريو الاقل شدة الى 17.5% وعند السيناريو متوسط الشدة الى 17.3% أما في حالة

افتراض السيناريو الأكثر شدة فسوف تنخفض لتصل الى 17.1% مع العلم ان نسبة كفاية رأس المال لسنة 2014 بلغت 18.4%.

ويعود سبب هذه النتائج الإيجابية إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات عالية من رأس المال (من الأعلى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

### 3- اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية لسنة 2015-2016

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر تأثيراً على ملاءمتها، لذلك فقد تم توظيف نموذج الناقل للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة، حيث قام البنك المركزي ولأول مرة بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة بحيث أصبح من الممكن التنبؤ بنسبة الديون غير العاملة وأثارها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك لعدة سنوات قادمة بدلاً من عام واحد<sup>1</sup> وهذا بصدد تقييم قدرة البنوك على تحمل صدمات وقد صممت الفرضيات وفق ما يلي:

- تقاوم الظروف الإقليمية المحيطة بالمملكة واستمرار انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي... الخ، ولتنبؤ بنسبة الديون الناقل تتضمن 3 سناريوهات لتوقع قيمة المتغير التابع (نسبة الديون عبر العاملة NPLS)، ودراسة أثارها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك للسنوات القادمة، وهذه السناريوهات تتدرج كما يلي:

- السيناريو الكلي الأول: وهو السيناريو الأساسي المتوقع.

- السيناريو الثاني: وهو سيناريو متوسط الشدة.

- السيناريو الثالث: وهو السيناريو الأكثر شدة.

للتنبؤ بنسبة الديون الغير العاملة يتم استعمال النموذج التالي:

$$NPLE-C+B_1 NPL(t-1)+B_2\Delta GDP (t-1)+B_3\Delta SPL_t + B_4RIR_t$$

حيث:

- NPM: نسبة الديون غير العاملة للسنة المدروسة.

-  $NPL(t-1)$ : نسبة الديون غير العاملة للسنة السابقة.

- C: عدد ثابت.

-  $\Delta GDP$ : معدل النمو الناتج المحلي الاجماع (معدل النمو الاقتصادي).

1-البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، الأردن، 2015-ص 61.

-  $\Delta SPLT$ : التغير في مؤشر أسعار الأسهم، وبحسب الرقم الصافي.  
 -  $RIR_t$ : أسعار الفوائد الفعلية.<sup>1</sup>

الجدول رقم (20): السيناريوهات المقترحة للأعوام (2016-2019)

السنة	المتغير	معدل النمو الاقتصادي	الرقم القياسي لأسعار الأسهم	أسعار الفوائد RIT
سيناريو 2016	السيناريو الأساسي المتوقع	2.8	4004.2	9.41
	السيناريو متوسط الشدة	2	3603.8	10.41
	السيناريو الأكثر شدة	0.4	3204.4	10.91
سيناريو 2017	السيناريو الأساسي المتوقع	3.7	3204.4	10.91
	السيناريو متوسط الشدة	2.6	2883	.41
	السيناريو الأكثر شدة	1.9	2306.4	12.41
سيناريو 2018	السيناريو الأساسي المتوقع	4	2306.4	12.41
	السيناريو متوسط الشدة	3.4	2075.8	13.41
	السيناريو الأكثر شدة	2.5	1845.1	13.91
سيناريو 2016	السيناريو الأساسي المتوقع	23	4069	8.6
	السيناريو متوسط الشدة	0.1	3255	10.13
	السيناريو الأكثر شدة	-2.1	2848	10.63
سيناريو 2017	السيناريو الأساسي المتوقع	25	2848	10.63
	السيناريو متوسط الشدة	0.3	2279	12.13
	السيناريو الأكثر شدة	-1.9	1994	12.63
سيناريو 2018	السيناريو الأساسي المتوقع	2.7	1994	12.63
	السيناريو متوسط الشدة	0.5	1595	14.13
	السيناريو الأكثر شدة	-1.7	1395	14.63

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسنتي 2016-2017.

تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية:

1- نفس المرجع السابق، ص 61.

سيناريوهات 2015

- السيناريو متوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي للعام السابق مطروحا من أقل انحراف عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- السيناريو الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي للعام السابق مطروحا من وسيط الانحرافات عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.<sup>1</sup>

سيناريوهات 2016

- السيناريو متوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي للسيناريو الأساس المتوقع مطروح منه انحراف معياري واحد لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- السيناريو الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي للسيناريو الأساسي المتوقع مطروح منه انحرافين معياريين لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.<sup>2</sup>
- وبخصوص أسعار الأسهم وأسعار الفائدة فقد تم افتراض نسب وذلك باستخدام تعليمات المقدمة من البنك المركزي الخاصة باختبارات الأوضاع الضاغطة وكذلك إرشادات لجنة بازل للعمل المصرفي، وكانت تلك الافتراضات كما يلي:

الجدول رقم(21): سيناريوهات أسعار الأسهم وأسعار الفائدة للسنتين 2015\_2016

السيناريوهات				السنة
الأكثر شدة		متوسط الشدة		2015
أسعار الفائدة	أسعار الأسهم	أسعار الفائدة	أسعار الأسهم	
ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس	انخفاض نسبة 20%	ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس	انخفاض نسبة 10%	2016
ارتفاع بمقدار 200 نقطة أساس	انخفاض نسبة 30%	ارتفاع بمقدار 150 نقطة أساس	انخفاض نسبة 20%	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2015-2016

<sup>1</sup>البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، ص62.

<sup>2</sup>البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، ص73.

النتائج: بإفراض حدوث السيناريوهات السابقة ستكون نتائج نسبة الديون لغير عاملة ونسبة كفاية راس المال كما يلي:

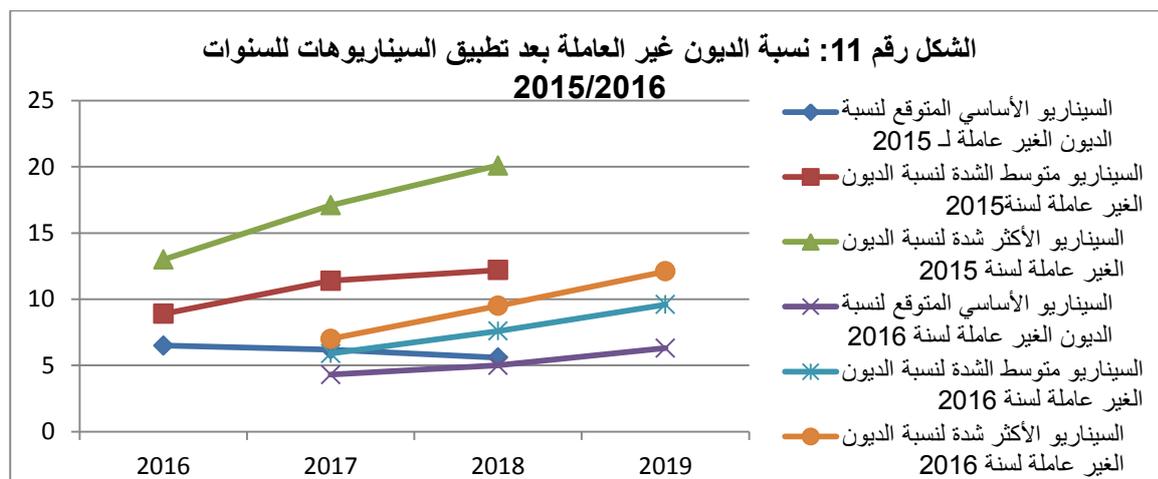
أولاً: نسبة الديون غير العاملة.

الجدول رقم(22):نسبة الديون العاملة بعد تطبيق السيناريوهات للسنوات 2015-2016

نسبة الديون الغير العاملة						السيناريوهات المفترضة
2016			2015			
2019	2018	2017	2018	2017	2016	
%6,3	%5	%4.3	%5.6	%6.2	%6.5	السيناريو الأساسي المتوقع
%9,6	%7.6	%5.9	%12.2	%11.4	%8.9	السيناريو متوسط الشدة
%12,1	%9.5	%7	%20.1	%17.1	%13.0	السيناريو الأكثر شدة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني للسنوات

2016-2015



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(22)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن وبتطبيق السيناريوهات لسنة لدى البنوك الأردنية حيث بتطبيق السيناريو الأساسي فان الديون المتعثرة سوف ترتفع من 4.9 % (نسبة الديون المتعثرة لسنة 2015) الى 6.5 و 6.2 % 5.6% على التوالي، أما عند افتراض حدوث سيناريو متوسط الشدة سوف ترتفع الى 8.9% 11.4%، 12.2%، لتصل الى 13%، 17.1%، 20.1% على التوالي عند السيناريو الأكثر شدة.

أما في السيناريوهات المفترضة لسنة 2016 سوف ترتفع كذلك خلال تطبيق السيناريوهات الثلاثة ماعدا سنة 2017 عند تطبيق سيناريو الأساسي سوف تبقى ثابتة، وعند افتراض سيناريو متوسط الشدة سوف ترتفع من 4.3% الى 5.9%، 7.6%، على التوالي، وفي السيناريو الأخير سوف ترتفع لتصل الى 7%، 9.5%، على التوالي.

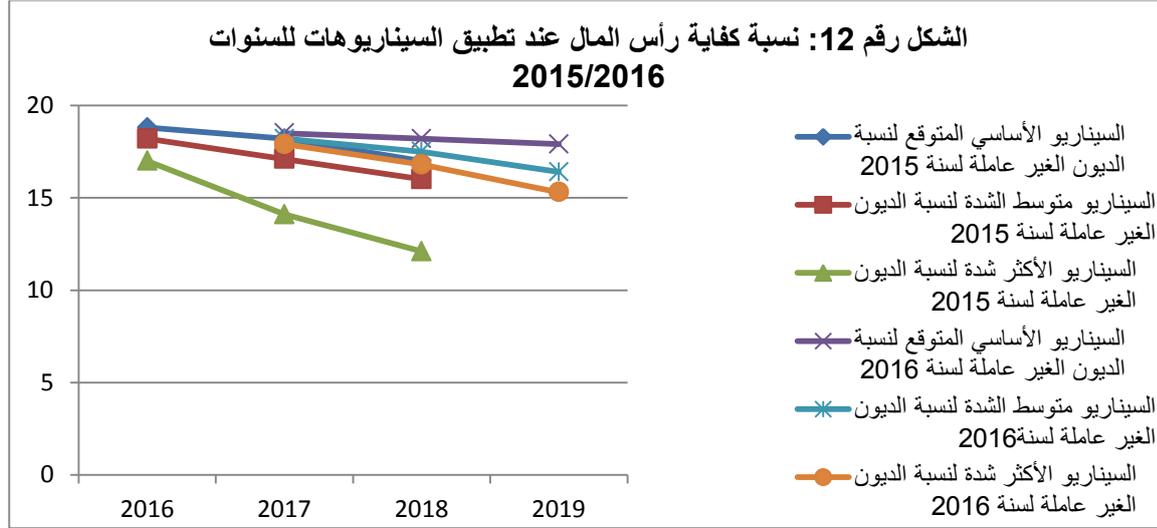
ويمكن القول أن البنوك الأردنية تتمتع بمستوى مرتفع من الأرباح يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الناتجة عن الصدمات المفترضة دون تأثير كبير على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك

ثانيا: نسبة كفاية راس المال: يمكن توضيحها في الجدول والشكل التاليان

الجدول رقم(23): نسبة كفاية رأس المال عند تطبيق السيناريوهات للسنوات 2015\_2016

نسبة كفاية راس المال						
2016		2015				
2019	2018	2017	2018	2017	2016	
17,9	18.2	18.5	17	18.2	18.8	السيناريو الأساسي المتوقع
16,4	17.5	18.2	16	17.1	18.2	السيناريو متوسط الشدة
15,3	16.8	17.9	12.1	14.1	17	السيناريو الأكثر شدة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني للسنوات 2015\_2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 23

من خلال الجدول والشكلان نلاحظ ان في سنة 2015 عند تطبيق السيناريوهات المفترضة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال الى 18.8%، 18.2%، 17% في حالة تم تطبيق السيناريو الأساسي. أما عند تطبيق السيناريو التالي سوف تنخفض الى 18.2%، 17.1%، 16% على التوالي وعند تطبيق السيناريو الأكثر شدة سوف تصل نسبة الانخفاض الى 17% و 14.1% و 12.1% مع العلم ان نسبة كفاية رأس المال سنة 2015 كانت 19.1%.

أما منذ تطبيق السيناريوهات الخاصة بسنة 2016 ففي سنة 2017 سوف ترتفع نسبة كفاية رأس المال عند تطبيق السيناريوهات الثلاث لتصل الى 18.5%، 18.2%، 18.9% اما عند تطبيق السيناريوهات لسنة 2018 سوف ترتفع الى 18.2% بالمئة عند تطبيق السيناريو الأساسي وسوف تنخفض الى 17.5 و 16.8 بالمئة عند تطبيق السيناريو متوسط الشدة والأكثر شدة على التوالي.

#### - اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية لسنة 2017-2018

تم توظيف النموذج الناقل للتنبؤ لنسبة الديون غير العاملة للفترة (2018-2020) و (2019-2021) وقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات تمت تصميمها بنفس فرضيات 2015 و 2016. وذلك بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات. إلا أن في فرضيات سنتي 2017 و 2018 تم افتراض معدلات البطالة عوض عن الرقم القياسي للأسعار.

وللتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة تم استعمال النموذج التالي:

$$NPL_T + C + B_1 NPL_{(T-1)} + B_2 \Delta RGDP_{(t-1)} + B_3 UNEMP + BT RIR_t$$

حيث:

- **NPL**: نسبة الديون للسنة المفروضة
- $NPL_{(t-1)}$ : نسبة الديون غير العاملة للسنة السابقة.
- $\Delta RGDP$ : معدل النمو الناتج المحلي الاجماع الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي).
- $UNEMP_T$ : نسبة البطالة
- $RIR_t$ : أسعار الفوائد الفعلية.
- **C**: عدد ثابت

الافتراضات

### 1- المنهجية المتبعة عند وضع الافتراضات

\_ السيناريو الكلي متوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي للسنة الموالية مطروحا منه انحراف معياري واحد لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2018)، نسبة البطالة المتوقعة للسنة الموالية، مضافا اليها انحراف معياري واحد لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة (1994-2018).

\_ السيناريو الكلي الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع للسنة الموالية مطروحا منه انحراف معيارين لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2018)، نسبة البطالة للعام الموالي مضافا لها انحرافين معيارين لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة (1994-2018)<sup>1</sup>

\_ أما بخصوص أسعار الأسهم والفائدة فقد تم افتراضها بالاعتماد على تعليمات البنك المركزي وإرشادات اللجنة بازل للعمل المصرفي وهي كالتالي:

### الجدول رقم (24): السيناريوهات المفترضة لأسعار الفائدة لسنتي 2017-2018

السيناريوهات		السنة
الايكثر الشدة	متوسط الشدة	
ارتفاع بمقدار 200 نقطة أساس	ارتفاع بمقدار 150 نقطة أساس	2017
ارتفاع بمقدار 200 نقطة أساس	ارتفاع بمقدار 150 نقطة أساس	2018

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني لسنتي 2017-2018.

<sup>1</sup> البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار التالي، 2017، 2018 ص 74، ص 80

الافتراضات المستخدمة: يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(25): الافتراضات المستخدمة للسنوات 2017\_2018

السنة	الفترات	المتغير	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	أسعار الفوائد الفعلية
2017	سيناريوهات 2018	السيناريو المالي المتوقع	2.5	17.9	5.3
		السيناريو متوسط الشدة	0.27	19.33	6.8
		السيناريو الأكثر شدة	-1.95	20.75	7.3
	سيناريوهات 2019	السيناريو المالي المتوقع	2.70	18.00	7.3
		السيناريو متوسط الشدة	0.47	19.34	8.8
		السيناريو الأكثر شدة	-1.75	20.85	9.3
	سيناريوهات 2020	السيناريو المالي المتوقع	2.90	18	9.3
		السيناريو متوسط الشدة	0.67	19.43	10.8
		السيناريو الأكثر شدة	-1.55	20.85	11.3
2018	سيناريوهات 2019	السيناريو المالي المتوقع	2120	18.60	4.20
		السيناريو متوسط الشدة	-0.03	20.28	5.70
		السيناريو الأكثر شدة	-2.26	21.95	6.20
	سيناريوهات 2020	السيناريو المالي المتوقع	2.40	18	6.20
		السيناريو متوسط الشدة	0.17	19.68	7.70
		السيناريو الأكثر شدة	-2.06	21.35	8.20
	سيناريوهات 2021	السيناريو المالي المتوقع	2.06	18.88	8.20
		السيناريو متوسط الشدة	0.37	19.68	9.70
		السيناريو الأكثر شدة	-1.86	21.35	10.20

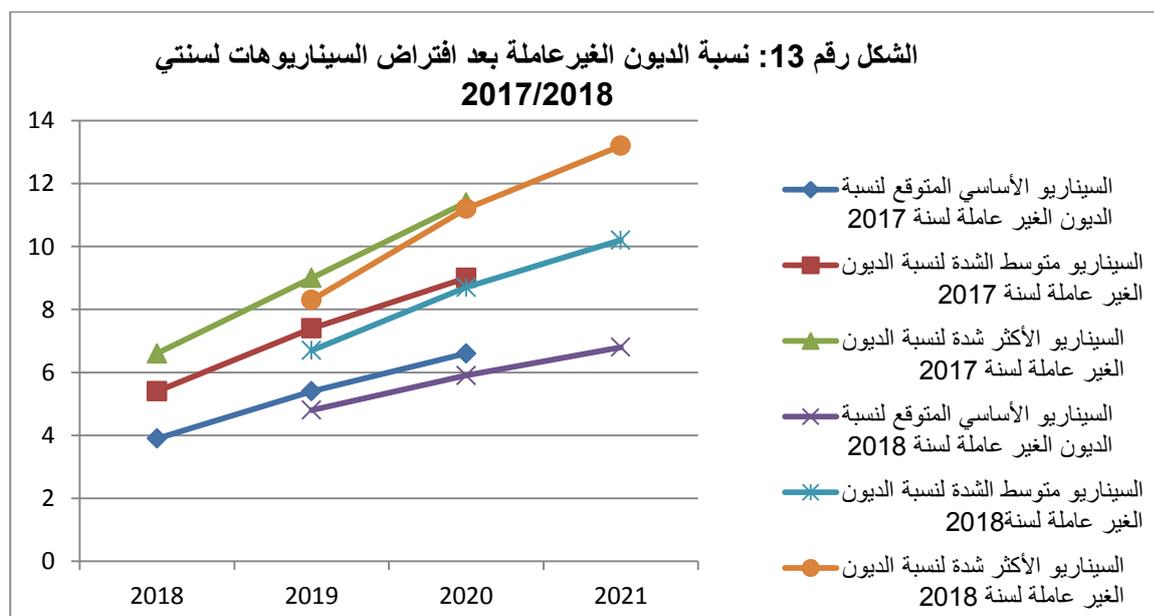
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني لسنتي 2017-2018.

النتائج: يمكن تلخيص النتائج النهائية لأثر المتغيرات الكلية على الديون غير العاملة حسب السيناريوهات الثلاثة المفروضة سابقا في الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم(26): نسبة الديون غير العاملة بعد افتراض السيناريوهات لسنتي 2017/2018.

نسبة الديون غير العاملة						السيناريوهات
2018			2017			
2021	2020	2019	2020	2019	2018	
6.8	5.9	4.8	6.6	5.4	3.9	السيناريو الأساسي
10.2	8.7	6.7	9	7.4	5.4	السيناريو متوسط الشدة
13.2	11.2	8.3	11.4	9	6.6	السيناريو الأكثر شدة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني لسنتي 2017-2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (26)

يمكن الملاحظة من الجدول والشكل السابقين أن عند التطبيق السيناريوهات المفترضة لسنة 2015 أن نسبة الديون المتعثرة قد ارتفعت خلال السنوات الثلاثة ماعدا سنة 2017 عند تطبيق السيناريو الأساسي فقد انخفضت إلى 3.9%، أما عند تطبيق السيناريو متوسط الشدة سوف ترتفع لتصل خلال السنوات الثلاثة إلى

5.4% و7.4% و9% على التوالي، وعند افتراض السيناريو الأكثر شدة ستصل إلى 6.6% و9% و11.4% مع العلم أن نسبة الديون المتعثرة لسنة 2017 كانت 1.2%.

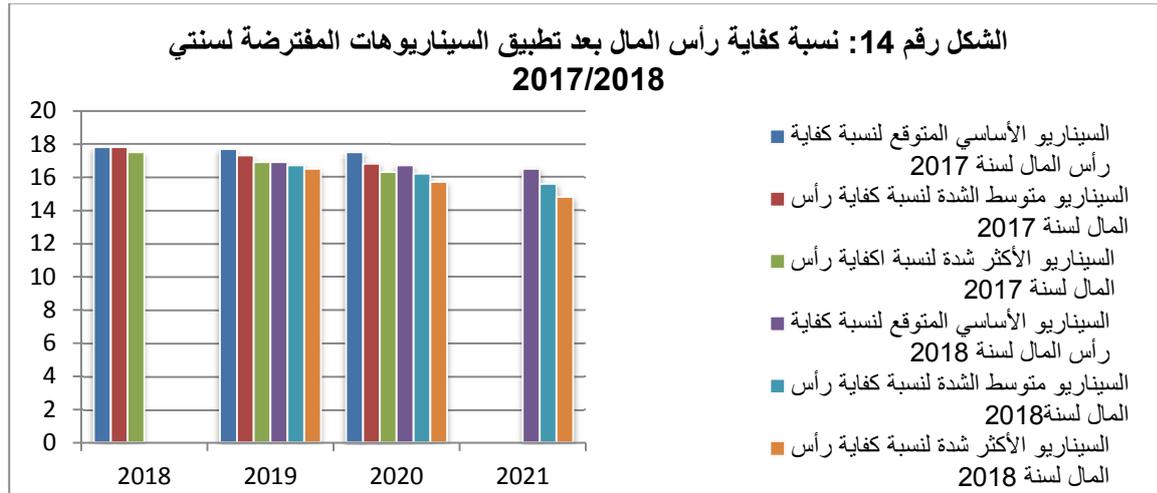
وعند تطبيق السيناريوهات المفترضة لسنة 2018، سوف ترتفع نسبة الديون المتعثرة في السنوات الثلاثة لتصل إلى 6.7% و8.7% و10.2% عند تطبيق السيناريو متوسط الشدة. أما عند افتراض السيناريو الأكثر شدة سوف تصل إلى 8.3%، 11.2%، 13.2%. أما في حالة تطبيق السيناريو الأساسي في سنة 2019 سوف تنخفض نسبة الديون غير العاملة إلى 4.8% في حين سوف ترتفع في سنتي 2020 و2021 إلى 5.9% و6.8% على التوالي.

إن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة في البنوك الأردنية سوف تؤثر على نسبة كفاية رأس مال البنوك وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(27): نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة لسنتي 2017-2018.

نسبة كفاية رأس المال						السيناريوهات
2018			2017			
2021	2020	2019	2020	2019	2018	
16.5	16.7	16.9	17.5	17.7	17.8	السيناريو الأساسي المتوقع
15.6	16.2	16.7	16.8	17.3	17.9	السيناريو متوسط الشدة
14.8	15.7	16.5	16.3	16.9	17.5	السيناريو الأكثر شدة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسنتي 2017-2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 27

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن في سنة 2018 عند افتراض السيناريو الأساسي المتوقع والسيناريو المتوسط الشدة أن نسبة رأس المال تبقى ثابتة 17.8%، أما في السيناريو الأكثر شدة سوف تنخفض إلى 17.5%، أما في سنة 2019 سوف تنخفض إلى 17.7% و 17.3% عند تطبيق السيناريو متوسط الشدة والأساسي المتوقع على التوالي، أما عند تطبيق السيناريو الأكثر شدة سوف تنخفض إلى 16.9% مع العلم أن نسبة كفاية رأس المال سنة 2017 بلغت 17.8% أما في سنة 2020 فسوف تنخفض عدد تطبيق السيناريوهات الثلاثة لتصل إلى 17.5%، 17.8% و 16.3% على التوالي.

في حين عند تطبيق السيناريوهات المفترضة لسنة 2018 سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال عند تطبيق السيناريوهات معادا سنة 2019 سوف تبقى على مستوى 16.9%، أما خلال سنتي سوف تنخفض إلى 16.7 و 16.5 على التوالي، وعند افتراض السيناريو متوسط الشدة سوف تنخفض إلى 16.7%، 16.2%، 15.6% على التوالي خلال السنوات المفترضة وفي حالة افتراض السيناريو الاخير سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لتصل إلى 16.5%، 15.7%، 14.8% على التوالي، مع العلم ان سنة كفاية رأس المال لسنة 2018 بلغت 16.9%.

ويمكن القول أن المصارف الأردنية قادرة على تجاوز هذه الصدمات بشكل عام وهذا بسبب تمتعها بمستويات عالية من رأس المال وامتلاكها مستوى أرباح يمكنها من تغطية المخصصات والخسائر.

المطلب الثالث: اختبارات الضغط في الأردن للسنتين 2019\_2020

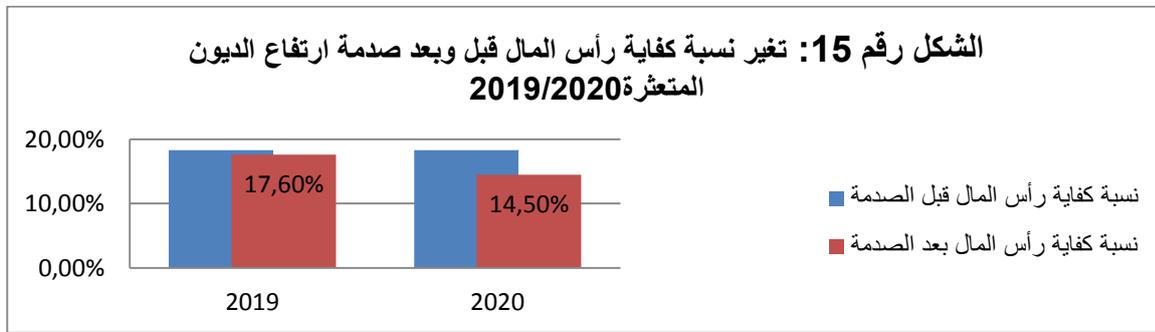
الفرع الأول: تحليل الحساسية

أولاً: الاختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان.

الجدول رقم(28): تغير نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة ارتفاع الديون المتعثرة 2019\_2020.

نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة	نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة	
17,6%	18,3%	2019
14,5%	18,3%	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للأردن 2019\_2020.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (28)

بالنسبة لسنتي 2019، 2020 فقد تم افتراض حصول زيادة في الديون المتعثرة بنسبة 100% (السيناريو متوسط الشدة)، وافتراض انخفاض أرباح البنوك السنوية ب 50% في عام 2020 مقارنة مع 2019، وذلك بسبب جائحة كورونا وآثارها على الأوضاع الاقتصادية في الأردن، وكذلك في عام 2021 مقارنة مع عام 2020 بسبب استمرار جائحة كورونا، كما تم افتراض ان تبلغ نسبة الخسائر عند التعثر 65% من قيمة الديون المتعثرة وبذلك ستنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 18,3% إلى 17,6% سنة 2019، ومن 18,3% إلى 14,5% سنة 2020. مما يعني أن القطاع المصرفي قادر على تحمل الصدمة (النسبة أعلى من 12%) وذلك بسبب:

- 1- ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الأردنية.
- 2- تمتع البنوك بسبب أرباح عالية تمكنها من استيعاب الخسائر.

أما بالنسبة للمستوى الفردي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى 22 بنك وستتخفف عن 12% لدى بنكين واحد منهما ستبقى نسبة الكفاية لديه أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً وهو 10,5% وذلك في سنة 2019. أما سنة 2020 فتكون أعلى من 12% لدى 20 بنك وأقل من 12% بالنسبة لـ 4 بنوك وهذا يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة.

ثانياً: تحليل الحساسية لمخاطر التركزات الائتمانية

الجدول رقم (29): صدمة تعثر أكبر 3 مقترضين من البنك

التعثر	الفرضية
تعثر أكبر مقترضين	الأقل شدة
تعثر 3 أكبر مقترضين	متوسط شدة
تعثر 6 أكبر مقترضين	الأكثر شدة

المصدر: البنك المركزي الأردني اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، الأردن، 2019.

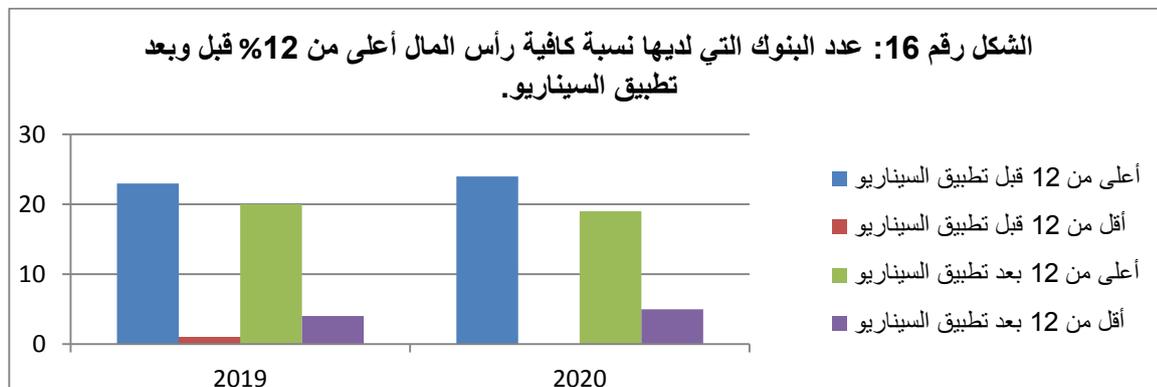
وتم تطبيق اختبارات تحليل الحساسية للتركيزات الائتمانية وفق الحالات التالية:

**الحالة 01:** التعثر أكبر 3 مقترضين (باستثناء التسهيلات الحكومية الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها)، ويمكن تلخيصها من خلال:

الجدول رقم (30): عدد البنوك التي لديها نسبة كافية رأس المال أعلى من 12% قبل وبعد تطبيق السيناريو.

عدد البنوك السنوات	عدد البنوك قبل تطبيق السيناريو		عدد البنوك بعد تطبيق السيناريو	
	أعلى من 12	أقل من 12	أعلى من 12	أقل من 12
2019	23	1	20	4
2020	24	0	19	5

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي 2020/2019.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (30)

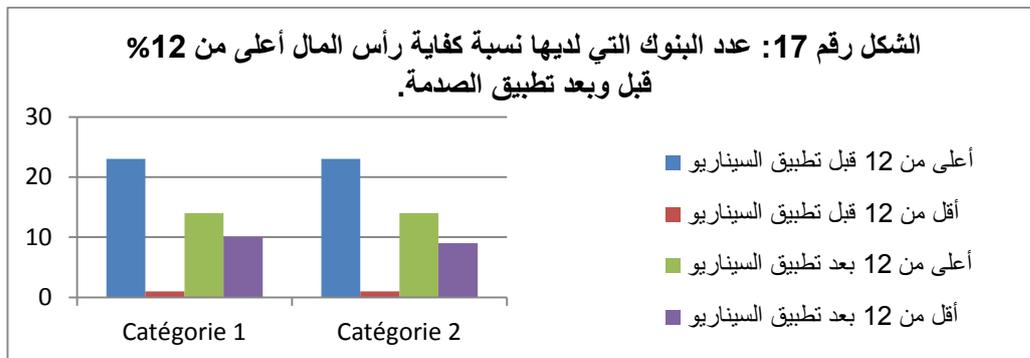
من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن عند تطبيق صدمة تعثر أكبر مقترضين من البنك في سنة 2019 سوف تنخفض عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12% من 23 بنك إلى 20 بنكاً وسوف تنخفض عن 4 بنوك، أما على مستوى إجمالي القطاع المصرفي فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تنخفض من 18.3% إلى 15.20%، أما في سنة 2020 سوف تنخفض عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال من 24 بنك إلى 19 بنكاً. وهذه النتيجة تعد مقبولة نسبياً ويعود ذلك إلى ارتفاع السيولة والربحية في البنوك الأردنية.

**الحالة 02:** تعثر أكبر 6 مقترضين على مستوى كل بنك، حيث يمكن توضيح ذلك من خلال:

الجدول رقم (31): عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق الصدمة.

عدد البنوك السنوات	عدد ابنوك قبل التطبيق		عدد ابنوك بعد التطبيق	
	أعلى من 12	أقل من 12	أعلى من 12	أقل من 12
2019	23	1	14	10
2020	23	1	14	9

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي 2020/2019.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (31)

ثالثاً: اختبار الحساسية لمخاطر السوق:

يتم إجرائها للتحقق من حساسية مخاطر السوق وأثرها على كفاية رأس المال، وكانت كالاتي:

1- صدمة أسعار الفائدة: يتم الاجراء اختبارات الخاصة بتحليل الفجوات وتكون كما يلي:

الجدول رقم(32): صدمة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة المفترضة

الفرضية	الارتفاع/ الانخفاض
الأقل شدة	ارتفاع / انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس
متوسط الشدة	ارتفاع / انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس
أكثر شدة	ارتفاع / انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس

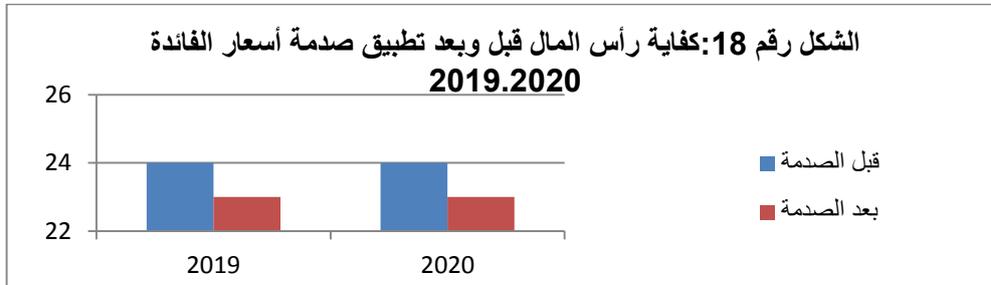
المصدر: البنك المركزي الأردني اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، الأردن، 2019، ص4

حيث تم القيام بتلك الاختبارات خلال سنة 2020/2019 كما يلي:

الجدول رقم (33): نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق الصدمة

السنة	التغير في سعر الفائدة	نسبة كفاية رأس المال		عدد التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى 12	
		قبل الصدمة	بعد الصدمة	قبل الصدمة	بعد الصدمة
2019	ارتفاع 200 نقطة	%18.3	%18.3	24	23
2020	ارتفاع 200 نقطة	%18.3	%18.3	24	23

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي.



المصدر: من إعداده الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 33

نلاحظ من خلال الجدول أنه عند تطبيق صدمة سيناريو الأكثر شدة سوف تبقى نسبة كفاية رأس المال عند نفس المستوى 18.3% خلال سنتي 2020/2019، أما بالنسبة للبنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12% فسوف يبقى 23 بنكاً من أصل 24. وهذا بسبب متانة القطاع المصرفي الأردني وارتفاع نسبة كفاية رأس المال.

2- صدمة أسعار الصرف: يتم الافتراض أن الدينار الأردني ينخفض مقابل العملات الأخرى، ويتم ذلك بتطبيق السيناريوهات التالية:

الجدول رقم (34): صدمة أسعار الصرف.

الفرضية	الانخفاض/ الارتفاع
الأقل شدة	ارتفاع / انخفاض سعر الصرف الدينار الأردني سنة بنسبة 15% مقابل العملات.
متوسط الشدة	ارتفاع / انخفاض سعر الصرف الدينار الأردني سنة بنسبة 20% مقابل العملات.
أكثر شدة	ارتفاع / انخفاض سعر الصرف الدينار الأردني سنة بنسبة 25% مقابل العملات.

المصدر: البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، الأردن، 2020، ص3.

الجدول رقم(35):نسبة رأس المال وعدد البنوك التي تزيد نسبة رأس المال فيها عن 12% قبل وبعد الصدمة.

السنة	نسبة التغير %	نسبة كفاية رأس المال %		عدد البنوك	
		قبل تطبيق السيناريو	بعد تطبيق السيناريو	قبل تطبيق السيناريو	بعد تطبيق السيناريو
2019	25	18.3	18.3	23	23
2020	25	18.3	18.3	23	23

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي 2020/2019.

3- صدمة أسعار الأسهم:

يتم إعداد السيناريوهات المتعلقة باختبارات أسعار الأسهم وفقاً كما يلي:

الجدول رقم (36): صدمة انخفاض أسعار الأسهم

الفرضية	الانخفاض
الأقل شدة	انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل البنك 10%.
متوسط الشدة	انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل البنك 20%.
أكثر شدة	انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل البنك 30%.

المصدر: البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، الأردن، 2020، ص4.

لقد تم انخفاض أسعار الأسهم، حيث كانت الافتراضات والنتائج كما يلي:

الجدول رقم (37): تغير أسعار الأسهم عند تطبيق الصدمات 2020\_2019

السنوات	التغير في أسعار الأسهم %	نسبة كفاية رأس المال		عدد البنوك التي لديها كفاية رأس المال أعلى من 12	
		قبل تطبيق السيناريو	بعد تطبيق السيناريو	قبل تطبيق السيناريو	بعد تطبيق السيناريو
2019	30%	18.3	18.3	23	23
2020	30%	18.3	17.9	23	23

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن في سنة 2019 سوف تبقى نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة 18.3% وكذلك عدد البنوك التي لديها كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطبق هو 23 بنكاً. أما سنة 2020 فبعد تطبيق السيناريو سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال من 18.3% إلى 17.9% مع ثبات عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12%. وهذا يعود إلى انخفاض تعرض البنوك للسوق المالي.

### الفرع الثاني: تحليل الأوضاع الضاغطة الكلية سنة 2020/2019

#### 1- تحليل الأوضاع الضاغطة لسنة 2019

تعتبر المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي تواجه البنوك، حيث تم افتراض سيناريوهات صممت بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات. وللتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة فإن منهجية الأوضاع الضاغطة باستخدام النموذج الناقل تضمنت:

- السيناريو الكلي الأول: وهو السيناريو الأساسي.
- السيناريو الكلي الثاني: وهو السيناريو متوسط الشدة.
- السيناريو الكلي الثالث: وهو السيناريو الأكثر شدة.

وللتنبؤ بنسبة الديون الغير العاملة، فقد تم استعمال النموذج التالي:

$$NPL_T + C + B_1 NPL_{(T-1)} + B_2 \Delta RGDP_{(t-1)} + B_3 UNEMP_{(t-1)} + B_4 RIR_t + B_5 ASE100_t$$

حيث:

$NPL_T$ : نسبة الديون الغير العاملة المتوقعة لعام 2020.

C: عدد ثابت

$NPL_{(T-1)}$ : نسبة الديون الغير عاملة للعام السابق.

$\Delta RGDP_{(t-1)}$ : معدل نمو الناتج المحلي الإجماع الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي).

$UNEMP_{(t-1)}$ : نسبة البطالة للعام السابق.

$RIR_t$ : أسعار الفوائد الفعلية.

$ASE100_t$ : المؤشر العام لأسعار أسهم بورصة عمان.

#### الافتراضات

بناء على تطوير اختبارات الضغط، بحيث أصبح من الممكن التنبؤ بنسبة الديون العاملة وأثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك فقد تم التنبؤ بنسبة الديون الغير عاملة للفترة (2022/2020)، علماً بأن النموذج المستخدم مبني على افتراض /انخفاض أرباح البنوك في عام 2020 بنسبة 75% مقارنة مع الأرباح التي حققتها في عام 2019 نتيجة تداعيات جائحة كورونا وافتراض وصول نسبة الخسارة عند التعثر إلى 85% من الديون المتعثرة.<sup>1</sup>

حيث تم الاعتماد على المنهجيات التالية لإعداد الفرضيات:

**السيناريو الكلي متوسط الشدة:** معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2020 مطروحاً منه انحراف معياري واحد لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2019) نسبة البطالة لعام 2019 مضافاً إليها انحرافين معياريين واحد لبيانات نسبة البطالة خلال (1994-2019).

علماً أن معدل البطالة المتوقع 2020 تم الوصول إليه من خلال إضافة انحرافين معياريين إلى نسبة البطالة لعام 2019 وذلك نتيجة تأثير أزمة كورونا على مستوى البطالة 2020.

<sup>1</sup> البنك المركزي الأردني، التقرير الاستقرار المالي، لسنة 2019، ص 66-67.

السيناريو الكلي الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2020 مطروحا منه انحرافين معياريين لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2019) نسبة البطالة لعام 2019 مضافا إليها انحرافين معياريين لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة 1994-2019<sup>1</sup>

وكانت افتراضات الأعوام 2020-2022 كما يلي:

الجدول رقم (38): السيناريوهات المفترضة لسنوات 2020-2022

السنة	المتغير	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	أسعار الفوائد الفعلية	المؤشر العام لأسعار الأسهم
2020	السيناريو المالي المتوقع	-3.4	22.9	7.7	3514
	سيناريو متوسط الشدة	-5.6	24.8	8.7	2635
	السيناريو الأكثر شدة	-7.9	26.7	9.2	1318
2021	السيناريو المالي المتوقع	3.6	19.1	8.7	1318
	سيناريو متوسط الشدة	1.4	21	9.7	988
	سيناريو الأكثر شدة	-0.9	22.9	10.2	494
2022	السيناريو المالي المتوقع	3.5	22.9	9.7	494
	سيناريو متوسط الشدة	1.3	21	10.7	371
	السيناريو الأكثر شدة	-	22.9	11.2	185

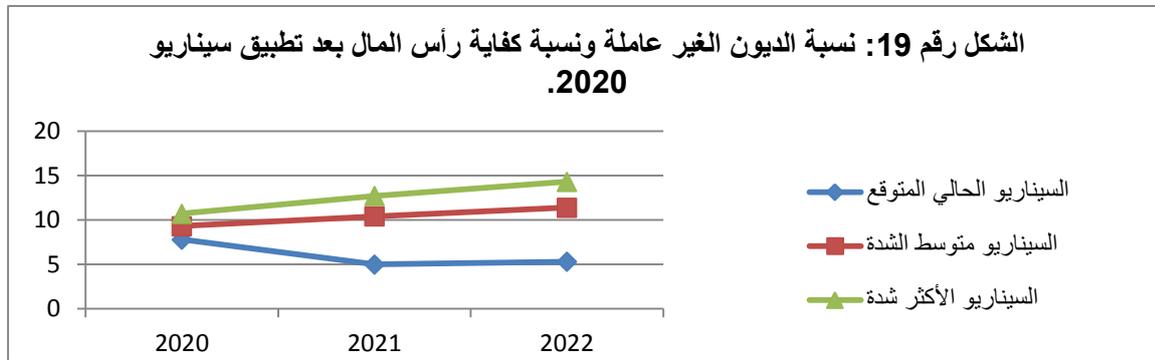
المصدر: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي 2019.

**النتائج:** بافتراض السيناريوهات اعلاه سوف يتم التوصل الى النتائج التالية عن نسبة الديون العاملة ونسبة كفاية راس المال المتوقعة لسنة 2020:

الجدول رقم (39): نسبة الديون غير العاملة ونسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريوهات

نسبة كفاية رأس المال			نسبة الديون العاملة			السيناريوهات
2022	2021	2020	2022	2021	2020	المفترضة
15,6	17	18,3	5,3	5	7,8	الحالي المتوقع
14,4	15,6	17	11,4	10,4	9,3	متوسط الشدة
14,2	14,9	16,7	14,3	12,7	10,7	الأكثر شدة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (39)

نلاحظ ان من خلال الجدول والاشكال بالنسبة الديون الغير العاملة فقد ارتفعت عند تطبيق السيناريوهات المقترحة للسنوات الثلاثة ففي سنة 2020 عند تطبيق السيناريو الاساسي المتوقع ارتفعت الى 7.8% في حين ارتفعت الى 9.3% و 10.7% عند تطبيق السيناريو متوسط الشدة والاكثر شدة على التوالي.

أما سنة 2021 فعند تطبيق السيناريو المتوقع تبقى نسبة الديون المتعثرة ثابتة اي 5% على غرار عند تطبيق السيناريو متوسط والاكثر شدة لترتفع لتصل الى 10.4% و 12.7% على التوالي. اما سنة 2022 عند تطبيق السيناريوهات الثلاثة سوف ترتفع النسبة لتصل الى 5.3% و 11.4%، 14.3% على التوالي.

## 2- تحليل الأوضاع الضاغطة الكلية لسنة 2020:

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه البنوك ولذلك تم توظيف النموذج الناقل للتنبؤ بنسبة الديون الغير العاملة للفترة 2023/2021 وبهذا الصدد فقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات، حيث تمثل السيناريوهات الكلية متوسطة والأكثر شدة حالات افتراضية تصمم بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات، فعلى فرض تزايد التداعيات السلبية الناتجة عن فيروس كورونا المستجد، وما يشكله من تحديات

للاقتصاد الوطني من خلال انخفاض الدخل السياحي والاستثمار المباشر وللسيناريوهات الثلاث منهجية تضمنت ما يلي:

- السيناريو الكلي الأول: وهو السيناريو الأساس المتوقع.

- السيناريو الكلي الثاني: وهو السيناريو المتوسط الشدة

-السيناريو الكلي الأول: وهو السيناريو الأكثر شدة.

ولتنبؤ بنسبة الديون الغير العاملة تم استعمال النموذج التالي:

$$NPL_T + C + B_1 NPL_{(T-1)} + B_2 \Delta RGDP_{(t-1)} + B_3 UNEMP_{(t-1)} + B_4 RIR_t + B_5 ASE100_t$$

حيث:

$NPL_T$ : نسبة الديون الغير العاملة المتوقعة لعام 2021.

C: عدد ثابت

$NPL_{(T-1)}$ : نسبة الديون الغير عاملة للعام السابق.

$UNEMP_{(t-1)}$ : نسبة البطالة للعام السابق.

$RIR_t$ : أسعار الفوائد الفعلية.

$ASE100_t$ : المؤشر العام لأسعار أسهم بورصة عمان.

الجدول(40): السيناريوهات المفترضة للأعوام 2023/2021.

السنة	المتغير	معدل النمو الاقتصادي	نسبة البطالة	أسعار الفوائد الفعلية	المؤشر العام لأسعار الأسهم
سيناريوهات 2021	السيناريو الحالي المتوقع	2	25.8	6.9	3050
	السيناريو متوسط الشدة	-0.5	28.4	7.9	2287
	السيناريو الأكثر شدة	-2.9	31	8.4	1525
سيناريوهات 2022	السيناريو الحالي المتوقع	2.7	23.2	8.4	1525
	السيناريو متوسط الشدة	0.2	25.8	9.4	1144
	السيناريو الأكثر شدة	-2.2	28.4	9.9	762
سيناريوهات 2023	السيناريو الحالي المتوقع	3.1	23.2	9.9	762
	السيناريو متوسط الشدة	0.6	25.8	10.9	571
	السيناريو الأكثر شدة	-1.8	28.4	11.4	381

المصدر: تقرير الاستقرار المالي للأردن لسنة 2020

تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية:

- السيناريو الكلي متوسط الشدة:

معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2021 مطروح منه انحراف معياري واحد لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2020/1994)، نسبة البطالة لعام 2020 مضاف إليها انحراف معياري واحد لبيانات نسبة البطالة المتوقعة لـ 2021 تم الوصول إليها من خلال إضافة انحراف معياري واحد إلى نسبة البطالة لعام 2020 وذلك نتيجة تأثير أزمة كورونا على مستوى البطالة في عام 2021.

- السيناريو الكلي الأكثر شدة:

معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2021 مطروحا منه انحرافين معيارين لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2020/1994)، نسبة البطالة لعام 2021 مضاف إليها انحرافين معيارين لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة (2021/1994).<sup>1</sup>

النتائج:

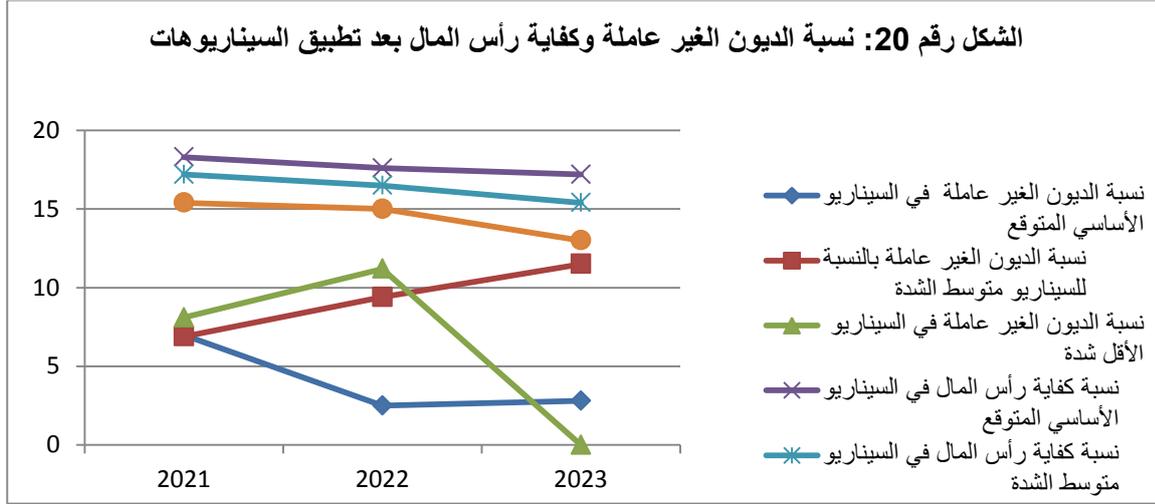
بافتراض تطبيق السيناريوهات أعلاه سوف يتم التوصل إلى النتائج بخصوص الديون غير العاملة ونسبة كفاية رأس المال ويمكن توضيحها فيما يلي:

الجدول رقم(41): نسبة الديون الغير العاملة وكفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة

نسبة كفاية رأس المال			نسبة الديون الغير العاملة			السيناريوهات المفترضة
2023	2022	2021	2023	2022	2021	
15.4	17.2	18.3	8.1	6.9	5.6	السيناريو الأساسي المتوقع
15.0	16.5	17.6	11.2	9.4	7	السيناريو متوسط الشدة
13	15.4	17.2	13.9	11.5	8.2	السيناريو الأكثر شدة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي 2020.

<sup>1</sup> البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2020، 65.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (41)

من خلال الجدول والشكلين نلاحظ أن نسبة الديون الغير عاملة قد ارتفعت عند تطبيق السيناريو الأساسي المتوقع لتصل إلى 5.6، 6.9 و 8.1 على التوالي، في حين وصلت عند الافتراض السيناريو الأكثر شدة إلى 8.2، 11.5 و 13.9%، بينما وصلت إلى 7، 9.4%، 11.2 على التوالي عند افتراض السيناريو متوسط الشدة مع العلم أن نسبة.

أما بخصوص نسبة كفاية رأس المال فنلاحظ ثباتها عند تطبيق السيناريو الأساسي لسنة 2021 أما عند افتراض سيناريو متوسط والأكثر شدة تنخفض النسبة إلى 17.6 و 17.2% على التوالي، عند افتراض حدوث السيناريوهات الثلاثة تصل نسبة إلى 17.2 و 16.5 و 15.4% على التوالي.

أما سنة 2023 فتصل النسبة على 15.4، 15% و 13% على التوالي.

بشكل عام فإن المصارف الاردنية قادرة على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة الناتجة عن تداعيات

وباء كورونا على الاقتصاد الوطني وذلك لكون البنوك الأردنية تتمتع بمستويات عالية من كفاية رأس المال

إضافة إلى متانة النظام المصرفي الأردني مما يجعله قادرا على تحمل واستيعاب الصدمات المفترضة دون أي تأثير على رأس المال.

### المبحث الثاني: دراسة تجربة فلسطين

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمة سنة 2014 تنص بضرورة قيام المصارف العاملة في فلسطين باختبارات التحمل وذلك كون نتائج تلك الاختبارات تعمل على تعزيز قدرة سلطة النقد على التحوط من الأزمات التي قد تمس بالجهاز المصرفي، عن طريق تطبيق سيناريوهات مختلفة الشدة على مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تمس بشكل مباشر متانة وصلابة الجهاز المصرفي، متانة النظام المصرفي.

#### المطلب الأول: النظام المصرفي الفلسطيني

باعتبار الجهاز المصرفي من أهم الأدوات التي تعمل على رفع الاقتصاد، عملت السلطات الفلسطينية على بناء جهاز مصرفي خلال فترة الاحتلال، حيث أنها استطاعت تكوين جهاز يتمتع بالصلابة والقوة ويعمل على جذب جميع المعاملات البنكية بالرغم من وجود فروع إسرائيلية.

**الفرع الأول: بنية الجهاز المصرفي الفلسطيني:** يبلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين 17 مصرفاً، تقسم إلى: 7 مصارف محلية، 9 مصارف عربية (8 أردنية و مصرف مصري واحد) ومصرف أجنبي واحد (بريطاني). أما بالنسبة لنشاطها، فهي 15 مصرفاً تجارياً ومصرفان إسلاميان. بلغ عدد فروع تلك المصارف في سنة 2014، 249 فرعاً ومكتبا لترتفع في سنة 2017 إلى 332 فرع موزعة بين 204 فرع للبنوك المحلية و 128 فرع للبنوك الأجنبية<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: سلطة النقد الفلسطيني

**1. تعريف سلطة النقد الفلسطينية:** تأسست سلطة النقد بموجب البروتوكول الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في باريس بتاريخ 29 نيسان 1994 بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، حيث جاء في البند رقم (1) من المادة الرابعة من هذا الاتفاق "ستنشئ السلطة الوطنية الفلسطينية سلطة نقدية في مناطقها، وهذه السلطة ستمتع بصلاحيات ومسؤوليات لتنظيم ولتنفيذ السياسات المالية ضمن الوظائف المذكورة في المادة<sup>2</sup>.

**2- أهداف ومهام سلطة النقد:** تهدف سلطة النقد إلى ضمان سلامة العمل المصرفي والحفاظ على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين وفقاً للسياسات العامة للسلطة الوطنية ولها سبيل تحقيق هذه الأهداف القيام بما يلي وفقاً لأحكام القانون.

<sup>1</sup> الجهاز المصرفي الأردني، عن موقع <https://deliverypdf.ssrn.com/delivery.php?ID=85109109100908008409&EX>، يوم 2022/5/29، الساعة 9:14.

<sup>2</sup> ماجد محمود محمد ابودية، دور الانتشار المصرفي و الاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2016، ص38.

- ممارسة امتياز إصدار النقد الوطني و المسكوكات في لوقت المناسب و ذلك وفقا للشروط و الأوضاع التي يقرها القانون الخاص بإصدار النقد و تأمين الاحتياطي النقدي الضروري لذلك.
- تنظيم الأنشطة المصرفية وإصدار وإلغاء تراخيص المصارف والرقابة والإشراف عليها وفرض العقوبات عليها.
- إعداد وتنظيم ونشر ميزان المدفوعات.
- توفير السيولة للمصارف ضمن الحدود المقررة قانونيا.
- وضع وتنظيم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والسياسات الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي وفقا لأحكام قانون النقد والتسليف.
- الاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.
- تقديم المشورة المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية وإجراء التحليلات الاقتصادية والنقدية بصورة منتظمة ونشر نتائجها.
- القيام بوظيفة الوكيل المالي للسلطة الوطنية والمؤسسات العامة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها.
- وضع وتنفيذ الأنظمة والقرارات والتعليمات التي تكفل المحافظة على جهاز مصرفي فعال وسليم.
- العمل كمصرف للمصارف المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة والشركات المالية ومراقبتها بما يكفل سلامة مركزها المالي وحماية حقوق المودعين.
- تنظيم نشاط مهنة الصرافة و الشراكة المالية و صناديق التنمية و الاستثمار وإصدار التراخيص المتعلقة بها والرقابة والإشراف.
- القيام بأية أعمال أخرى يعهد بها إليها بمقتضى أي تشريع أو قانون أو اتفاقية وبما لا يتعارض مع أحكام القانون.

### 3. صلاحيات سلطة النقد:

- إصدار السندات وإدارتها والاحتفاظ بها نيابة عن السلطة الوطنية وشرائها من الأفراد والمصارف والجهات الأخرى وبيعها لهم وذلك لتحقيق سياستها النقدية.
- إجراء التحويلات المتعلقة بأنشطتها.
- منح التراخيص للمصارف أو فروعها والموافقة على اندماجها أو إغلاقها أو فتح مكاتب لها أو سحب التراخيص منها.
- شراء وتأجير وبيع المباني والمعدات الخاصة بها وصيانتها.
- تنظيم وضبط ومراقبة و حماية وإدارة الأوراق النقدية والعملات المعدنية المتداولة وفق النقد والتسليف.
- فرض الرسوم الملائمة على أي نوع من الخدمات التي تقدمها.

– إنهاء جميع العمليات والنشاطات التي مورست قبل إصدار هذا القانون والتي تتعارض مع أحكام هذا القانون.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: 2015\_2018

الفرع الأول: اختبارات تحليل الحساسية

أولاً: اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان

سنقوم بدراسة استجابة النظام المصرفي لصدمة ارتفاع الديون المتعثرة حسب السيناريوهات التالية:

الجدول رقم(42): نسب الارتفاع في الديون المتعثرة في فلسطين خلال الفترة 2015\_2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
نسبة ارتفاع الديون المتعثرة	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي لسلطة النقد الفلسطيني 2015\_2018.

حيث تم افتراض حدوث ارتفاع في نسبة الديون المتعثرة وأثرها على نسبة كفاية رأس المال، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(43): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها كفاية رأس مال بعد تطبيق صدمة الديون المتعثرة

خلال الفترة 2015\_2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
أقل من 4% بحاجة لإعادة الرسملة	0	0	1	2
أكبر أو يساوي 4% وأقل من 6% رسملة مناسبة	0	0	1	0
أكبر أو يساوي 6% وأقل من 8% رسملة جيدة	0	1	0	1
أكبر من 8% رسملة	14	13	13	13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسلطة النقد الفلسطيني 2015\_2018

نلاحظ أنه عند تطبيق صدمة ارتفاع الديون المتعثرة خلال الفترة (2015\_2016)، أن المصارف الفلسطينية لم تتأثر بنسبة كبيرة، حيث في سنة 2015 حافظت جميع البنوك (عددها 14) على نسبة كفاية رأس مال أعلى من 8% وهو الحد الأدنى المطلوب من قبل لجنة بازل، أما سنة 2016 فبعد تطبيق الصدمة فشل

<sup>1</sup> الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، تصدر عن ديوان الفتوى و التشريع بوزارة العدل، غزة، 1998، ص 98.7.

بنك واحد وكانت نيته أقل من 8% مع بقاء 13 بنكا من أصل 14 تمتلك نسبة أعلى من 8%، أما في سنة 2017 و2018 فقد فشل بنكين في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من 6% مع بقاء 11 بنكا محافظا على نسبة أعلى من 8%. ويعود سبب ذلك إلى كون سلطة النقد تراقب عن كثب المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي جراء ارتفاع الأهمية النسبية للقروض، بالإضافة إلى بالإضافة إلى العمل على تنويع محافظ البنوك بمختلف أنواع القروض من خلال تخصيص المزيد من الائتمان لغرض المشاريع الاستثمارية وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية كإعفاء هذه المنشآت من شرط تسديد الدفعة النقدية المقدمة البالغة 10% لإعادة جدولة القروض المتعثرة بالإضافة إلى إعفاء المصارف احتياطي عام المخاطر بنسبة 2% للتسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتحفيز المصارف على التوسع في تمويل هذه المشاريع لماله من أهمية ودور أساسي في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

#### ثانيا: تحليل الحساسية لمخاطر التركزات الائتمانية

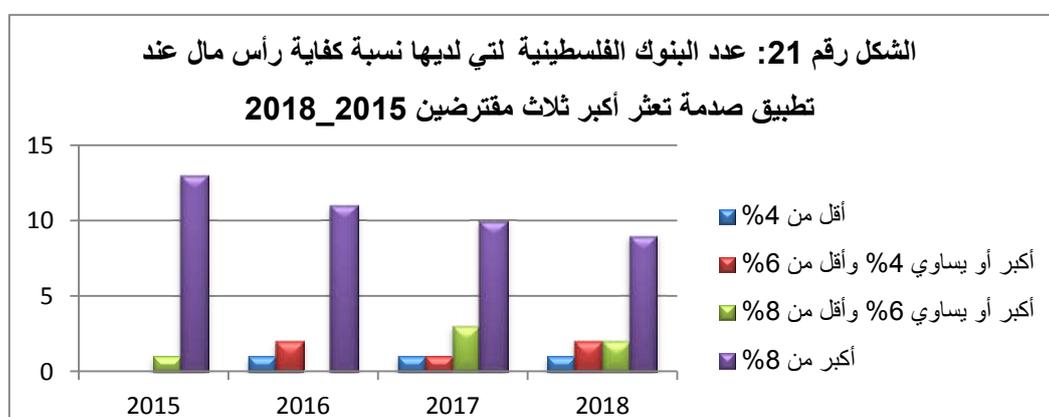
قامت المصارف الفلسطينية باختبارات تحليل الحساسية للتركزات الائتمانية وفق حالتين:  
الحالة الأولى: تعثر أكبر ثلاث مقترضين: باستثناء تسهيلات الحكومة ويمكن تلخيص تلك الاختبارات في الجدول التالي:

الجدول رقم (44): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر

#### أكبر ثلاث مقترضين 2015\_2018

السنوات	نسبة حدوث الصدمة	أقل من 4%	أكبر أو يساوي 4% وأقل من 6%	أكبر أو يساوي 6% وأقل من 8%	أكبر من 8%
2015	100%	0	0	1	13
2016	100%	1	2	0	11
2017	100%	1	1	3	10
2018	100%	1	2	2	9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسلطة النقد الفلسطيني 2015\_2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي لسلطة النقد الفلسطيني 2015\_2018

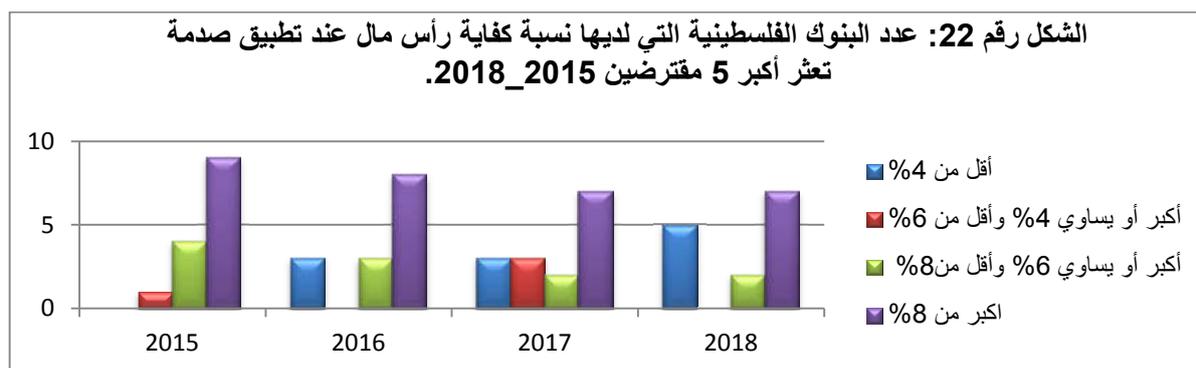
نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه أنه خلال الفترة 2015\_2018 عند تطبيق صدمة تعثر أكبر 3 مقترضين، بأن نسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب من لجنة بازل وهو 8% لدى 13 بنك في حين فشل بنك واحد بالاحتفاظ بنسبة أعلى، أما في سنة 2016 وبعد تطبيق الصدمة يكون عدد البنوك التي تمتلك نسبة كفاية رأس المال أعلى من 8% هو 11 بنك من أصل 14 بنك، في حين في سنتي 2017 و 2018 سوف ينخفض عدد البنوك إلى 10 و 9 بنوك على التوالي التي لديها نسبة أعلى من المطلوبة من لجنة بازل.

**الحالة الثانية:** تعثر أكبر 5 مقترضين: قامت المصارف الفلسطينية بتحليل حساسية تعثر أكبر 5 مقترضين على مستوى كل بنك ويمكن تلخيص تلك الاختبارات في الجدول التالي:

**الجدول رقم (45): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر أكبر 5 مقترضين 2015\_2018.**

السنوات	نسبة حدوث الصدمة	أقل من 4%	أكبر أو يساوي 4% وأقل من 6%	أكبر أو يساوي 6% وأقل من 8%	أكبر من 8%
2015	100%	0	1	4	9
2016	100%	3	0	3	8
2017	100%	3	3	2	7
2018	100%	5	0	2	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي الفلسطيني للسنوات: 2015\_2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي الفلسطيني للسنوات: 2015\_2016

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أنه في سنة 2015 وبعد تطبيق صدمة تعثر 5 مقترضين أنه استطاعت 9 بنوك من أصل 14 بنكا المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من 8%، أما سنة 2016، فقد فشلت 3 بنوك في المحافظة على كفاية رأس المال أعلى من 4% بالإضافة إلى أن 8 بنوك استطاعت تحقيق كفاية رأس المال أعلى من 8% أي أعلى من الحد المطلوب من لجنة بازل عند التعرض لصدمة التعثر،

أما سنتي 2017 و 2018 فعدد البنوك التي فشلت في المحافظة على نسبة كفاية أعلى من 4% هو 3 و 5 بنوك على التوالي، في حين خلال هاتين السنتين استطاعت أن تحافظ على نسبة أعلى من 8% لدى 7 بنوك.

نلاحظ أنه في كلتا الصدمتين يعود سبب محافظة البنوك على نسبة رأس المال المرغوبة إلى متانة النظام المصرفي الفلسطيني، وامتلاك المصارف لنسبة كفاية رأس المال كافية لتغطية كافة الالتزامات، وكذلك تحقيق البنوك لربحية تمكنهم من مواجهة الصدمات المستقبلية. أما فشل البنوك فيعود في الغالب إلى ضعف المنافسة.

### ثالثاً: تحليل الحساسية لمخاطر السوق

1. صدمة أسعار الفائدة: تمت اختبارات الحساسية لمخاطر الفائدة وفق ما يلي:

الجدول رقم(46): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تغير أسعار

#### الفائدة 2018\_2015

السنة	نسبة الارتفاع/الانخفاض	أقل من 4%	أكبر أو يساوي 4% وأقل من 6%	أكبر أو يساوي 6% وأقل من 8%	أكبر من 8%
2015	ارتفاع 200 نقطة	0	0	0	14
	انخفاض 200 نقطة	0	0	0	14
2016	ارتفاع 200 نقطة	0	0	0	14
	انخفاض 200 نقطة	0	0	0	14
2017	ارتفاع 200 نقطة	0	0	0	15
	انخفاض 200 نقطة	0	0	0	15
2018	ارتفاع 200 نقطة	0	0	0	14
	انخفاض 200 نقطة	0	0	0	14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي في فلسطين لسنة 2015\_2018

نلاحظ من خلال الجدول أنه عند تطبيق صدمة أسعار الفائدة سواء عند الانخفاض أو الارتفاع ب200 نقطة أساس أن المصارف الفلسطينية قادرة على تحمل الصدمة حيث أن عدد البنوك التي تمتلك نسبة أعلى من 8% لم يتغير خلال الفترة 2015\_2018. ويعود سبب ذلك إلى الإجراءات وسياسات سلطة النقد الهادفة إلى رفع كفاءة وتنافسية العمل المصرفي في فلسطين والتي تضمنت العديد من الإجراءات سواء من حيث عمليات الاندماج المصرفي وخلق كيانات مصرفية متنافسة أو من حيث سياسة الانتشار الجغرافي والشمول المالي، مع العلم أن سلطة النقد تعتمد سياسة تعويم معدلات الفائدة وتركها لآليات السوق والمنافسة السوقية، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية السائدة.

2. صدمة أسعار الصرف: لقد تم القيام بتحليل الحساسية على أسعار الصرف وذلك بافتراض ارتفاع سعر

الصرف أو انخفاضه مقابل العملات الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(47): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تغير أسعار

الصرف 2015\_2018

السنة	نسبة التغير	أقل من 4% أكبر أو يساوي 4% وأقل من 6%	أقل من 6% أكبر أو يساوي 6% وأقل من 8%	أكبر من 8%
2015		0	0	14
2016		0	0	14
2017		0	0	15
2018		0	0	14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي الفلسطيني 2015\_2018

نلاحظ من خلال الجدول أنه عند تطبيق صدمة أسعار الصرف عند ارتفاع أو انخفاض الأسعار بـ15% أن المصارف قادرة على تحمل الصدمة حيث أن عدد البنوك التي تمتلك نسبة أعلى من 8% لم تتغير خلال الفترة 2015\_2018. . ويعود سبب ذلك إلى عدم امتلاك فلسطين لعملة خاصة، لذلك يتم استخدام وتداول أكثر من عملة في السوق الفلسطيني (الدولار الأمريكي، الدينار الأردني، الشيكل الإسرائيلي)، لذلك تحاول المصارف باستمرار موائمة أصولها وخصومها بالعملات المختلفة خاصة وأن الدولار الأمريكي استحوذ على 38,6% من أصول المصارف في الفترة 2015\_2018، بالإضافة إلى إصدار التعليمات المنظمة لمخاطر تركيز العملات (البند 5/10 التعليمية رقم 5/2008).

3. صدمة أسعار الأسهم: تم إعداد الاختبارات المتعلقة بأسعار الأسهم وفق ما يلي:

الجدول رقم(48): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة

انخفاض أسعار الأسهم داخليا وخارجيا 2015\_2018.

السنوات	نسبة حدوث الصدمة	أقل من 4% أكبر أو يساوي 4% وأقل من 6%	أقل من 6% أكبر أو يساوي 6% وأقل من 8%	أكبر من 8%
2015	داخليا	0	0	14
	خارجيا	0	0	14
2016	داخليا	0	0	14
	خارجيا	0	0	14

15	0	0	0	داخليا	2017
15	0	0	0	خارجيا	
14	0	0	0	داخليا	2018
14	0	0	0	خارجيا	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسلطة النقد الفلسطيني للسنوات 2015\_2018. نلاحظ من خلال الجدول أنه عند تطبيق صدمة أسعار الأسهم عند الانخفاض سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي أن المصارف لا تتأثر بصورة كبيرة، حيث بقي عدد البنوك ثابتا خلال الفترة 2015\_2018. ويعود ذلك إلى حصول البورصة على العضوية الكاملة في اتحاد البورصات العالمية (WORLD FEDENATION OF EXCHANGES\_WFE)، في تشرين الثاني 2016، وتعتبر هذه العضوية مؤشرا هاما للعديد من المستثمرين الدوليين والمؤسسات والصناديق الاستثمارية.

قامت مجموعة فاينشال تايمز للمؤشرات المالية في شهر أيلول 2016 بترقية بورصة فلسطين من لائحة المراقبة ضمن مؤشرات العالمية لتصبح ضمن قائمة الأسواق المبتدئة FRONTIER MARKETS، وذلك دليل على تطور بورصة فلسطين من النواحي التنظيمية والقانونية.

كما ارتفع عدد الشركات المدرجة في البورصة خلال عام 2017 إلى 48 شركة.

رابعا: تحليل الحساسية لمخاطر السيولة: تم إجراء اختبارات التحمل المالي التي تركز على أوضاع السيولة في الجهاز المصرفي الفلسطيني (الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل) وذلك بافتراض أربعة أنواع من الصدمات بنسب معينة، ويمكن توضيحها فيما يلي:

الجدول رقم(49): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة السيولة  
2015\_2018.

2018			2017			2016			2015			الصدمة
أقل من أكبر	أقل من 100 %	أقل من 50%	أقل من أكبر	أقل من 100 %	أقل من 50%	أقل من أكبر	أقل من 100 %	أقل من 50%	أقل من أكبر	أقل من 100 %	أقل من 50%	
الوضع قبل الصدمة												
1	6	7	2	6	7	3	7	4	9	6	4	
الوضع بعد الصدمة												
0	2	12	1	2	12	2	3	9	1	4	9	قيام العملاء بسحب ما نسبته 20% من ودائعهم خلال شهر
1	3	10	2	3	10	2	3	8	3	7	4	سحب أكبر 3 مودعين لودائعهم
1	3	10	2	5	8	3	3	8	1	8	5	سحب أكبر 5 مودعين لودائعهم
1	2	11	2	4	9	3	2	9	1	6	7	انخفاض الموجودات السائلة بنسبة 25%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سلطة النقد الفلسطينية للفترة 2015\_2018.

**الصدمة الأولى:** نلاحظ أنه خلال سنتي 2015 و 2016 عند القيام بصدمة سحب العملاء مانسبته 20% من الودائع فشل 9 مصارف في المحافظة على نسبة أعلى من 50%، في حين نجح 5 مصارف في المحافظة على نسبة أعلى من 50% منهم 4 مصارف نسبتهم بين 50% و 100%، أما خلال سنتي 2017 و 2018 فقد فشل 12 مصرف بالاحتفاظ بنسبة أصول سائلة أعلى من 50% في حين استطاعت 3 مصارف المحافظة على نسبة أعلى من 50% حيث استطاع بنك واحد المحافظة على نسبة أعلى من 100% في سنة 2017.

**الصدمة الثانية:** عند تطبيق الصدمة المتمثلة بقيام أكبر ثلاث مودعين بسحب ودائعهم نلاحظ ثبات عدد المصارف التي تمتلك نسبة أصول سائلة أقل من 50% ثابتا لدى 4 بنوك قبل وبعد تطبيق الصدمة مع نجاح 10 بنوك بالاحتفاظ بنسبة أعلى من 50% وفشل باقي البنوك في تحقيق نسبة أعلى.

**الصدمة الثالثة:** نلاحظ عند تطبيق الصدمة الثالثة وهي سحب أكبر 5 مودعين لودائعهم بما في ذلك ودائع الحكومة في سنة 2015 أن 9 بنوك من أصل 14 بنك استطاعت المحافظة على نسبة أعلى من 50% في حين فشل 5 بنوك في المحافظة على نسبة أعلى، أما في سنتي 2017 و 2018 فنلاحظ فشل 8 بنوك في الاحتفاظ بنسبة أعلى من 50% في حين نجح 6 بنوك و 7 بنوك على التوالي في تحقيق نسبة أعلى من 50%، في حين في سنة 2018 فشلت 10 بنوك من أصل 14 بنك.

**الصدمة الرابعة:** نلاحظ عند تطبيق الصدمة الرابعة والأخيرة في سنة 2015 ارتفاع في عدد البنوك التي تمتلك نسبة أعلى من 50% إلى 7 بنوك مقارنة مع عدد البنوك قبل الصدمة مع احتفاظ 7 بنوك بنسبة أعلى من 50%، مصرف واحد منهم نسبته أعلى من 100%، أما سنة 2016 و 2017 فنلاحظ ارتفاع عدد البنوك التي فشلت في المحافظة على نسبة أعلى من 50% على 9 بنوك، في حين استطاعت 5 بنوك الاحتفاظ بنسبة أعلى من 50% في سنة 2016 و 6 بنوك في سنة 2017، أما في سنة 2018 فلقد فشل 11 مصرفاً من أصل 14 في المحافظة على نسبة أعلى من 50%.

يعود سبب ارتفاع عدد البنوك العاملة التي تمتلك نسبة أعلى من 50% إلى أن البنوك الفلسطينية استطاعت أن تحافظ على مرونتها اتجاه صدمات السيولة وذلك من خلال ضمان توافر مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة. أما سبب انخفاض عدد البنوك العاملة التي تمتلك نسبة أعلى من 50% فيعود إلى ارتفاع درجة توظيف الأموال في عناصر أقل سيولة كمنح الائتمان، والاستثمارات المختلفة منخفضة السيولة ذات آجال استحقاق أكثر من سنة. كما أن التهديدات المستمرة من قبل المصارف الإسرائيلية المراسلة بخفض سقف الودائع لديها يؤدي بالمصارف العاملة في فلسطين إلى فرض قيود أو حتى التوقف عن استقبال عملة الشيك، مما يؤدي إلى مشاكل في عمليات التسوية وبالتالي التأثير سلباً على الاستقرار المالي.

وبالرغم من انخفاض قيمة هذا المؤشر إلى أن الأصول السائلة لاتزال تشكل نسبة جيدة من إجمالي الأصول في القطاع المصرفي.

### الفرع الثاني: تحليل السيناريوهات

تم إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على المصارف الفلسطينية لقياس قدرتها على تحمل الصدمات وكان ذلك وفق صدمتين رئيسيتين تتضمن كل منهما سيناريوهين (سيناريو مخفف، وسيناريو مشدد) يتضمن كل سيناريو أكثر من متغير.<sup>1</sup>

**الصدمة الأولى:** يمكن تمثيلها في الجدول التالي:

<sup>1</sup> تقرير الاستقرار المالي، سلطة النقد الفلسطيني، 2015، ص 75.

الجدول رقم(50): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق الصدمة الأولى

(سياسية) 2018\_2015

2018				2017				2016				2015				لصدمة
أكبر من %8	بين %6 و %8	بين 4% و 6%	أقل من %4	أكبر من %8	بين %6 و %8	بين 4% و 6%	أقل من %4	أكبر من %8	بين %6 و %8	بين 4% و 6%	أقل من %4	أكبر من %8	بين %6 و %8	بين 4% و 6%	أقل من %4	
<b>السيناريو المخفف</b>																
																زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة.
																زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام.
12	2	0	0	14	1	0	0	13	1	0	0	14	0	0	0	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص.
																زيادة المخصصات الخاصة من صافي.....الحكومية.
																انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين
<b>السيناريو المشدد</b>																
																زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام.
																زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام.
7	4	1	2	9	0	5	1	7	5	0	2	7	5	1	1	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم.
																انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سلطة النقد الفلسطينية للفترة 2018\_2015

حيث من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه عند القيام باختبارات التحمل وفق السيناريو الأول أن المصارف الفلسطينية نجحت في تجاوز معظم الاختبارات بنسبة بين 93,3% و 100%، حيث في الفترة 2017\_2015 تتخفف نسبة كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المحدد في تعليمات سلطة النقد الفلسطيني أي تتخفف عن

8% لدى بنك واحد مع بقاء النسبة أكبر من 6%، أما في سنة 2018 فشل مصرفان في المحافظة على نسبة أعلى من 8% ولكن يبقى أعلى من 6%.

كما نلاحظ عند تطبيق السيناريو المشدد، أنه في سنة 2015 وجود مصرف واحد فشل، وكانت النسبة لديه أقل من 8% مع بقائها أعلى من الحد الأدنى المطلوب من لجنة بازل2، كما نلاحظ انخفاض النسبة عن 4% لدى 3 مصارف. حيث في سنة 2016 لم تتجح كافة المصارف في تحقيق نسبة أعلى من 8% لكفاية رأس المال، حيث نلاحظ وجود مصرف واحد نسبته أكبر من 6%، في حين ثلاث مصارف تبقى نسبتهم أقل من 6% وأعلى من 4%، أما خلال سنة 2017 فنلاحظ انخفاض النسبة عن 4% لدى مصرف واحد، وتنخفض عن 8% لدى 5 مصارف.

أما سنة 2018 نجد أن 7 من المصارف الفلسطينية نجحت في المحافظة على نسبة تزيد عن الحد الأدنى المقرر بـ 8% مع انخفاض مصرفان عن 4% ومصرف واحد انخفضت نسبته عن 6%.  
الصدمة الثانية: يمكن تمثيلها في الجدول التالي:

الجدول رقم(51): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق الصدمة

الثانية(اقتصادية) 2015\_2018.

2018				2017				2016				2015				الصدمة			
أقل من 4%	بين 4% و6%	بين 6% و8%	أكبر من 8%	أقل من 4%	بين 4% و6%	بين 6% و8%	أكبر من 8%	أقل من 4%	بين 4% و6%	بين 6% و8%	أكبر من 8%	أقل من 4%	بين 4% و6%	بين 6% و8%	أكبر من 8%				
0	0	0	13	0	2	6	13	0	0	0	14	0	0	0	13	1	0	0	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام
0	0	0	13	0	2	6	13	0	0	0	14	0	0	0	13	1	0	0	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام.
0	0	0	13	0	2	6	13	0	0	0	14	0	0	0	13	1	0	0	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة خارج فلسطين.
0	0	0	13	0	2	6	13	0	0	0	14	0	0	0	13	1	0	0	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين.
0	0	0	13	0	2	6	13	0	0	0	14	0	0	0	13	1	0	0	تخفيض اسعار الفائدة على السلف
0	0	0	13	0	2	6	13	0	0	0	14	0	0	0	13	1	0	0	زيادة سعر الفائدة على حساب التوفير
0	0	0	13	0	2	6	13	0	0	0	14	0	0	0	13	1	0	0	زيادة سعر الفائدة على الحسابات لأجل
0	0	0	13	0	2	6	13	0	0	0	14	0	0	0	13	1	0	0	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان
0	0	0	13	0	2	6	13	0	0	0	14	0	0	0	13	1	0	0	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان العام.
0	0	0	13	0	2	6	13	0	0	0	14	0	0	0	13	1	0	0	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة خارج فلسطين.
0	0	0	13	0	2	6	13	0	0	0	14	0	0	0	13	1	0	0	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سلطة النقد الفلسطيني للفترة 2015\_2018.

من خلال الجدول نلاحظ أنه عند تطبيق السيناريو الأول المخفف في سنة 2015 نجح جميع البنوك باستثناء بنك واحد في المحافظة على نسبة أعلى من 8% وهو الحد الأدنى المطلوب من قبل سلطة النقد الفلسطيني، ولكن تبقى أعلى من 6%، في حين خلال سنتي 2016 و2018 استطاعت جميع البنوك المحافظة على نسبة أعلى من الحد الأدنى المطبق وهو 8%، أما في سنة 2017 نجد أن 13 بنك استطاع الاحتفاظ بنسبة أعلى من الحد الأدنى المحدد من قبل سلطة النقد.

كما يمكن الملاحظة عند تطبيق السيناريو الثاني أنه في سنة 2015 أن 7 مصارف من أصل 14 مصرف أظهرت فشلت في المحافظة على نسبة أعلى من 8% الحد الأدنى من متطلبات سلطة النقد الفلسطيني، حيث أن مصرفين من المصارف السبعة تبقى أعلى من 6% (بازل 2) و3 تبقى أبرد من 4% وأقل من 6%، ومصرفين أقل من 4%، أما في سنة 2016 فنلاحظ فشل مصرف واحد في الحفاظ على نسبة أعلى من 4% مع فشل 3 مصارف في المحافظة على نسبة أعلى من 6%، في حين أن خلال سنة 2017 فشلت 3 مصارف في الحفاظ على نسبة أعلى من 4%، أما خلال سنة 2018 وعند تطبيق الصدمة استطاعت 7 مصارف المحافظة على نسبة أعلى من الحد الأدنى المطلوب من سلطة النقد الفلسطيني، كما انخفضت نسبتهم عن 6% لكن تبقى أعلى من 4% ومصرف واحد تتخفف لديه النسبة عن 8% مع بقائها أعلى من 6%.

نلاحظ أن النظام المصرفي الفلسطيني قادر على تجاوز هذه الصدمات نسبياً ويعود ذلك في الغالب إلى تمتع المصارف الفلسطينية بالمتانة ونسبة عالية من رأس المال وكذلك الاحتفاظ بنسبة احتياطي للتحوط من المخاطر، وارتفاع نسبة الربحية نتيجة لنجاح الإجراءات الإدارية التي قامت بها المصارف.

وبالرغم من قيمة هذه المؤشرات إلا أن المصارف الفلسطينية لا تزال تمتلك نسب عالية من رأس المال تمكنها من مواجهة شتى الصدمات التي قد تواجهها .

### المطلب الثالث: اختبارات الضغط في فلسطين للسنوات 2019\_2020

#### الفرع الأول: اختبارات تحليل الحساسية

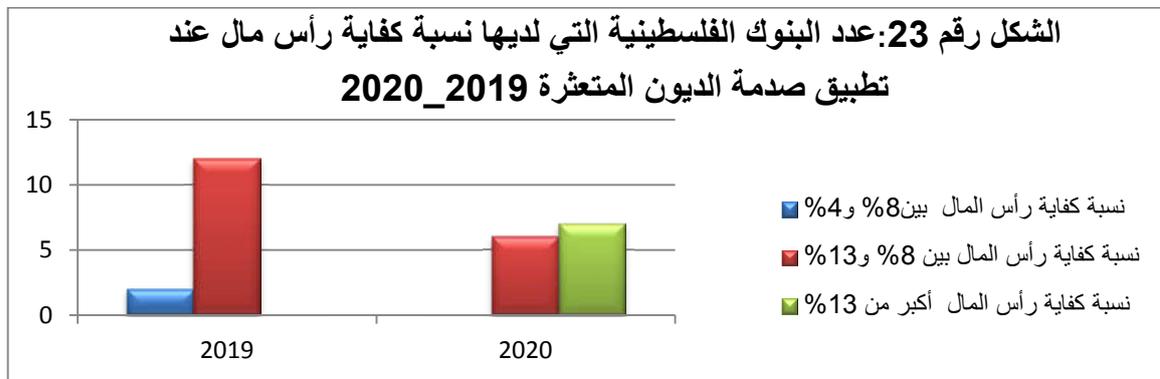
#### أولاً: اختبار تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان

تم اختبار تحليل الحساسية للديون المتعثرة خلال سنتي 2019 و2020 وذلك من طرف البنوك الفلسطينية وفق ما يلي:

الجدول رقم(52): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة الديون المتعثرة 2019\_2020

السنوات	نسبة حدوث الصدمة	نسبة كفاية رأس المال بين 8% و 4%	نسبة كفاية رأس المال بين 8% و 13%	نسبة كفاية رأس المال أكبر من 13%
2019	100%	2	12	-
2020	13%	-	6	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سلطة النقد الفلسطيني للسنوات 2019\_2020.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سلطة النقد الفلسطيني للسنوات 2019\_2020.

نلاحظ من خلا الجدول والشكل أنه عند تطبيق صدمة ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لن تؤثر بنسبة كبيرة وذلك في سنة 2019 على عدد البنوك حيث بعد تطبيق الصدمة سوف ينخفض عدد البنوك إلى 12 بنك يمتلك نسبة كفاية أعلى من 8% الحد الأدنى من النسبة المطلوبة من لجنة بازل ولكن تبقى أقل من النسبة المطلوبة وفق متطلبات سلطة النقد الفلسطيني، أما سنة 2020 وبعد تطبيق الصدمة سوف تبقى نسبة كفاية رأس المال لدى 12 بنكا أعلى من 8% منها 7 بنوك أعلى من 13%. وذلك بسبب الإجراءات التحوطية التي لجأت إليها المصارف وذلك من خلال رفع مخصصات الديون المتعثرة وتوفير مستوى ملائم منها، والتي شهدت ارتفاعا بنحو 24,3% سنة 2019.

ثانياً: اختبارات تحليل الحساسية للتركيزات الائتمانية

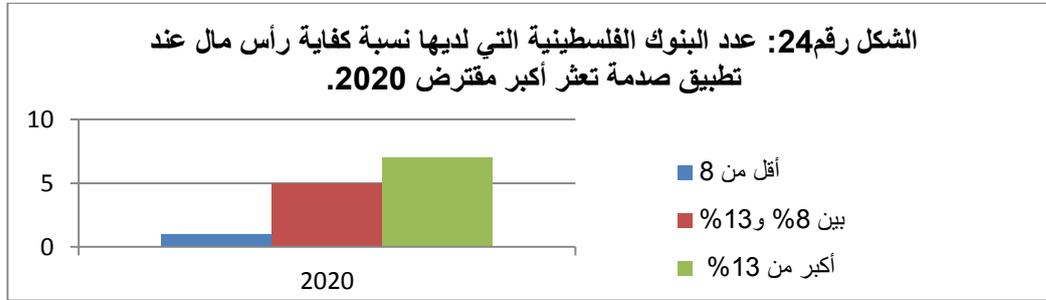
الحالة الأولى: تعثر أكبر مقترض

الجدول رقم (53): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر

أكبر مقترض 2020.

السنوات	نسبة كفاية رأس المال أقل من 8	نسبة كفاية رأس المال بين 8% و 13%	نسبة كفاية رأس المال أكبر من 13%
2019	.	.	.
2020	1	5	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سلطة النقد الفلسطيني لسنتي 2020\_2019.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 53

نلاحظ من خلال الجدول أنه عند تطبيق صدمة تعثر أكبر مقترض (فقط في سنة 2020) أن نسبة كفاية رأس المال لدى 12 بنك أعلى من 8% وهو الحد الأدنى المطلوب من لجنة بازل، منها 7 بنوك بنسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنوك وفق سلطة النقد الفلسطيني.

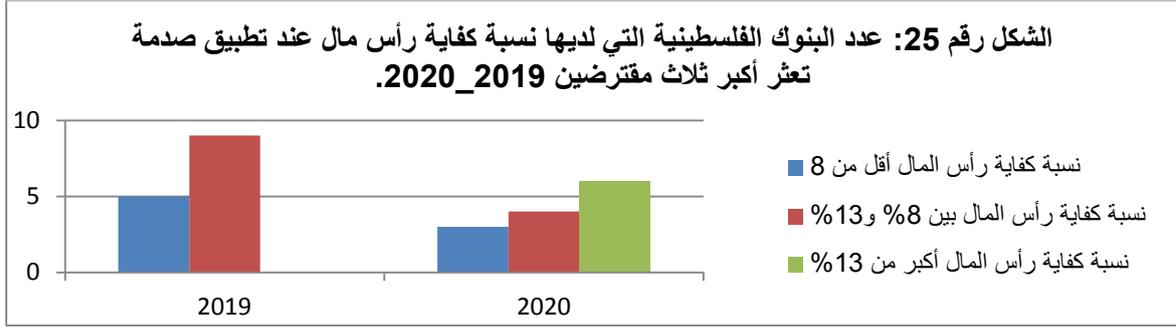
الحالة الثانية: تعثر أكبر ثلاث مقترضين.

الجدول رقم (54): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر

أكبر ثلاث مقترضين 2020\_2019.

السنوات	نسبة كفاية رأس المال أقل من 8	نسبة كفاية رأس المال بين 8% و 13%	نسبة كفاية رأس المال أكبر من 13%
2019	5	9	-
2020	3	4	6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سلطة النقد الفلسطيني لسنتي 2020\_2019.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 54

نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنة 2019 حافظت 9 بنوك من أصل 14 بنكا على نسبة كفاية رأس المال أعلى من 8% ولكن مع بقائها أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنوك الفلسطينية وهو 13%، في حين 2020 استطاعت 6 بنوك من أصل 13 بنكا الحفاظ على نسبة أعلى من 13% في حين فشلت 3 بنوك في الوصول إلى نسبة 8%.

الحالة الثالثة: تعثر أكبر 5 مقترضين

الجدول رقم(55): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تعثر أكبر 5 مقترضين 2019.

السنوات	نسبة كفاية رأس المال أقل من 8	نسبة كفاية رأس المال بين 8% و 13%	نسبة كفاية رأس المال أكبر من 13%
2019	9	5	—
2020	—	—	—

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سلطة النقد الفلسطيني لسنتي 2020\_2019.

نلاحظ من خلال الجدول أنه عند تطبيق صدمة تعثر أكبر 5 مقترضين (فقط في 2019) أظهرت النتائج في سنة 2019 تأثر البنوك بنسبة كبيرة حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال عند 9 بنوك وهو الحد الأدنى لرأس المال لدى لجنة بازل 2، مع نجاح 5 بنوك بالحفاظ على نسبة كفاية رأس المال بين 8% و 13%. ويعتبر النظام المصرفي الفلسطيني قادر نسبيا على تجاوز هذه الصدمات وذلك نتيجة لترخيص مؤسسات جديدة إضافة لاستخدام معايير محاسبية جديدة.

ثالثاً: اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق

1\_ صدمة أسعار الفائدة: لتطبيق اختبارات الحساسية فيما يتعلق بأسعار الفائدة يتم إجراء الاختبارات التالية:  
الجدول رقم(56): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تغير أسعار الفائدة 2019\_2020.

السنة	نسبة التغير	نسبة كفاية رأس المال اقل من 8%	نسبة كفاية رأس المال بين 8% و 13%	نسبة كفاية رأس المال أكبر من 13%
2019	ارتفاع 200 نقطة	0	14	0
	انخفاض 200 نقطة	0	14	0
2020	ارتفاع 200 نقطة	0	3	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سلطة النقد الفلسطيني لسني 2019\_2020.

من خلال الجدول نلاحظ أنه سنة 2019 عند تطبيق صدمة ارتفاع وانخفاض بنسبة 200 نقطة أساس سوف يبقى عدد البنوك التي تمتلك نسبة كفاية رأس المال أعلى من 8% هو 14 بنكا لكن تبقى أقل من 13% وهو الحد الأدنى المطلوب من قبل لجنة بازل وسلطة النقد الفلسطيني. فقد ارتفعت درجة المخاطرة المحيطة بالبيئة المصرفية والاقتصادية في فلسطين، جراء تأثيرها الكبير بالتغيرات الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى تأثير حجم السيولة وتكلفة توفيرها والاحتفاظ بها. في حين سنة 2020 تم تطبيق صدمة ارتفاع ب 200 نقطة أساس حيث حافظت 10 بنوك على نسبة كفاية رأس المال أكبر من 13% من أصل 13 بنك مع محافظة البنوك الثلاثة على نسبة أعلى من 8%.

2\_ صدمة أسعار الصرف: يتم افتراض انخفاض أو ارتفاع الدولار مقابل العملات الأخرى:

الجدول رقم(57): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة تغير

أسعار الصرف 2019\_2020.

السنة	نسبة التغير	نسبة كفاية رأس المال اقل من 8%	نسبة كفاية رأس المال بين 8% و 13%	نسبة كفاية رأس المال أكبر من 13%
2019	ارتفاع/انخفاض 15%	0	14	—
2020	انخفاض 30%	0	0	13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سلطة النقد الفلسطيني لسنتي 2019\_2020.

نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنة 2019 وعند تطبيق صدمة أسعار الصرف أن جميع البنوك تحافظ على نسبة كفاية رأس المال أعلى من 8% وهو الحد الأدنى المطبق وفق سلطة النقد الفلسطيني لكنها تبقى أقل من 13% وهو الحد الأدنى المطبق من قبل لجنة بازل 3، في حين في سنة 2020 فقد استطاعت كافة البنوك والتي عددها 13 بنكا المحافظة على نسبة أعلى من المطلوبة من لجنة بازل وهي 13%. ويعود سبب الانخفاض إلى عدم امتلاك عملة خاصة، ويذكر في هذا السياق ان المتوسط السنوي لسعر صرف الدولار الأمريكي (بالتبعية الدينار الأردني)، فقد واصل تراجع أمام الشيكلة الإسرائيلي خلال العام 2020 بوتيرة أعلى من العام السابق، أما سنة 2019 فقد فقد الدولار نحو 0,85% في المتوسط من قيمته أمام الشيكلة مع العام السابق. لذلك عملت المصارف باستمرار موازنة أصولها وخصومها بالعملات المختلفة والتحوط لمثل هذه المخاطر.

### 3\_ صدمة أسعار الأسهم:

الجدول رقم(58): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة انخفاض

#### أسعار الأسهم 2019\_2020.

السنة	نسبة التغير	نسبة كفاية رأس المال اقل من 8%	نسبة كفاية رأس المال بين 8% و 13%	نسبة كفاية رأس المال أكبر من 13%
2019	داخليا 15%	0	14	—
	خارجيا 30%	0	14	—
2020	—	—	—	—

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سلطة النقد الفلسطيني لسنتي 2019\_2020.

نلاحظ من خلال الجدول أنه عند تطبيق صدمة الأسهم على المستوى الداخلي والخارجي بنسبة 15% لن تتأثر البنوك الفلسطينية حيث سوف تبقى نسبة كفاية رأس المال أعلى من 8%. وذلك يرجع إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم ارتفاعا طفيفا سنة 2019 بنسبة 0,6% رغم الوضع السياسي والاقتصادي.

رابعاً: تحليل الحساسية لمخاطر السيولة

1\_ بالنسبة لسنة 2019: لقد قامت البنوك الفلسطينية بإجراء اختبارات التحمل على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي، بافتراض 4 أنواع من الصدمات يمكن توضيحها فيما يلي:

الجدول رقم(59): عدد البنوك الفلسطينية التي لديها نسبة كفاية رأس مال عند تطبيق صدمة السيولة

2019.

المجموع (بنوك)	الأصول السائلة الى المطلوبات قصيرة الأجل أكبر أو تساوي %100	الأصول السائلة الى المطلوبات قصيرة الأجل بين %50 و %100	الأصول السائلة الى المطلوبات قصيرة الأجل أقل من %50	الصدمة
قبل الصدمة				
14	2	7	5	
بعد الصدمة				
14	0	3	11	قيام العملاء بسحب 20% من ودائعهم خلال شهر
14	2	4	8	سحب أكبر 3 عملاء لودائعهم
14	2	2	10	سحب أكبر ودائعهم 5 مودعين لودائعهم
14	1	3	10	انخفاض الموجودات السائلة بنسبة 25%

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، سلطة النقد الفلسطيني، 2019، ص58.

نلاحظ من خلال الجدول والاختبارات التي قام القطاع المصرفي الفلسطيني على أوضاع السيولة وذلك لمعرفة آثار فشل أحد البنوك على الوفاء على الوفاء بالتزاماتها على كفاية رأس المال، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن عدد البنوك لم يتغير بعد تطبيق صدمة السيولة لكن مع ذلك انخفضت تصنيفات تلك البنوك، حيث نلاحظ انخفاض الأصول السائلة إلى أقل من 50% لدى 11 بنك عند تطبيق الصدمة الأولى، ولدى 8 بنوك عند تطبيق الصدمة الثانية، في حين عند تطبيق الصدمتين الثالثة والرابعة سوف تنخفض نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل لدى 10 بنوك، وهذا ما قد يجعل البنوك أكثر عرضة للتعثّر. ذلك يعود إلى أن المصارف خلال 2019 استطاعت أن تحافظ على مرونتها تجاه صدمات السيولة، وذلك من خلال ضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة.

2\_ بالنسبة لسنة 2020: تم إجراء اختبار السيولة من خلال محاكاة عمليات سحب نقدي يومية تراكمية لدى جميع المصارف، لفحص مدى قدرتها على مواجهة هكذا صدمة، وذلك وفق الفرضيات التالية:

- سحبات يومية بنسبة 15% على الودائع تحت الطلب بعملة الشيكل.
- سحبات يومية بنسبة 10% على الودائع تحت الطلب بالعملات الأخرى.
- سحبات يومية بنسبة 5% على الودائع الآجلة بعملة الشيكل.
- سحبات يومية بنسبة 5% على الودائع الآجلة بالعملات الأخرى.
- الأصول السائلة المتاحة خلال اليوم بنسبة 95%.
- الأصول السائلة المتاحة خلال اليوم بنسبة 1%.

وقد أظهرت نتيجة محاكاة صدمة السيولة وفق جميع الفرضيات استجابة جيدة من طرف المصارف وقدرة على التعامل مع هذا الوضع الضاغط وعلى مدار 5 أيام قبل أن تبدأ سيولة بعضها بالنفاد. ويعود ذلك بدرجة أساسية إلى ارتفاع الأرصدة لدى المصارف خارج فلسطين التي تستحق خلال شهر، كما أنه في سنة 2020 وخلال جائحة كورونا عملت سلطة النقد بالعمل مع المصارف على مد هذا القطاع بالسيولة الضرورية وتوفير التمويل اللازم لاستمرار عملياته، أما سبب المصاعب التي واجهتها إلى الآثار المتعددة لجائحة كورونا.

#### الفرع الثاني: تحليل السيناريوهات

تم إجراء اختبارات التحمل المالي للمصارف (سنة 2019 فقط) بافتراض حدوث صدمتين رئيسيتين، الأولى ذات طبيعة سياسية والثانية ذات طبيعة اقتصادية تتضمن كل منهما سيناريوهين (سيناريو مخفف، وسيناريو مشدد).

**الصدمة الأولى:** وهي صدمة ذات طبيعة سياسية حيث تم تطبيق السيناريو المخفف والسيناريو المشدد كالتالي:

الجدول رقم(60): الصدمة السياسية للبنوك الفلسطينية 2019.

نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (tier/rwa)					الصدمة
أقل من 4%	بين 4% و6%	بين 6% و8%	أكبر من 8%	حدة الصدمة	
إعادة رسملة	رسملة مناسبة	رسملة جيدة	رسملة جيدة		
<b>السيناريو الأول المخفف</b>					
13	1	0	0	10%	زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة
				5%	زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على موظفي القطاع العام
				5%	من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية
				3%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام والمشاريع والنشاطات الحكومية.
				15%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين.
<b>السيناريو الثاني المشدد</b>					
7	2	3	2	20%	زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة
				15%	زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على موظفي القطاع العام
				10%	من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية
				5%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام والمشاريع والنشاطات الحكومية.
				25%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سلطة النقد الفلسطيني 2019.

نلاحظ من خلال الجدول عند تطبيق السيناريو المخفف فشل مصرف واحد بانخفاض نسبة كفاية رأس المال عن 8% ولكن تبقى أعلى من 6% أما عند تطبيق السيناريو المشدد نلاحظ انخفاضه لدى مصرفين عن 8%. كما انخفض لدى 5 مصارف عن 6% مع بقاء 3 مصارف منهم نسبتهم أعلى من 6%.

الصدمة الثانية: وهي صدمة ذات طبيعة اقتصادية، حيث تم تطبيق السيناريو المخفف والمشدد كالتالي:

الجدول رقم(61): الصدمة الاقتصادية للبنوك الفلسطينية 2019.

نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (tier/rwa)					الصدمة	
أكثر من 8%	بين 6% و 8%	بين 4% و 6%	أقل من 4%	حدة الصدمة		
رسمة جيدة	رسمة جيدة	رسمة مناسبة	إعادة رسمة			
<b>السيناريو الأول المخفف</b>						
11	3	0	0	5%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام	
				3%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام	
				10%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة خارج فلسطين	
				10%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين	
				أسعار الفائدة على العملات الرئيسية الثلاث		
				25 نقطة أساس	تخفيض أسعار الفائدة على السلف والقروض	
					تخفيض أسعار الفائدة على الحساب الجاري المدين	
زيادة سعر الفائدة على حسابات التوفير						
زيادة سعر الفائدة على الحسابات لأجل						
<b>السيناريو الثاني المشدد</b>						
7	1	1	5	15%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام	

				5%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام
				20%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة خارج فلسطين
				20%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين
				أسعار الفائدة على العملات الرئيسية الثلاث	
				50 نقطة أساس	تخفيض أسعار الفائدة على السلف والقروض
					تخفيض أسعار الفائدة على الحساب الجاري المدين
				25 نقطة أساس	زيادة سعر الفائدة على حسابات التوفير
					زيادة سعر الفائدة على الحسابات لأجل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سلطة النقد الفلسطيني 2019.

نلاحظ من خلال الجدول وبعد تطبيق السيناريو الأول نجاح 11 في المحافظة على نسبة أعلى من 8% بينما فشلت 3 مصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من 8%، أما عند تطبيق السيناريو المشدد نلاحظ تمكن 7 مصارف من المحافظة على نسبة أعلى من 8% مع انخفاض النسبة لدى 6 مصارف عن 6% ومع بقاء واحد نسبته أعلى من 6%.

ونلاحظ أن المصارف الفلسطينية تتمتع بمتانة ونسبة عالية من رأس المال وذلك نتيجة للسياسات الإدارية للمصارف والإجراءات التي تتخذها.

## خلاصة:

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي الأردني و الفلسطيني إلا أن نتائج اختبارات الضغط التي تم إجرائها على مستوى كلا القطاعين أظهرت نتائج ايجابية حول إمكانيتها على مواجهة الصدمات وذلك نتيجة لتمتع تلك البنوك بنسبة كفاية رأس المال عالية تفوق النسبة المطلوبة من البنوك أو المطلوبة من لجنة بازل، بالإضافة إلي تمتع البنوك بمستويات عالية من الربحية تمكنهم من استيعاب الخسائر الإضافية التي قد تتعرض لها البنوك.

غير أنه في البنوك الأردنية شهدت ارتفاعا في تأثير في مخاطر التركزات الائتمانية على بعض البنوك مقارنة مع بقية المخاطر الأخرى ما بينته نتائج اختبارات الحساسية التي تم إجرائها على مستوى القطاع المصرفي الأردني، وهذا ما يدل على ان بعض البنوك بحاجة الى تخفيض مخاطر التركيز لديها.

# الخاتمة

يواجه القطاع المصرفي العديد من المخاطر التي من الممكن أن تعرقل أنشطته، حيث أن، هذه المخاطر تكون نتيجة لشتى الأنشطة التي يمارسها، كون أن التطور الذي شهده القطاع المصرفي والمالي على المستوى العالمي خلال العقد الأخير تسبب في انفتاح الأسواق المالية بين مختلف دول العالم بالإضافة إلى التطور الهائل في الصناعة البنكية، إلا أن هذه التطورات الإيجابية كان لها تأثير سلبي على بعض جوانب البنوك. وهذا ما أثبتته الأزمات الحاصلة على مدار السنوات الأخيرة التي أحدثت أضراراً وخيمة على الاقتصاديات سواء المحلية أو العالمية.

لذلك توجب على الباحثين وصناع القرار البحث عن حلول لذلك، هادفين بذلك إلى تجنب آثارها التي قد تؤدي إلى العديد من الخسائر المالية، وأضرار اقتصادية وخيمة، فمن أهم تلك الحلول هو ابتكار أدوات للتنبؤ بالمخاطر ليسهل التخفيف منها ومن بين تلك الأدوات نجد اختبارات الضغط التي تعد أداة جديدة نسبياً للتنبؤ بالمخاطر التي قد تواجه البنوك لذلك لقد استحوذت اختبارات الضغط على أهمية بالغة لدى المصارف كونها تهتم بمعرفة مدى قدرة البنوك على تحمل الصدمات المحتملة الحدوث ومعرفة قدرتها المالية على مواجهة تلك المخاطر، لذلك أصبحت معظم البنوك المركزية تصدر تعليمات حول تطبيق اختبارات الضغط على مختلف مخاطر البنوك، فهي بذلك تهدف إلى تحقيق التوازن على المستوى المصرفي والاقتصادي مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي، الذي يعتبر أهم أهداف المصارف على الإطلاق مما يعني في حالة حدوثه أن النظام المالي قادر على مقاومة الأزمات التي قد تصيبه بالإضافة إلى قدرته على إدارة مختلف المخاطر لتجاوزها بأقل خسائر ممكنة للقطاع المصرفي.

حيث تم تطبيق اختبارات الضغط في العديد من الدول منها المملكة الأردنية، ودولة فلسطين اللتان تحرصان على تطبيق اختبارات الضغط، حيث أن دولة الأردن بدأت في تطبيق الاختبارات منذ سنة 2009، وقد اهتمت بهذه الاختبارات بحيث أصبحت من أهم الأدوات التي تستعمل في تحقيق الاستقرار المصرفي في الأردن، حيث تم تسليط الضوء عليها والاهتمام بتطبيقها كما عمل البنك المركزي الأردني على تطوير هذه الاختبارات كل سنة. أما بخصوص دولة فلسطين فقد بدأت بتطبيق اختبارات الضغط منذ سنة 2014 معتمدين عليها لتحقيق الاستقرار في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تواجهها.

حيث أكدت الاختبارات التي قامت بها هاتين الدولتين أهميتها في تحقيق الاستقرار المصرفي وبالتالي الاستقرار المالي الذي يعتبر في رأس قائمة أولويات كل دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية.

### أولاً: نتائج الدراسة

➤ تتمثل اختبارات الضغط أداة مهمة لقياس مدى قدرة المصارف على تحمل الصدمات.

- يعتبر الهدف الأساسي لاختبارات الضغط هو تحديد درجة المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بغرض التصدي لها.
- أوضحت نتائج اختبارات تحليل الحساسية للقطاع المصرفي الأردني أن مخاطر التركزات الائتمانية لها تأثير أكبر على البنوك مقارنة مع المخاطر الأخرى.
- تمتع البنوك الأردنية بمستويات عالية من كفاية رأس المال تمكنها من استيعاب الخسائر المحتملة هذا ما بينته نتائج الاختبارات التي تم إجرائها على المصارف مما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- أظهرت نتائج اختبارات تحليل الحساسية الخاصة بالقطاع المصرفي الفلسطيني أن البنوك العاملة في فلسطين تتمتع بمستويات عالية من الملاءة مما تمكنها من مواجهة الصدمات و ذلك كون معظم المصارف تخطت الحدود الدنيا المفروضة من لجنة بازل و سلطة النقد الفلسطيني مما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- تساهم اختبارات الضغط بشكل كبير التصدي للمخاطر التي يمكن أن تواجهها البنوك في المستقبل، وبما أن القطاع المصرفي مرتبط بشكل مباشر بالقطاع المالي فإن اختبارات الضغط تؤثر على الاستقرار.
- تعمل اختبارات الضغط على تحقيق الاستقرار المالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى حيث يتحقق الاستقرار المالي من خلال:
  - تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة، من خلال قياس نسبة رأس المال.
  - تقييم قدرة رأس المال المصرفي على امتصاص الخسائر محتملة الحدوث.
  - تمثل أداة لتحفيز على جمع بيانات أفضل لإدارة المخاطر خاصة عند ابتكار منتجات جديدة التي ليس لها بيانات تاريخية.
  - حماية رأس مال المصارف، بحيث يتم تحديد الخطوات التي يتخذها المصرف بما يمكن من تخفيف المخاطر.
  - اتخاذ القرارات الاستثمارية وتخصيص رأس المال حسب النتائج التي تظهرها اختبارات الضغط.

### ثانيا : الاقتراحات

- دراسة آليات تطبيق اختبارات الضغط في القطاع المصرفي الجزائري.
- أهمية اختبارات الضغط في تحقيق التوازن المصرفي.
- دراسة مقارنة بين تطبيق اختبارات الضغط في البلدان النامية و المتقدمة.

### ثالثا: آفاق الدراسة

- يجب على البنوك المركزية تطوير اختبارات الضغط من خلال الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في هذه الاختبارات.

- للحفاظ على الاستقرار المالي يجب الاستمرار بشكل دائم ودوري في تطبيق اختبارات الضغط.
- يجب على البنوك الجزائرية المباشرة في تطبيق اختبارات القدرة على تحمل المخاطر المصرفية، من أجل الحفاظ على استقرارها.
- يجب أن تكون الاختبارات التي تجريها المصارف شاملة لكل المخاطر التي يمكن أن تواجهها وأن تكون صعبة وقاسية بالشكل الكافي لضمان عدم وقوع المصارف في الأزمات مستقبلاً.

# قائمة المراجع

### أولاً: قائمة الكتب

- 1\_العونية بن زكوة ، فاطمة الزهراء سعدي، إدارة المخاطر المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020.
- 2\_السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، توزيع دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
- 3\_أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية-مدخل لإدارة المخاطر-، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
- 4\_أشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، الطبعة الأولى، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان، 2013. شوقي بورقية، هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 5\_دريد حامد آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 6\_دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ط1، 2015.
- 7\_حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 8\_محمد داود عثمان، إدارة و تحليل الائتمان والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013.
- 9\_محمد احمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، عمان، 2012.
- 10\_مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، الأزمة المالية العالمية\_ أسباب وحلول من منظور إسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، مركز النشر العالمي، الطبعة الأولى، 2009.
- 11\_سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة العارف، الإسكندرية، 2005.
- 12\_عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، 2006. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي -نظريات وسياسات، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان -الأردن.
- 13\_عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، بدون طبعة.
- 14\_عبد المنعم السيد علي، لانزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 15\_عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع.
- 16\_عصام الدين احمد أباطة، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، 2010.

- 17\_فائزة لعرف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاساته، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- 18\_قادر أحمد حسن صالح، ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الأسواق المالية العالمية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2013.
- 19\_صلاح الدين حسن السيبي، الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.
- 20\_رقية عبد الحميد شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية و البنوك التجارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018.
- 21\_شقيير نوري موسى، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- 22\_خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.
- 23\_خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2003.

### ثانياً: قائمة المقالات

- 1\_أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014.
- 2\_الجهاز المصرفي الأردني، يوم 2022/5/29، الساعة 9:14، على الموقع: <https://deliverypdf.ssrn.com/delivery.php?ID=85109109100908008409&EX> ،
- 3-الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، تصدر عن ديوان الفتوى والتشريع بوزارة العدل، غزة، 1998.
- 4\_أماني عزوزة، عوامل استقرار النظام المصرفي دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية \_دراسة حالة ماليزيا\_ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2.
- 5\_أسماء سلمان عبد الحميد سليمان ،قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية -دراسة مقارنة،المجلد الحادي عشر،العدد الرابع،2020.
- 6\_اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الأردني: نجاح وصمود في وجه التحديات العدد 476- تموز/ يوليو 2020 عن موقع: <http://uabonline.org/ar/>، يوم 2022/04/27 الساعة 00:40
- 7\_بن ربيعة حنيفة، بن زابة عبد المالك، اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة جديد الاقتصاد، عدد رقم 9،جامعة الجزائر 3، ديسمبر2014.

- 8\_ حدوش شروق وآخرون، اختبارات الضغط تقنية من تقنيات الهندسة المالية لتحديد درجة الاستقرار المالي في البنوك الإسلامية- دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019، جامعة الشهيد حمه اخضر بالوادي، الجزائر.
- 9\_ ياسمينه عامرة، هادفي تركية، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي بضمان السلامة المالية\_ دراسة حالة الجزائر\_ مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 2، 2020.
- 10\_ محمد جلال، اختبارات تحمل البنوك الأوروبية، "فلسفة مادا لو"، bqnk stress test، تم الاطلاع عليه يوم 14-03-2022، الساعة 18:29 عن موقع:  
<https://alphabet.argaam.com/article/detail/19494>
- 11\_ محمد عوض وآخرون، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في السودان، - دراسة ميدانية على البنك السودان المركزي، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، ملحق 1، 2018.
- 12\_ محمد فرج عيدان، سحر ناجي خلف، تأثير المخاطر الائتمانية على اسعار الأسهم، مجلد الريادة للمال والاعمال، المجلد 1، العدد 2، 2022.
- 13\_ محمد قلي، سماعيل نبيلة، مقررات بازل 3 وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي و ادارة الازمات المصرفية، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، جوان 2020.
- 14\_ مخاطر أسعار الأسهم، يوم 14 ماي 2022، الساعة 11:45، عن موقع:  
<https://www.albaraka.com/ar/corporate-governance/risk-management/equity-price-risk>،
- 15\_ ناجي التوني، الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، العدد 29، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
- 16\_ نبيلة يحي الشريف، عيساني عامر، قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام اختبارات الضغط، دراسة تجربة الأردن، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 1، 2021.
- 17\_ سحنون محمود ونصيرة، دور معدل الفائدة في أحداث الأزمات، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 34، المجلس العام للبنوك الإسلامية، البحرين.
- 18\_ سمية أحمد ميلي، انعكاسات اتفاقية بازل 2 و 3 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد 2 (خاص)، 2020.
- 19\_ عبد الله خبابة، فائزة العراف، الأزمات المالية والمصرفية العالمية\_ السمات والخصائص المشتركة\_ دراسة تحليلية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013.
- 20\_ علي السيد علي الحارون، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في مصر، يوم 03/04/2022، الساعة 21:00، عن الموقع:  
<http://repository.inp.edu.eg/xmlui/handle/123456789/4466>
- 21\_ عمار حمد خلف، محمد نوري داود، تحليل العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وكفاية رأس المال باستخدام اختبارات الضغط لعينة من المصارف الأهلية في العراق، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العراق، عدد خاص، المؤتمر السنوي الرابع، 10 كانون الأول، 2018.

- 22\_ عصام إسماعيل، مخاطر التركيز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد12، 2021.
- 23\_فايزة شايب، علي جعريف، اختبارات الضغط أسلوب جديد لقياس قدرة البنوك على تحمل الأزمات -دراسة تجربة قطر خلال أزمة كوفيد 19-، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد04، العدد01، 2021. \_صابر بن معتوق ، اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي . دراسة تجربة الاردن . مجلة ابحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد2، 2020.
- 24\_فاضل موسى حسن، إسرائ نظام الدين حسين الطائي، ضوابط الاستقرار المالي في البنوك الإسلامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 25\_فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة (اختبارات التحمل)، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
- 26\_فخاري فاروق وآخرون، تحليل أهمية استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة الاردن، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد4، العدد الأول، 2020.
- 27\_صلاح الدين محمد الامين، صادق راشد الشمري، متطلبات نموذج اختبارات التحمل وإمكانية التطبيق في المصارف العراقية-دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي البنك المركزي العراقي-،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد19، العدد71.
- 28\_قذري عبد المجيد، ضوابط و آليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي ،مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد2، العدد15، 2016.

### ثالثا: قائمة الرسائل والمذكرات

- 1\_أحمد بن السيلت، محددات الاستقرار المالي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 2000-2014،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحيى فارس بالمدينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.
- 2\_إيمان زغود، الإنذار المبكر باستخدام نموذج CAMELS لتقييم البنوك التجارية ،-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري- مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي -،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير،2015.
- 3\_الطاهر برباص ، اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر -بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2009.

- 4\_ أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي -دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه ل.م.د، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.
- 5\_بوبكر مصطفى، الاستقرار المالي في إطار مقارنة الاحتراز الكلي . حالة النظام المصرفي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015.
- 6\_ديالا جنود، اختبارات الجهد وأهميتها في إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة السورية " دراسة تطبيقية على المصارف السورية الخاصة التقليدية، رسالة ماجستير في علوم الإدارة، اختصاص علوم مالية ومصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، الجمهورية العربية السورية، 2018.
- 7\_حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس - سطيف- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021.
- 8\_ياسين عبيدات ، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل -دراسة حالة منطقة افر يقيا جنوب الصحراء-، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس - سطيف- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012.
- 9\_ماجد محمود محمد ابو دية، دور الانتشار المصرفي و الاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2016.
- 10\_موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي مالي، جامعة 20 اوت 1955. سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013.
- 11\_محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.
- 12\_مخلفي كوثر سارة، تقييم اثر منتجات الهندسة المالية على الاستقرار المالي -دراسة حالة مبادلات التعثر الائتماني CDS-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة 2- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.

- 13\_ نسرين رجال، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي-دراسة تحليلية الجزائر خلال 2011-2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 1020-2021، ص13 إلى ص24.
- 14\_ سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، قسم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي . معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2009.
- 15\_ عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2005.
- 16\_ عبد الرحمن بن شيخ، متطلبات تكييف إدارة السياسة النقدية في الجزائر مع معايير الاستقرار المالي العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018.
- 17\_ صباح حسن عبد سلمان العكيلي، تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق أهداف المصرف و قيمته السوقية-تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والامارتية-، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، قسم العلوم المالية و المصرفية، جامعة كريلاء، كلية الإدارة و الاقتصاد،العراق،2017.
- 18\_ تميسة سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مباح -ورقلة- ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014.
- 19\_ ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي- بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003، 2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013.

### رابعاً: قائمة الملتيقيات، المؤتمرات، الندوات والملاحظات الفنية

- 1\_ حنان تريعة، دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي-الاتحاد الاوروبي نموذجاً، الملتيقى الدولي الخاص حول انعكاسات تكييف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، 2018.
- 2\_ مجلس الخدمات المالية الاسلامية، اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، الملاحظة الفنية رقم2، ديسمبر 2016.

3\_ عبد القادر بودي، بحوصي مجذوب، محاضرة بعنوان: مفهوم الأزمة المالية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، جامعة بشار، الجزائر.

خامسا: قائمة التقارير

1. البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، الأردن، لسنة 2012
2. البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، الأردن، لسنة 2013
3. البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، الأردن، لسنة 2014
4. البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، الأردن، لسنة 2015
5. البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، الأردن، لسنة 2016
6. البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، الأردن، لسنة 2017
7. البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، الأردن، لسنة 2018
8. البنك المركزي الأردني، التقرير الاستقرار المالي، الأردن، لسنة 2019
9. البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، الأردن، لسنة 2020
10. البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك 2016
11. البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك 2017
12. البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك 2018
13. البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك 2017
14. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، فلسطين، لسنة 2015.
15. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، فلسطين، لسنة 2016
16. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، فلسطين، لسنة 2017
17. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، فلسطين، لسنة 2018
18. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، فلسطين، لسنة 2019.
19. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، فلسطين، لسنة 2020
20. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، أمانة فريق الاستقرار المالي، صندوق النقد العربي، لسنة 2019

سادسا: قائمة المراجع الأجنبية:

- 1\_E Philip Davis, THEORIES OF FINANCIAL INSTABILITY AND THE ROLE OF INCENTIVES <http://www.ephilipdavis.com/central%20banking%202005a.pdf>, 5/6/2022, 21:45.
- 2-Don M. chane, (2003), **analysis of derivatives for the CFA program**, united book press, INC, USA.
- 3-Patrizia Baudino et d'autres, **Stress-testing banks – a comparative analysis**, FSI Insights on policy implementation No12, Financial Stability Institute, bank of international settlements, November 2008.
- 4\_Winfrid blaschke, matthew t jones , mariasoldad martinez peria, (2001) **stress testing of financial systems: an overview of issues**, methodologies and FSAP experiences. IMF working paper NO 1/88.

# الملاحق

ملحق رقم(1): نموذج اختبار الضغط لاختبارات الحساسية لمخاطر الائتمان

نسبة تغطية رأس المال الأساسي		نسبة تغطية رأس المال		الأثر على الأرباح والخسائر	مخصصات إضافية الناتجة عن تطبيق الصدمة	بعد الصدمة						قبل الصدمة						شدة الصدمة
بعد	قبل	بعد	قبل			مخصصات الديون غير العاملة	مخصصات الديون غير العاملة	موجودات مرجحة بالمخاطر	رأس المال التنظيمي الأساسي	رأس المال التنظيمي الأساسي	الأرباح / الخسائر	مخصصات الديون غير العاملة	مخصصات الديون غير العاملة	موجودات مرجحة بالمخاطر	رأس المال التنظيمي الأساسي	رأس المال التنظيمي الأساسي	الأرباح / الخسائر	
ارتفاع الديون غير العاملة (%)																		
																50	معتدلة	
																100	متوسطة	
																150	حادة	
ارتفاع الديون غير العاملة لأكبر خمسة قطاعات اقتصادية حاصلة على تسهيلات مباشرة من البنك (%)																		
																10	معتدلة	
																25	متوسطة	
																50	حادة	
ارتفاع الديون غير العاملة الممنوحة للقطاع العقاري (%)																		
																10	معتدلة	
																25	متوسطة	
																50	حادة	
تعتبر أكبر مقترضين من البنك (باستثناء تسهيلات الحكومية الأردنية و التسهيلات المكفولة من قبلها) و ذلك بتصنيف الائتمان الممنوح لهم كائتمان غير عامل (عدد)																		
																1	معتدلة	
																3	متوسطة	
																6	حادة	
انخفاض قيمة الضمانات الموضوعة مقابل الديون غير العاملة (%)																		
																10	معتدلة	
																20	متوسطة	
																30	حادة	



ملحق رقم (3): نموذج اختبارات الحساسية لمخاطر السيولة

نسبة السيولة القانونية		نسبة السيولة القانونية		نسبة السيولة القانونية		شدة الصدمة
قبل الصدمة	بعد الصدمة	قبل الصدمة	بعد الصدمة	قبل الصدمة	بعد الصدمة	
سحب جزء من السقوف غير المستقلة من تسهيلات الشركات المالية		سحب جزء من ودائع الشركات المسفرة		سحب جزء من ودائع الأفراد المسفرة		
	40			5	5	معتدلة
	80			10	10	متوسطة
	100			20	20	حادة
السقوف غير المستقلة من تسهيلات الشركات غير المالية		سحب جزء من ودائع الشركات الغير المسفرة		سحب جزء من ودائع الأفراد غير المسفرة		
	10			10	10	معتدلة
	20			20	20	متوسطة
	40			40	40	حادة
انخفاض الموجودات السائلة		سحب اكبر ودائع		سحب جزء السقوف غير المستقلة من تسهيلات الأفراد و الشركات الصغيرة		
	10			1	5	معتدلة
	20			3	10	متوسطة
	40			5	20	حادة

ملحق رقم (4): نموذج اختبارات السيناريوهات

نسبة تكلفة رأس المال الأساسي		نسبة تكلفة رأس المال		الأثر على الأرباح والخسائر	مخصصات إضافية ناتجة عن تطبيق الصدمة	بعد الصدمة						قبل الصدمة						شدة الصدمة
بعد	قبل	بعد	قبل			مخصصات الديون الغير العاملة	الديون غير العاملة	موجودات مرجحة بالمخاطر	رأس المال الأساسي	رأس المال التنظيمي	الأرباح / الخسائر	مخصصات الديون الغير العاملة	الديون غير العاملة	موجودات مرجحة بالمخاطر	رأس المال الأساسي	رأس المال التنظيمي	الأرباح / الخسائر	
السيناريو الكلي متوسط الشدة																		
																	0.3%	معدل النمو الاقتصادي
																	19.9%	نسبة البطالة
																	100 نقطة	ارتفاع أسعار الفائدة
السيناريو الكلي الأكثر شدة																		
																	1.9%-	معدل النمو الاقتصادي
																	21.4%	نسبة البطالة
																	200 نقطة	ارتفاع أسعار الفائدة



## ملخص الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة طريقة تطبيق اختبارات الضغط ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي وبالتالي الاستقرار المالي، وللقيام بذلك قمنا بدراسة تجربتي الأردن وفلسطين، وذلك من خلال تطبيق اختبارات تحليل الحساسية واختبارات السيناريوهات على البنوك في هذين البلدين، من قياس ملاءة النظام المصرفي وقدرته على مواجهة المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل وذلك من خلال دراسة وتحليل بيانات تقارير الاستقرار المالي لهذين البلدين، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن القطاعين المصرفيين الفلسطيني والأردني هما قطاعين مستقرين وقادرين على تحمل مختلف الصدمات، وإلى أن اختبارات الضغط تساهم بشكل كبير في التحوط من المخاطر والصدمات التي قد تواجهها البنوك في المستقبل، وبالتالي فإنها تساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي.

**الكلمات المفتاحية:** اختبارات الضغط، الاستقرار المالي، المخاطر المصرفية، الصدمات المالية، النظام المصرفي الأردني، النظام المصرفي الفلسطيني، تحليل الحساسية، تحليل السيناريوهات.

### Summary of the study:

Through this study, we aim to find out how pressure tests are applied and their role in Achieving banking stability and thus financial stability, and to do so we have studied Jordan's experiences<sup>6</sup> And Palestine, by applying sensitivity analysis tests and scenario tests to banks in these two countries, from measuring the solvency of the banking system and its ability to cope with risks Potentially occurring in the future by studying and analysing financial stability report data for these two countries, and we have concluded through this study that the Palestinian banking sectors.

The Jordanian are stable sectors capable of withstanding various shocks, and until the tests Pressure contributes significantly to hedging the risks and shocks banks may face in the future, and therefore contributes significantly to financial stability.

**Keywords:** pressure tests, financial stability, banking risk, shocks Finance, Jordanian banking system, Palestinian banking system, sensitivity analysis, analysis Scenarios.